



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليكم يا صبا  
الربا

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir



سال ۲۴

دروس خارج فقه

حضرت آیت الله العظمیٰ محمد باقر فاضل

(( به همراه صوت دروسی ))

WWW.GHBOOK.IR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آرشیو دروس خارج فقه آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض ۳۴

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

سایت مدرسه فقاہت

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

## الفهرس

٥	الفهرس
٧	آرشيو دروس خارج فقه آيت الله شيخ محمداسحاق فياض ٣٤
٧	اشاره
٧	كتاب الصوم - حكم المحيوس الاسير بحث الفقه
١٠	كتاب الصوم - استصحاب عدم بقاء شهر رمضان بحث الفقه
١١	كتاب الصوم بحث الفقه
١٣	كتاب الصوم بحث الفقه
١٥	كتاب الصوم - الاشتباه بدخول شهر رمضان وغيره بحث الفقه
١٧	كتاب الصوم - من اشتبه بصوم الشهر المنذور بحث الفقه
١٩	كتاب الصوم - تكليف من كان في بلد ليله سته اشهر ونهاره سته اشهر بحث الفقه
٢٠	كتاب الصوم - شك قبل الطلوع او بعده بحث الفقه
٢١	كتاب الصوم - الشك في تاريخ البلوغ وطلوع الفجر بحث الفقه
٢٣	كتاب الصوم - عدم وجوب الصوم على المغمى عليه بحث الفقه
٢٥	كتاب الصوم - هل يجب القضاء على من اسلم عن كفر بحث الفقه
٢٧	كتاب الصوم - امور لا بد من ذكرها بحث الفقه
٢٩	كتاب الصوم - وجوب القضاء على المرتد بحث الفقه
٣٠	كتاب الصوم - من استمر به النوم الى بعد الفجر ولم ينوى بحث الفقه
٣١	كتاب الصوم - من فاته صوم ايام لمرض او لسفر بحث الفقه
٣٣	كتاب الصوم بحث الفقه
٣٥	كتاب الصوم بحث الفقه
٣٨	كتاب الصوم - الكفارات بحث الفقه
٣٩	كتاب الصوم - الكفارات بحث الفقه
٤٠	كتاب الصوم الكفارات بحث الفقه
٤٢	المسأله (١٥) بحث الفقه
٤٥	المسأله (١٦) : بحث الفقه
٤٨	الاعتكاف بحث الفقه
٥١	قضاء الاعتكاف بحث الفقه

٥٣	عدم استصحاب الشهر المنذور بحث الفقه
٥٦	المسألة (١٨) : يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد فلا يجوز ان يجعله في مسجدين سواء اكانا متصلين ام منفصلين نعم لو كان متصلين على وجه يعد مسجدا واحدا فلا مانع . بحث الفقه
٥٩	المسألة (٢٢) بحث الفقه
٦٢	المسألة (٢٥) بحث الفقه
٦٦	المسألة (٢٨) بحث الفقه
٦٨	المسألة (٣٠) بحث الفقه
٧٠	المسألة (٣٢) بحث الفقه
٧٤	و اما الكلام السند بحث الفقه
٧٦	المسألة (٣٣) بحث الفقه
٧٩	المسألة (٣٤) بحث الفقه
٨٢	المسألة (٣٥) بحث الفقه
٨٤	المسألة (٣٥) بحث الفقه
٨٦	المسألة (٣٦) بحث الفقه
٨٨	المسألة (٣٩) بحث الفقه
٩٠	المسألة ٤٠ بحث الفقه
٩٢	المسألة (٤١) بحث الفقه
٩٤	الشرط اذا كان في ضمن نذر الاعتكاف بحث الفقه
٩٦	فصل في احكم الاعتكاف بحث الفقه
٩٩	الاعتكاف بحث الفقه
١٠١	كتاب الاعتكاف بحث الفقه
١٠٣	المسألة (٢) : يجوز للمعتكف الخوض في المباح والنظر في معاشه مع الحاجه وعدمها بحث الفقه
١٠٦	تعريف مركز

كل من لم يقدر تشخيص شهر رمضان من الشهور واشتبه عليه في هذا الحكم واما ذكر المحبوس والاسير من باب المثال ولا خصوصيه لهما من هذه الناحيه المعروف والمشهور بين الاصحاب وبالتالي عليه الاجماع على ان وظيفه المحبوس والاسير العمل بالظن فاذا ظن ان هذا الشهر شهر رمضان يجب عليه صيامه وبذلك ينحل العلم الاجمالي ولا مانع من الرجوع الى اصاله البراءه وبه ينحل العلم الاجمالي وقد استدلت على ذلك بصحيحه عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل اسرته الروم ولم يدري اي شهر هو قال (يصوم شهر يتوخي فان كان الشهر الذي صامه قبل شهر رمضان لم يجزه وان كان بعد شهر رمضان يجزيه) وسائل الشيعه ج ١٠ هذا اذا ظهر الخلاف بعد ذلك واذا لم يظهر الخلاف فوظيفته العمل بالظن واستفاد من هذه الروايه من كلمه (يتوخي) معناها يظن فاذا ظن بان هذا الشهر شهر رمضان فيجب عليه الصيامه ومعنى يتوخي انه اعم من الظن وهو العمل بما هو اقرب الى الواقع فاذا كان احد الاحتمالين اقرب من الاخر وجب العمل به وهذه الصحيحه تدل على ان وظيفه الاسير والعمل بما هو اقرب الى الواقع فاذا كان احتمال كون هذا الشهر شهر رمضان اقرب من احتمال الشهر الثاني وجب عليه الصيام بالشهر الاول لما هو اقرب الى الواقع ولو بدرجه واحده

فاذا هذه الصحيحه تدل على ان وظيفه الاسير العمل بالاحتمال الاقرب ومعنى ذلك ان الاحتمال الاقرب حجه عليه ووظيفته ذلك فحينئذ ينحل العلم الاجمالي بذلك ووظيفته العمل بالاحتمال الاقرب اذا كان احتمال كون الشهر الثاني رمضان اقرب من الشهر الاول والثالث فوظيفته صيام هذا الشهر وبالنسبه الى سائر الشهور لا مانع من الرجوع الى اصاله الواقع وبذلك ينحل العلم الاجمالي ولا مانع من الالتزام بتلك الصحيحه فأنها تدل على ان الاحتمال الاقرب حجه للأسير والمحبوس وان كان موردها الحجه للأسير فينحل العلم الاجمالي بذلك ومع الاغماض عن هذه الصحيحه فمقتضى القاعدة فوجوب الاحتياط على الاسير والمحبوس بمقتضى العلم الاجمالي فانه يعلم اجمالا بان احد هذه الشهور شهر رمضان ويعلم بوجود صيامه عليه لذا مقتضى تنجيز العلم الاجمالي وعدم جريان الرخص المرخصه او ان ادله الاصول المرخصه بجميع ارجائه او ان ادله الاصول المرخصه منصرفه عن الاعناء بالعلم الاجمالي فأدله الاصول المرخصه من جهه الموارد في اطراف العلم الاجمالي او انها لا تشمل اطراف العلم الاجمالي من الاول وعلى كلا التقديرين ان العلم الاجمالي منجز ولكن صوم جميع الشهور حرجي عليه فان تمكن منه وجب ذلك اما اذا كان حرجي عند ذلك يكون الافطار شرعي بمقدار يرتفع به الحرج فهل هذا العلم بالاضطرار انه مانع عن تنجيز هذا العلم الاجمالي او غير مانع فقد ذكر في الوصول ان الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي معين فهو مانع عن تنجيز العلم الاجمالي ويوجب انحلاله كما يعلم الانسان بان احد الأثناء ينخرم اما الأثناء الأبيض او الأثناء الأسود واضطر المكلف بسبب من الاسباب الى شرب الأثناء الأبيض فهذا الاضطرار رافع للحرمه اذا كانت متعلقه بالأثناء الأبيض وموجب انحلال العلم الاجمالي والشك بالنسبه للأثناء الأسود شك بدوي لا مانع من الرجوع الى اصاله البراءه ، واما اذا كان الاضطرار لا الى احد بعينه الى الجامع فهذا الاضطرار لا يوجب انحلال العلم الاجمالي لان الاضطرار لا يكون رافع للحرمه لأنه تعلق بما لا يكون متعلق بالحرمه اما لخصوص الأثناء الأسود او لخصوص الأثناء الأبيض والمعهود ان الاضطرار لم يتعلق بشيء منهما انما تعلق بالجامع والجامع ليس متعلق بالحرمه فمن اجل ذلك هذا الاضطرار لا يكون رافع للحرمه ولا يوجب انحلال العلم الاجمالي فاذا شرب الأثناء الأبيض فيجب عليه الاجتناب عن الأثناء الأسود ولا يعتمد على اصاله البراءه واما في المقام فالعلم وان كان يعلم المكلف انه سيسطر الى افطار بعض الشهور لا على التعيين لكن هذا العلم الاضطراري والعلم بالاضطرار لا اثر له ولهذا يجب عليه الصيام في الشهر الثاني وفي الشهر الثالث فاذا فرضنا انه في الشهر الرابع حرجي عليه الحرج عليه فعلى فاذا صار الحرج فعلى فهو رافع لوجوب الصيام على تقدير صوم الشهر الرابع هو شهر رمضان وكذلك الشهر الخامس حرجي والسادس حرجي فيكون رافع للحرمه فاذا فرضنا انه في الشهر الثامن تمكن من الصيام وارتفع عنه الحرج بالإفطار في هذه الشهور الثلاثه وتمكن من الصيام هل يجب عليه الصيام او لا يجب الظاهر لا يجب عليه الصيام لان العلم الاجمالي ينحل بالإفطار بهذه الشهور أى الشهر الرابع والخامس والسادس لاحتمال ان احد هذه الشهور شهر رمضان فاذا لا علم بوجود شهر رمضان في الشهور الباقيه مجرد احتمال ولا مانع من الرجوع الى اصاله البراءه وهذا الحرج رافع للوجوب على تقدير كون هذا الشهر شهر رمضان وموجب لانحلال العلم الاجمالي ولا يجب الاحتياط اذا تمكن من الصيام بعد ذلك

فاذا نكته القاعدة اذا كان الصوم حرجي فعليه الصيام اولا في الشهر الاول والثاني وهكذا اذا كان صوم الشهر الرابع والخامس والسادس وبعد هذا ارتفع في الشهر السادس الحرج فاذا لا يجب عليه الصيام لان العلم الاجمالي ينحل العلم الاجمالي لاحتمال ان شهر رمضان احد هذه الشهور والعلم الاجمالي ينحل بذلك وقد يقال كما قيل انه يمكن انحلال العلم الاجمالي بطريق اخر فاذا فرضنا انه تمكن من صيام جميع الشهور ولا يكون حرجي عليه فمع ذلك يمكن انحلال العلم الاجمالي باستصحاب عدم دخول شهر رمضان فان الشهر الاول رمضان او ليس رمضان وعدم المانع من استصحاب عدم دخوله وهكذا اليوم الاول من الشهر فتن اليوم الاول من دخول الفجر اذا طلع يتخيل المكلف ان شهر رمضان دخل اما دخل سابقا وقد انقضى او دخل الان وهذا اول يوم من شهر رمضان وحيث انه لا يدري انه شهر رمضان دخل سابقا او دخل فعلا فيشك في بقاء شهر رمضان بعد العلم بدخوله في بقاءه فلا مانع من استصحاب بقاء شهر رمضان في الشهر الاخير وبدعم هذا الاستصحاب الى الاستصحابات المتقدمه ينحل العلم الاجمالي بذلك هكذا قيل

وقد اجيب عن ذلك بان هذا الاستصحاب معارض باستصحاب عدم بقاء شهر رمضان فان اليوم الاول من الشهر الاخير اذا دخل يعلم بحدوث هذا والاو هو العلم ببقاء شهر رمضان والعلم بدخول شهر

رمضان والعدم بدخول شهر رمضان ويشكك ببقائه الحادث الثاني هو العلم بعدم شهر رمضان الجامع بين العدم العملي وبين عدم الحادث ونقصد بعدم الحادث عدم المسبوق بالحدوث يعنى عدم شهر رمضان فانه فى اليوم الاول من هذا الشهر ان كان شهر رمضان دخل سابقا فعدمه باقى الى حد الان وان لم يكن داخل سابقا فالان دخل شهر رمضان انتقض بعدم الازلى بدخول هذا الشهر وهو متيقن بعدم شهر رمضان الجامع من العدم الازلى وبين العدم الحادث ويشكك فى بقاء هذا العدم



فاذا استصحاب بقاء شهر رمضان معارض باستصحاب بقاء عدم شهر رمضان الى هذا الشهر فيسقطان من جهة المعارضه فيكون العلم الاجمالي منجز فان استصحاب عدم دخول لا يمكن جريانه في جميع الشهور للاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه واما جريانه في بعض الشهور مع الزمن دون الاخر ترجيح من غير مرجح واما جريانه في احد هذه فلا يمكن فأنها ليس فرد ثالث حتى يجرى الاستصحاب وهو مردد والاستصحاب في المررد لا يجرى فالعلم الاجمالي يكون منجز هكذا اجيب على ذلك وللمناقشه في هذا الجواب مجال واسع فان كلا هذين الاستصحابين لا يجرى في نفسه لا استصحاب بقاء شهر رمضان ولا استصحاب عدم شهر رمضان وكلا الاستصحابين في نفسه غير جارى حتى يقع التعارض بينهما فيسقطان من جهة المعارضه وان اريد استصحاب بقاء شهر رمضان لاستصحاب الجامع فيبدو ان الجامع ليس موضوع للأثر وموضوع الاثر خصوص شهر رمضان بحده الفردى واما الجامع فليس موضوع للأثر فاذا استصحاب البقاء لا يكفى لترتب الاثر عليه واما استصحاب الفرد لا يجرى ايضا فان احد الفردين مقطوع البقاء واما الفرد الاخر مقطوع الارتفاع فان كان شهر رمضان دخل سابقا ارتفع يقينا وان دخل الان باقى يقينا فلا شك حتى يجرى الاستصحاب

وبعباره اخرى ان الاستصحاب : في المقام من الاستصحاب بالمررد و الاستصحاب في الفرد المررد لا يجرى لعدم تماميه اركان الاستصحاب فيه فان من اركان الاستصحاب ان يكون الشك متمحض في البقاء وفي الفرد المررد لا يتساوى ذلك فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب في الفرد المررد ، فاستصحاب بقاء شهر رمضان لا يجرى في نفسه لا في الجامع لعدم اثره ولا في الفرد من انه الاستصحاب في الفرد المررد ومن اجل ذلك لا يجرى .....

الموضوع : كتاب الصوم استصحاب عدم بقاء شهر رمضان

ذكرنا ان استصحاب بقاء شهر رمضان لا يجرى في نفسه كذلك استصحاب عدم بقاء شهر رمضان لا يجرى في نفسه لا انهما يجريان ويسقطان من جهة النفاذ وذلك لأنه استصحاب بقاء شهر رمضان فان اريد من بقاء شهر رمضان الجامع بين بقائه سابقا وبقائه لاحقا وهذا الشهر الاخير ان اريد الجامع بينهما فلا يجرى الاستصحاب لأنه :

اولا : انه لا اثر للجامع وان الاثر مترتب على الفرد بحدده الفردي لا اثر له ومن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب لعدم تماميه اركانه وذكرنا ان اركان الاستصحاب ثلاثه اليقين بالحدوث والشك بالبقاء وترتب اثر عملي على المستصحب ومع توفر هذه الاركان الثلاثه يجرى الاستصحاب واما اذا لم تتوفر هذه الاركان او كان واحد بعضها الاستصحاب لا يجرى فاستصحاب بقاء الجامع من اجل ترتب اثر عملي عليه لا يجرى وهذا الاستصحاب لا يثبت ان شهر رمضان باقي ولا يثبت ان هذا الشهر الاخير هو شهر رمضان الا على القول بالأصل المثبت والاصل المثبت لا يكون حجه فاذا استصحاب بقاء شهر رمضان وان كان لازمه ان هذا الشهر الاخير هو شهر رمضان الا انه لا يسقط العذر الا بالقول بالأصل المثبت واما استصحاب بقاء الفرد فهو لا يجرى في الفرد الاول فاذا شهر رمضان دخل سابقا فقد ارتفع جزما فلا يبقى وان دخل شهر رمضان في الشهر الاخير فهو باقي جزما فاذا لا شك بالبقاء فأركان الاستصحاب غير تامه في كلا الفردين احدهما مقطوع ارتفاعه والاخر على تقدير حدوثه مقطوع بقاءه ولاشك في البقاء ، واما استصحاب احد مصداقيه بنحو الفرد المردد فهو ايضا لا يجرى فقد ذكرنا ان الاستصحاب في الفرد المردد لا يجرى لعدم تماميه اركان الاستصحاب فيه من اركان الاستصحاب ان يكون الشك متمحض في البقاء فهذا الحكم غير متوفر في الفرد المردد فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب ، واما استصحاب بقاء شهر رمضان فان اريد به عدم شهر رمضان الجامع بين عدم الحادث وعدم الازلي والعدم الازلي موجود بقاء عدم شهر رمضان ان اريد ذلك فيرد عليه ان الجامع لا اثر له ومن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب وايضا هذا الاستصحاب لا يثبت بقاء شهر رمضان الى هذا الشر الاخير الا عدم القول في الاصل المثبت ومن اجل ذلك لا يجرى استصحاب بقاء شهر رمضان الجامع بين الحادث وبين عدم الازلي واما استصحاب الفرد فهو ايضا لا يجرى فان الفرد الاول على تقدير حدوثه فهو مقطوع بقاءه فان دخل شهر رمضان في ضمن الشهور السابقه فعدمه مقطوع الى حد الان الى الشهر الاخير وان لم يكن شهر رمضان داخل في ضمن الشهور السابقه هذا عدم الازلي مقطوع بدخول الشهر الاخير واحد الطرفين مقطوع الاتفاق والطرف الاخر مقطوع البقاء ومن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب لعدم تماميه اركانه ، واما عدم الاستصحاب في احدهما لا بعينه المصداقي فهو استصحاب في الفرد المردد والاستصحاب في الفرد المردد لا يجرى فكل الاستصحابين لا يجرى بنفسه وعلى هذا العلم الاجمالي منجز واستصحاب عدم دخول شهر رمضان لا يجرى فان جريانه في جميع الشهور يستلزم المخالفه القطعيه العمليه ، واما جريانه في بعضه دون بعضه الاخر ترجيح من دون مرجح فيسقط هذا الاستصحاب من جهة المعارضه او ان دليل الاستصحاب في نفسه منصرف في موارد العلم الاجمالي كما قوبناه في محله ان ادله الاستصحاب وكذلك ادله اصاله البراءه في نفسها منصرفه عن شمول مواقع العلم الاجمالي وانها تشمل كما هو المشهور وعلى هذا مدرسه المحقق الثاني قدس سره ولكنها تسقط من جهة المعارضه وعلى كلا القولين العلم الاجمالي في المقام منجز وقد جاء في تقرير بحث السيد الاستاذ قدس سره ان الاستصحابين يجريان ولكنهما يسقطان من جهة المعارضه وبعد سقوطهما تصل التوبه الى اصاله البراءه عن وجوب صوم هذا اليوم الاول من الشهر الاخير فان المكلف يعلم اجمالا ان صوم هذا اليوم واجب عليه تعينا او انه مخير بين صومه وبين صوم سائر الشهور ومقصودى من التخيير ان صوم هذا اليوم واجب على المكلف اما اداء او قضاء فانه ترك الصيام في سائر الشهور جميعا فالشهر الاخير اما انه شهر رمضان فصومه واجب عليه اداء او لم يكن شهر رمضان فومه واجب عليه قضاء وحيث ان وجوب القضاء موسع فهو مخير بين ان يصوم قضاء في هذا الشهر او في سائر الشهور وهذا هو مقصوده قدس سره من التخيير ما صرح بعد ذلك ان صوم هذا اليوم واجب اما قضاء او اداء وكيف كان ما ذكره قدس سره غير تام

ص: ٤

اما ما ذكره من جريان كلا الاستصحابين فسقوطه بالمعارضه فقد عرفت ان العلم غير ذلك فان كلا الاستصحابين لا يجرى في نفسه حتى يقع التعارض بينهما لا استصحاب بقاء شهر رمضان ولا استصحاب بقاء عدم شهر رمضان فكل الاستصحابين لا يجرى في نفسه حتى يقع التعارض بينهما ، واما على تقدير التسليم كذلك الاستصحابين معا وسقوطهما في المعارضه فتصل التوبه الى استصحاب عدم الدخول لا اصاله البراءه فأنها محكوم به باستصحاب عدم دخول شهر رمضان فان كل واحد من هذه الشهور مشكوك انه من شهر رمضان فلا مانع من استصحاب عدم دخول شهر رمضان في نفسه ولكن لا يجرى في الجمع لاستزامه المخالفه القطعيه العمليه بعد

ان سقوط كلا الاستصحابين على تقدير المعارضه وجريانهما وسقوطهما بالمعارضه فتصل التوبه الى استصحاب عدم الدخول لا اصاله البراءه فان لم يجرى اصاله عدم الدخول في نفسه فعند ذلك تصل التوبه الى اصاله البراءه في جميع الشهور لا بالنسبه الشهر الاخير فقط وحيث ان هذا يجرى بالنسبه الى جميع الشهور وجريانه يستلزم المخالفه القطعيه العمليه فمن اجل ذلك تسقط اصاله البراءه ايضا والواجب الاحتياط وكيف ما كان عبارته التقرير مشوشه من جمله ما ذكره في هذا التقرير ان اليوم الاول من الشهر الاخير فالمكلف يعلم ان شهر رمضان قد دخل اما انه دخل الان فهذا اليوم اول ايام شهر رمضان او دخل سابقا فيعلم انه انقضى وفي هذا اليوم يعلم بحدوث حادثين متضادين ويشك بتقدم احدهما على الاخر والامر ليس كذلك

نعم في هذا اليوم يعلم بحدوث حادثين ولكن لا يشك في تقدم احدهما على الاخر فان الشك في تقدم احدهما على الاخر فهو في ما اذا علم المكلف بانه تام في ساعه و توضى في ساعه اخرى ويشك في تقدم احدهما على الاخر فلا يدري ان الوضوء متقدم على النوم حتى يعلم انه محدث فعلا او النوم متقدم على الوضوء حتى يكون متطهر فعلا ففي مثل ذلك يشك في تقدم احدهما على الاخر وفي المقام ليس كذلك فانه كما يشك في بقاء شهر رمضان في الشهر الاخير كذلك يشك في بقاء عدم شهر رمضان وليس الشك في تقدم احدهما على الاخر وكيف ما كان عبارته التقرير مشوشه من هذه الناحيه هذا كله بالنسبه الى شهر رمضان .

ص: ٥

اما بالنسبه الى حرمه الصوم فى عيد الفطر : وكذا فى عيد الاضحى فان قلنا ان الحرمة حرمه تشريعيه فلا اشكال حينئذ ان الحرمة التشريعيه لا تمنع من الاحتياط تنسجم مع الاحتياط والمفروض ان المكلف يصوم هذه الشهور احتياطاً فمن الواضح حرمه الصوم فى يوم عيد الفطر والاضحى لا تمنع من الاحتياط ولا اشكال حينئذ ، واما اذا قلنا ان حرمه الصوم حرمه ذاتيه وليست حرمه تشريعيه فهى تمنع عن وجوب الصوم فلا يمكن الاحتياط حينئذ عند اذن العلم اجمالى بصوم احد هذه الشهور جعل الصوم واجب وكذا العلم الاجمالي ان احد يومين من هذه الشهور صومه محرم اما صوم اول كل شهر او صوم اليوم العاشر من كل شهر محرم فهنا علمان اجماليان وكلا العلمين منجز فحينئذ ما هو العلاج ؟

## كتاب الصوم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم

ذكرى السيد الاستاذ قدس الله نفسه انه لا مانع من جريان كلا الاستصحابين استصحاب بقاء شهر رمضان الذى نتيجه وجوب صوم يوم الاخير من هذا الشهر ومن عدم بقاء استصحاب الشهر هذا الذى نتيجه عدم وجوب صوم هذا الشهر ولأجل ذلك يقع تعارض بينهما وبعد التعارض وسقوطهما تصل التوبه الى اصاله البراءه فى ما ذكره قدس سره مجموعه اشكالات :-

الاشكال الاول : ان هذين الاستصحابين لا يجريان فى نفسهما كما تقدم فان استصحاب بقاء الشهر الاول هذا لا يمكن ان يثبت وجوب صوم هذا الشهر الا ببقاء الاصل المثبت وكذلك استصحاب بقاء عدم شهر رمضان لا يثبت عدم وجود صوم هذا الشهر الاخير الا بالقول بالأصل المثبت ومع الاهمال عن ذلك

ص: ٦

الاشكال الثانى : انما ذكره قدس سره انه بعد سقوط الاستصحابين تصل التوبه الى اصاله البراءه الامر ليس كذلك بل تصل الامر الى استصحابه وان سنه الاستصحاب مقدم على اصاله البراءه باستصحاب عدم دخول شهر رمضان فانه بعد سقوط هذين الاستصحابين وعدم انحلال العلم الاجمالي فيه فالمرجع فى ذلك الاستصحاب بعدم دخول شهر رمضان باعتبار ان كل شهر من هذه الشهور بشرط ان يكون شهر رمضان فيها مشكوك فجرى ان هذا الاستصحاب من هذه الجهه لا يمكن وهو ترجيح بلا مرجح فيسقط من جهه المعارضه او ان الدليل بنفسه قاصر عن شمول العلم الاجمالي فتصل التوبه الى اصاله البراءه وان كان غرضه قدس سره من اصاله البراءه عن اصاله البراءه عن وجوب صوم الشهر الاخير فقط فهذه الاصله لا تجرى باعتبار ان هذه الاصله مع استصحاب عدم دخول شهر رمضان فى الشهور السابقه اذا جرى كلاهما يستلزم بمخالفه القطعيه العمليه من استصحاب عدم دخول شهر رمضان فى الشهور السابقه وفى هذا الشهر الاخير وهو الشهر الثانى عشر اذا جرت اصله البراءه عن وجوب اىصال ذلك الشهر لم يضر ذلك القطع المخالفه العمليه ومن اجل ذلك الاصله تسقط من جهه المعارضه مع الاستصحاب فكلاهما لا يجرى فى المقام

الاشكال الثالث : تخصيص هذا الاصل اصاله البراءه بالشهر الاخير او باليوم الاول لا وجه له فان نسبه اصاله البراءه على جميع الشهور على حد سواء كأن المكلف شارك فى كل وجوب الصوم فى كل شهر من هذه الشهور فاذا تخصيص اصاله البراءه بالشهر الاخير لا وجه له ولا فى تقيده باليوم الاول من هذا الشهر لا وجه له ، هذا مضافا ان الكلام ليس فى وجوه الجزاء فان السيد الاستاذ قدس سره قد ذكر ان الامر يدور بين التعيين والتخير فان وجوب هذا الصوم ان كان هذا الصوم شهر رمضان فوجوب صومه مع الامر وان لم يكن شهر رمضان فوجوب صومه قضائى المكلف مخير وان قضى وقته متسع المكلف مخير بين صوم هذا الشهر وبين صومه فى سائر الشهور فالأمر يدور بين التعميم والتفهم واصاله البراءه تجرى مع التعميم او التعليم ولا وجه لدرج القضاء فى الاداء فان حل القضاء فى وجوب صوم شهر رمضان اداء واما قضاء فهو قاضى للاداء فاذا فرضنا ان العلم الاجمالي يوجب الاحتياط فان تمكن من الاحتياط التام وصوم جميع الشهور فقد امتثل صيام شهر رمضان وان لم يتمكن من جهه الحرج سواء كان وجوب الصوم قضائى او ادائى فهو يرتفع بالحرج ولا فرق من هذه الناحيه بين صوم القضاء وصوم الاداء اذا كان حرجى فهو مرتفع

ص: ٧

النتيجة لما ذكره السيد الاستاذ قدس سره : على ما فى تقرير بحثه مورد لمجموعه من الاشكالات ، واما صوم يوم العيد فان قلنا بتحريمه تشريعا كما هو الصحيح فهو لا يمنع من الاحتياط فلا واتبان الصوم فى جميع الشهور اذا تمكن من ذلك فان حرمة صوم يوم العيد حرمة تشريعيه فهى لا تمنع من الاحتياط ، واما اذا كانت حرمة ذاتيه فعند اذا يتولد علمان اجماليان اخران احدهما الاجمالى بحرمة صوم اليوم الاول من هذه الشهور لان اليوم الاول من هذه الشهور محرم ولكن لا يدري هذا الشهر وكذلك يعلم اجمالا اليوم العاشر من هذه الشهور صومه محرم فهو مردد بين هذه الشهور كما انه يعلم الاجمال من حرمة صوم اول يوم من شهر من هذه الشهور محرم وهو مردد بين هذه الشهور وهذان العلمان الاجماليان ايضا منجزان العلم الاجمالى الاول منجز وكذا العلم الاجمالى الثانى منجز كما ان العلم الاجمالى بوجود صوم شهر رمضان منجز فعندئذ فى اول يوم من شهر رمضان امر مردد بين حرمة صومه وبين وجوبه وكذا فى اليوم العاشر من الشهر مردد صومه بين الوجوب والحرمة فقد يقال كما قيل انه مخير بين ترك الصوم وبين فعله فى احد الشهر ترك الصوم وفى الشهر الاخر اتى بالصوم وبذلك لم يخالف العلم الاجمالى مخالفه قطعيه وان خالفه مخالفه احتماليه لكنه اجتنب عن المخالفه القطعيه الا ان الامر ليس كذلك لان وجوب الصوم وجوب عبادى وبجابه الى قصد القربى ومع احتمال الحرمة لا يمكن التقرب ولا يمكن الاحتياط ايضا فلا يمكن ان يصوم فى اول يوم من كل شهر من الشهور لاحتمال حرمة صومه ذاتا وهذا الاحتمال مانع من التقرب فلا يمكن ان يصوم

إذا وظيفته ترك الصوم في كل اول يوم من كل شهر حتى يحصل على الموافقه القطعيه لهذا العلم الاجمالي لا انه مخير بين الترك والفعل بين المحذورين اذا كانا توصلين لا مانع من الترخيص ولكن وجوب الصوم وجوب عبادى ولا يمكن الاتيان به فالعباده مع عدم القربى احتمال المبغوضيه فى الواقع فحرمه الصوم فى اول يوم من كل شهر وفى العاشر من كل شهر ومن هنا يذهب انما هو المشهور بين الاصحاب من العمل بالظن اذا حصل النهى ذكرنا اذا كان الظن حجه فلا شبهه يوجب انحلال العلم الاجمالي حكما فيتعين العمل به واما اذا لم يحصل الظن فقد ذكر المشهور ان وظيفه الاسير والمحبوس التخيير بمعنى انهم يختاران شهرا يختار الاسير شهرا ويصومه وكذا المحبوس ولكن من مراعات المطابقه بين الشهرين فى السنه بان يكون الفاصل بينهما احد عشر شهرا فاصل بين الشهرين فى السنتين ومن هنا يذهب ان ما هو المشهور من التخيير لا يبتنى على اساس صحيح لان مقتضى العلم الاجمالي الاحتياط لا التخيير فى المقام هذا كله اذا لم يظهر الخلاف اما اذا ظهر الخلاف .....

## كتاب الصوم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الصوم

الى هنا قد تبين انما هو المشهور من ان الاسير والمحبوس ونحوهما اذا حصل لهما الظن فيعملان بالظن لأنه حجه بمقتضى صحيحه عبد الرحمن واما اذا لم يحصل الظن فالوظيفه هى التخيير والتخيير لا وجه له اصلا ولا مدرك له لاختيار شهرا ويصوم هذا الشهر ويترك الصوم فى سائر الشهور لا وجه لذلك اصلا وهو خلاف مقتضى العلم الاجمالي فى المقام ومقتضى العلم الاجمالي وجوب الاحتياط التام ان امكن والا فالتبعيض فى الاحتياط اما التخيير بالمعنى الذى ذكره المشهور لا دليل عليه ولا وجه له اصلا وحمل كلام المشهور على ان مرادهم من التخيير هو التبعيض فى الاحتياط فلاف الظاهر جدا فان مرادهم من التخيير اختيار شهر واحد من بين هذه الشهور ويصوم هذا الشهر ويترك الصوم فى سائر الشهور فما ذكره المشهور لا مدرك له وهذا كله اذا لم ينكشف الخلاف

ص: ٩

اما اذا انكشف الخلاف وتبين الواقع فهنا صور :-

الصورة الاولى : تبين ما صام من الشهور او شهر واحد كما فى صوره الظن بان هذا الشهر شهر رمضان يصوم هذا الشهر او يصوم شهرين او ثلاثه تبين بعد ذلك انه مطابق للواقع وان هذا الشهر الذى صامه هو شهر رمضان او شهر رمضان احد الشهور التى صامها وحينئذ لا اشكال فى هذه الصوره

الصورة الثانيه : تبين انه صام قبل شهر رمضان كما اذا صام شهر رجب او شهر شعبان او قبل ذلك او صام شهور قبل شهر رمضان تبين انه صام قبل شهر رمضان فهو لا يجزى ولا شبهه على عدم الاجزاء لأنه صام شهرا ليس بشهر رمضان وان فرضنا انه ظن بهذا الشهر انه شهر رمضان والظن حجه ولكن بعد ظهور الخلاف لا يكون مجزى فانه لا دليل على اجزاء الامر الزائد على الامر الواقع فلا يكون مجزيا

الصورة الثالثه : ما اذا ظهر انه صام بعد شهر رمضان مثلا ذى القعدة او محرم او غير ذلك فهل يجزى عن صوم شهر رمضان او لا يجزى فقد ذكر الماتن قدس نفسه انه يجزى عن القضاء وان اتى بنيه الاداء لكن يجزى عن القضاء وذكر السيد الاستاذ قدس سره على ما فى تقرير بحثه ان عنوان الاداء وعنوان القضاء من القصد هما ناحيتان متباينتان فلا يجزبان احدهما على الاخر فاذا نوى الاداء فلا يجزى عن القضاء كما اذا نوى القضاء لا يجزى عن الاداء كما فى الصلاه اذا نوى الظهر لا تجزى عن العصر كما اذا نوى اربعة ركعات بدون نيه الظهر لا تقع ظهرا وهكذا يقابل عنوان القضاء والاداء لكن بمقتضى صحيحه عبد الرحمن لا مناص من الالتزام بالأجزاء فان الصحيحه تقول بالأجزاء ومقتضى القاعدة عدم الاجزاء لأنه اتى بصوم هذا الشهر بنيه الاجزاء ومقتضى القاعدة عدم الاجزاء فان عليه قضاء شهر رمضان لكن مقتضى ذيل صحيحه عبد الرحمن (يصوم شهر يتوخى فان كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه وان كان بعد شهر رمضان يجزيه) [\(١\)](#) الاجزاء ولا مناص من الالتزام بذلك هكذا ذكره قدس سره على ما فى تقرير بحثه وللمناقشه فيه مجال ، فان عنوان القضاء ليس من العناوين القصدية المقومه وكذا عنوان الاداء ومن هنا يثبت للمكلف اذا صلى الصلاه الظهر واحد عن الاداء فلا شبهه فى صحه صلاته فلو كان عنوان الاداء من العناوين القصدية المقومه فلا بد من قصد هذا العنوان ايضا وبدون قصده تقع الصلاه فاسده كما انه لو اتى بأربع ركعات بدون قصد الظهر لم تقع ظهرا وتقع فاسده وعنوان اذان الظهر ليس عنوان العصر وكذا عنوان القضاء كما اذا كان عليه قضاء الصلاه اتى بعنوان واحد ولا شبهه فى الاجزاء وان لم يقصد عنوان القضاء مع ذلك لا شبهه فى صحته واما بالنسبه لعنوان الظهر والعصر لا يكفى لذلك فاذا دخل الظهر واشتغل بأداء صلاه الظهر والعصر فلا يكفى بالاتيان بأربع ركعات بعنوان ما فى الذمه فلا بد من قصد عنوان الظهر فاذا ما ذكره السيد الاستاذ قدس سره على ما فى تقرير بحثه من ان عنوان القضاء والاداء من العناوين القصدية المقومه ليس له ذلك

ص: ١٠

ثم ذكر الماتن قدس سره : والأحوط إجراء أحكام شهر رمضان على ما ظنه من الكفاره والمتابعه والفظره وصلاح العيد وحرمة صومه ما دام الاشتباه باقيا وإن بان الخلاف عمل بمقتضاه (1) كما اذا حصل الظن ان هذا الشهر شهر رمضان ولا شبهه في ان هذا الظن حجه وحالتها حال اخبار الثقة وهذا الظن يثبت ان هذا اليوم من شهر رمضان وعلى هذا اذا فطر في هذا اليوم متعمد فلا شبهه في وجوب الكفاره عليه فلا شبهه في ترتب وجوب الكفاره على الافطار العمدي في الشهر الذي يظن انه من شهر رمضا فهذا الظن يثبت ان هذا الشهر رمضان وهذا اليوم من شهر رمضان ولا شبهه فيه وانما الكلام هل هذا الظن يثبت ان اليوم الواحد والثلاثين هو يوم العيد ويحرم الصوم فيه ويستحب صلاه العيد فيه وتجب الفطره فيه وهل يثبت ذلك

الظاهر لا- يثبت لأن الظن لا- يمكن ان يثبت لوازمه العقلية فان المشهور من ان مثبتات الامارات حجه متلقات بلا فرق بين الامارات التي يكون اللسان لسان الحكايه عن الواقع ولسان الاخبار عن الواقع وبين الامارات التي لا- للسان لها وليس لسانها لسان الحكايه والاخبار عن الواقع كالظن فان الظن بالمقام حجه بمقتضى صحيحه عبد الرحمن او كالظن بالقبليه او كالظن في عدد الركعات وانه حجه ولكن هل يثبت لوازم الاماره فقد ذكرنا في بحث الاصول المثبتة ان الامارات لا- تثبت لوازمها المطلقة الا المارات التي يكون لسانها لسان الحكايه في الواقع والاخبار بالواقع كالأخبار الثقة والبينه والاقرار وما شاكل ذلك فان من اخبر عن شيء اخبر التزاما عن لوازمه ايضا الدلاله الالتزاميه كالدلاله المطابقية حجه فاذا كان لسانه الاخبار فيشكل له دلالة الالتزاميه ايضا فاذا اخبر شخص عن ثبوت شيء اخبر عن ثبوت لوازمه ايضا بالالتزام وهذه الدلاله الالتزاميه حجه كالدلاله المطابقية واما الاماره التي لا للسان لها فليس لها هذه الدلاله الالتزاميه حتى تكون حجه فمن اجل ذلك الظن بان هذا الشهر شهر رمضان وصل ثلاثين يوما ولا يثبت ان يوم الواحد والثلاثين اول يوم من شهر شوال وهو يوم العيد ولا يثبت هذا الازم حتى يحرم صوم هذا اليوم عليه وتجب الفطره عليه

ص: ١١

إذا الظن بان هذا الشهر شهر رمضان لا يثبت ذلك وقد ذكر السيد الاستاذ قدس نفسه يمكن اثبات ذلك بضميمة الروايات التي تدل على انه اذا كان هناك مانع عن روثيه الهلال يصوم ثلاثين يوم ويجعل اليوم الواحد وثلاثين اول يوم من شهر شوال وهو يوم العيد وهذه الرواية كلا المقام يسقط ان يوم واحد والثلاثين يوم عيد لأنه اذا صام ثلاثين يوم فيوم واحد والثلاثين هو يوم الاول من شوال ولكن التعدى عن مورد هذه الروايات الى ما نحن فيه بحاجة الى قرينه لان الحكم على خلاف الاصل فالشارع حكم بان اليوم الواحد والثلاثين يوم العيد ولكن هذا اليوم يوم العيد في حكم الشارع اما في الواقع يمكن ان يكون هذا اليوم يوم الثانى من شوال لاحتماله موجود لكن الشارع حكم ان هذا اليوم يوم العيد يعنى يرتب عليه اثار العيد والتعدى من مورد هذه الروايات الى المقام مشكل بحاجة الى قرينه ومن اجل ذلك لا يمكن الحكم بعد صوم الثلاثين يوم لا يمكن له فى اليوم الاول هو يوم العيد واول شهر شوال لا يمكن اثبات ذلك .

### كتاب الصوم – الاشتباه بدخول شهر رمضان وغيره بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الصوم الاشتباه بدخول شهر رمضان وغيره

الى هنا قد تبين ان المكلف اذا اشتبه عليه شهر رمضان فمقتضى القاعدة وجوب الاحتياط من جهة العلم الاجمالي ولكن من الاحتياط ما لم يستند الى حرج والشهور التي صام فيها احتياط فلا تجرى فيها احكام شهر رمضان كالكفارة او غيرها كما اذا صام شهرين او ثلاثة اشهر احتياطاً وافطر فى النهار متعمداً وهو شاك فى ثبوت الكفارة عليه من جهة الشك ان هذا النهار نهار شهر رمضان او لا فمن اجل ذلك يشك فى وجوب الكفارة والمرجع اصالة البراهة عن وجوب الكفارة نعم اذا حصل له الظن وقلنا بحجبه الظن كما هو ظاهر من صحيحه عبد الرحمن (يصوم شهر يتوخي فان كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه وان كان بعد شهر رمضان يجزيه ) (١) فان المراد من الصحيحه ان الظن حجه اذا كان المراد من التوخي الظن وهو حجه فاذا كان حجه فهو يثبت ان هذا الشهر المظنون فاذا افطر فى نهاره فعليه الكفارة فعندئذ لا شبهه ان الكفارة مرتبته على الافطار العمدى واما لو ازمه لا يمكن اثباته فاذا صام ثلاثين يوم فلا يمكن القول ان الواحد والثلاثين عيد الا على القول بالأصل المثبت وبذلك يثبت بقاء الصيام الى يوم الثلاثين ويثبت ان الواحد والثلاثين عيداً

ص: ١٢

١- (١) وسائل الشيعه ج ١٠

ثم بعد ذلك ذكر الماتن قدس سره : اذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين او ثلاث اشهر مثلاً فالأحوط صوم الجميع ولا يبعد اجراء حكم الاسير فمقتضى القاعدة وجوب الاحتياط لأنه يعلم ان احد الشهرين شهر رمضان (١) ومقتضى هذا العلم الاجمالي وجوب الاحتياط لان الوجوب سابقه اما لا مقتضى لها او ان سقوطها مستند الى وجود المانع فاذا العلم الاجمالي منجز وجوب الاحتياط اذا كان حرجى فيصومه اذا لم يكن حرجى فاذا صار حرجى يجوز له الافطار ولا يجب عليه الصوم وهل يجزى على ذلك حكم الاسير او لا فيه قولان : الظاهر الجريان كما ذكره الماتن قدس الله نفسه لما ذكرنا انه لا خصوصيه ولا موضوعيه للأسير ولللمسجون غاية الامر السجن والاسر سبب للاشتباه ولا موضوعيه لهذا السبب فكل مورد اذا كان شهر رمضان اشتبه عليه وتردد بين شهرين او ثلاثة اشهر او جميع الشهور فمقتضى القاعدة وهى العلم الاجمالي وجوب الاحتياط طال ما لم يستلزم الحرج فاذا استلزم الحرج يجوز له الافطار ولا يجب عليه الصوم والدعوى ان الاسير فى الاسر مشتبه فى جميع الشهور يعنى ان جميع الشهور مشتبه عليه ولا يدري أى شهر من هذه الشهور شهر رمضان وهذه الدعوى مدفوعه فان صحيحه عبد الرحمن لا تدل على ذلك ، نعم اشتباه جميع الشهور مقطوع فاذا اشتبه شهر رمضان عليه فلا محال اشتبه صوم الشهور ايضاً واذا علم شهر رجب لا يشتبه شهر رمضان ومعلوم ان شهر رمضان اذا اشتبه بين هذا الشهر او الشهر الا ترى فمعناه ان شهر شعبان مشتبه وشهر رجب مشتبه وكذا جماد الاولى والثانيه وهكذا ولو كان شهر جماد الاولى ايضاً مشتبه له فلا محال يشتبه شهر رمضان واشتبه شه رمضان بين شهرين او شهور يستلزم اشتباه جميع الشهور والا لا يمكن الاجتنبه بين ان يكون شهر رمضان بين شهرين او بين ثلاثه شهور او بين جميع شهور السنه وصحيحه عبد الرحمن على ذلك ولا فرق بين ان يكون منشئ الاشتباه الاصل او شئ اخر مقتضى القاعدة وجوب الاحتياط ومقتضى صحيحه عبد الرحمن المتقدمه العمل بالظن اذا كان المراد منه مطلق الرجحان الاحتمال اما مقتضى سائر هذه الصحيحه ان رجحان الاحتمال على احتمال اخر حجه والعمل به تعينا او قلنا ان الرجحان هو الظن غاية الامر اكبر مرتبه منه فاذا كان الاحتمالين متساويين فلا سبيل اليه واذا كان احدهما ارجح من الاخر فهو من ادنا مرتبه الظن فلا يفيد من هذه الناحيه الا سواء كان ظن او لم يكن بمقتضى صحيحه عبد الرحمن واما اذا لم يحصل الظن ولم يرجح احد الاحتمالين على الاحتمال الاخر فوظيفته الاحتياط التام اذا امكن والا فالتبعض فى الاحتياط بمقدار الذى يكون الصوم حرجى نزع اليد عن الصوم ويجوز له الفطار واما اذا لم يكن عليه حرجى فيجب عليه ان يصومه بمقتضى العلم الاجمالي

ص: ١٣

١- (٢) العروه الوثقى ج ٣ مساله ٩





الموضوع : كتاب الصوم من اشتبه بصوم الشهر المنذور

ذكرى الماتن قدس سره : اذا اشتبه الشهر المنذور صومه بين شهرين او ثلاثة اشهر فتاره يكون الشهر المنذور صومه معلوم كشهر رجب او شعبان ولكن شهر رجب مشتبه بين شهرين او ثلاثة اشهر ، واخرى يكون المنذور مرددا ولا يدري انه نذر صوم شهر رجب او نذر صوم شهر شعبان او صوم جماد الاخره او ما شاكل ذلك فيكون مردد بين شهرين او ثلاثة فقد ذكر قدس سره : الظاهر وجوب الاحتياط (1) ، وظيفته وجوب الاحتياط وصوم شهرين معا او ثلاثة اشهر بمقتضى العلم الاجمالي الا اذا استلزم الحرج فعندئذ يعمل بالظن والا بالتخيير ، وما ذكره قدس سره من هذا التفسير مما الحق هذه المساله بمساله الاسير او ان الاضطرار اضطرار الى العلم الاجمالي يوجب انحلاله ولكن كلا الامرين غير صحيح اما اللاحق بمساله الاسير في حجيه الظن فهذا غير ممكن لان الصحيحه تدل على حجيه الظن اذا فرضنا ان المراد من (التوخي) هو الظن تدل على حجيه الظن في صوم شهر رمضان فقط فان مقتضى الاصل الاول حجيه الظن واذا ثبت حجيه في مورد بدليل خاص فلا يمكن التعدى من هذا المورد الى سائر الموارد كحجيه الظن في باب القبله ولا يمكن التعدى الى حجيه الظن في باب دخول الوقت او ما شاكل ذلك فلا يمكن التعدى الى سائر الموارد وما نحن فيه ايضا كذلك فان صحيحه عبد الرحمن تدل على حجيه الظن في صوم شهر رمضان اذا اشتبه بين شهور ولا يمكن التعدى منه الى الصوم المنذور

ص: ١٥

١- (١) العروه الوثقى ج ٣

اذا للحاق هذه المساله بمسأله الاسير لا يمكن اذ لا دليل على حجيه الظن في المقام وان كان حجه بمقتضى الصحيحه في صوم شهر رمضان فلا وجه لما ذكره قدس سره من العمل بالظن اذ لا حجيه من العمل بالظن فوظيفته الاحتياط التام واذا كان حرجي فيجوز له الافطار بمقدار رفع الحرج فقط والا فلا بد من الاحتياط وما ذكره من العمل بالظن دون التخيير فلا وجه له اصلا ، واما للحاق بمساله الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي فقد ذكر السيد الاستاذ قدس سره على ما في تقرير بحثه ان الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي لا على التعيين لا يوجب انحلال نفسه ان الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي غير معين يوجب انحلال العلم الاجمالي وان كان بعد العلم الاجمالي اما مبنى على ذلك فاذا انحل العلم الاجمالي فلا يجب عليه الاحتياط فاذا حصل له الظن يعمل به والا فهو مخير فعندئذ فلا مانع من العمل بالظن بملاك انه حجه وملاك احد طرفين التخيير مطلقون فيعمل بالظن واذا كان متساويين فهو مخير

الظاهر انه لا يمكن للحاق بذلك ايضا لأنه ما نحن به ليس الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي بعينه نعم اذا فرضنا انه يعلم اجمالا بان صوم جميع الشهور او صوم شهرين معا حرجي عليه ويعلم بذلك فتاره لا يعمل بذلك لأنه قادر لا على صوم شهرين او شهور جميعا بلا حرج فاذا فرضنا انه يعلم بذلك ان صوم شهرين او صوم الشهور حرجي فوظيفته الصيام فاذا صام الشهر الاول وفرضنا ان صوم الشهر الثاني حرجي الاين الحرج فعلى وهذا الحرج الفعلي تعلق بنفس ما تعلق به التكليف صوم هذا اليوم حرجي فاذا الحرج تعلق بنفس ما تعلق به الوجوب فلا محال يكون رافع للوجوب اما الاضطرار الى احد اطراف العلم الاجمالي لا يوجب الانحلال باعتبار انه لم يتعلق بما تعلق به التكليف والتكليف تعلق بالفرد بحقه الفردي والاضطرار تعلق بجمعه الجامع فهذا لا يكون رافع للتكليف ، واما في المقام فالاضطرار والحرج تعلق بنفس ما تعلق به الوجوب صوم هذا اليوم حرجي وصوم اليوم الثاني من هذا الشهر حرجي فهذا الاضطرار اتى بأطراف العلم الاجمالي بعينه لا اضطرار الى واحد لا بعينه ، اذا ما ذكره السيد الاستاذ قدس سره لا يمكن المساعدة عليه وهذا الاضطرار هل يوجب انحلال العلم الاجمالي او لا ، فيه تفسير يأتي في مكانه وكيف ما كان ما ذكره قدس سره مبنى الى الاضطرار الى احد اطراف العلم الجمالي فما ذكره قدس سره لا دليل عليه

ص: ١٦

ثم بعد ذلك ذكر قدس سره : اذا فرض ان المكلف فى مكان يومه ستة اشهر وليله ستة اشهر او يومه ثلاثة اشهر وليله ستة اشهر (1) فقد ذكر ان وظيفته فى الصلاه والصيام الرجوع الى الافراد المتوسطه ، والوجه فى ان يومه ستة اشهر وليله ستة اشهر باعتبار ان سير الشمس فى الخط الوهمى الذى يسمى خط الاستواء يقسم الكره الى نصفه شمالى ونصفها جنوبى وسير الشمس ستة اشهر طرف الشمال وستة اشهر طرف الجنوب اذا كان ميل الشمس من خط الاستواء المفروض من خط الشمال هو بدايه النقطه هو اعتدال الربيع ثلاثة اشهر بمسافه ثلاث وعشرين درجه ميله الى طرف الشمال ورجوعه ايضا ثلاثة اشهر اذا وصل الى خط الاستواء يميل الى طرف الجنوب وهذه النكته فاذا كانت الشمس واقفه فى القطب الشمالى وهو يرى ستة اشهر الشمس او اقل من ستة اشهر باعتبار ان بين الطلوعين اقله عشرين يوما لان النسبه بين الطلوعين لليوم نسبه الثمن تقريبا وثمان ستة اشهر عشرين يوما بين الطلوعين وباقي الايام يرى الشمس باعتبار ان سير الشمس افقى ليس عمودى يدور حول القطب ويرى الشمس دائما ستة اشهر او اقل من ستة اشهر يرى الشمس وليس هنا غروب وطلوع وكذا الحال فى القطب الجنوبى اذا كان الشخص فى القطب الجنوبى يرى الشمس ستة اشهر او اقل فاذا ما هو تكليفه فى هذه البلاد يومه ستة اشهر

القول الاول : ذكر الماتن قدس سره رجوعه الى البلدان المتوسطه فى اليوم والنهار يصوم بصومهم ويصلى بصلاتهم باعتبار لا غروب ولا طلوع يصوم بصوم هؤلاء ويصلى بصلاتهم

ص: ١٧

القول الثاني : سقوط التكليف عنهم فان الصلاة وجوبها موقت عند طلوع الفجر يجب صلاة الفجر وعند دلوك الشمس وجوب صلاة الظهرين وعند غروب الشمس تجب العشاءين وليس هنا غروب وطلوع وزوال فاذا ينتفى الحكم بانتفاء موضوعه ولا موضوع لوجوب الصلاة ولا شهر رمضان فينتفى وجوب الصوم بانتفاء موضوعه ويسقط عنه التكليف ولهذا لا يجوز افتي بعضهم بعدم جواز البقاء في هذه البلاد فلا بد من الهجرة بهذه البلاد

القول الثالث : سقوط الصوم فقط لان الصلاة في كل سنة مره واحده واجبه مره واحده صلاة الفجر ومره واحده صلاة الظهرين ومره واحده صلاة العشاءين مره واحده واجب

القول الرابع : احتمال انه تابع لبلده الاصلى ، كل ذلك احتمال فلا دليل على شىء من هذه الاقوال ومقتضى القاعده سقوط التكليف عنه ولهذا مقتضى اهميه الشارع بالصلاه فى الآيات والروايات وجوب الهجرة على من يكون ساكن فى هذه البلدان وجوب الهجرة عليهم الى بلدانهم لأجل ان لا نفوت عنهم الصلاة والصيام والا فلا دليل على واحد من هذه الاقوال لا ما ذكره الماتن ولا سائر الاقوال

### كتاب الصوم – تكليف من كان في بلد ليله سنه شهر ونهاره سنه اشهر بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم تكليف من كان في بلد ليله سنه اشهر ونهاره سنه اشهر

ذكرنا ان دوران الارض حول الشمس سنه اشهر من طرف الشمال وسته اشهر من طرف الجنوب من كان ساكنا فى نقطه الفصل بينه وبين خط الاستواء الموهوم ثلاثه وعشرين درجه كما هو غالب سكان الارض او اكثر من ذلك وهنا يتولد يوم وليله من حركه الارض حول نفسها واما اذا كان ساكن فى بلد قريب من نقطه الشمال او نقطه الجنوب فيومه يطول الى سنه اشهر تقريبا فان الشمس تدور حولها افقيا لا ان الشمس تدور فوق راسه عموديا ولهذا يطول اليوم تقريبا سنه اشهر بين الطلوعين تقريبا عشرين يوما وكذلك الحال فى الليل الكلام فى تكليف هذا الشخص فقد ذكر الماتن انه يرجع الى البلدان المتوسطه يصوم بصومهم ويصلى بصلاتهم ومن الواضح انه لا دليل على ذلك فان ادله الصلاة ادله موقته وكذا ادله الصوم والوقت شرط للوجوب فى مرحله الجعل وشرط الالتفاف الفعل فى مرحله المبادئ ومع انتفاء الوقت كما انه لا وجوب للصلاه مثلا لا ملاك لها ايضا فان الصلاة قبل الوقت لا ملاك لها ولا محبوبيه لها ولا اراده بها من المولى ولا فيها مصلحه ولا وجوب لان الوقت كما انه لجعل الوجوب كذلك شرط لاتصاف الصلاة بملاك وانتفاء الوقت يوجب انتفاء الملاك والوجوب معا والصلاه بلا وقت غير مشروع فما ذكره الماتن لا يمكن اتمامه باى دليل وكذلك القول بان الساكن فى مثل هذا البلد يرجع الى بلده الاصلى اذا كان مهاجرا وهذا ايضا لا دليل عليه اصلا وكذلك القول بالتفصيل بين الصوم والصلاه الصلاة تجب على اهل هذا البلد فى كل سنه مره واحده فاذا لا دليل عليه فان ادله التوقيت لا تدل على ذلك انما تدل على وجوب خمس صلوات فى كل يوم اما وجوب خمس صلوات فى كل سنه فلا دليل عليه لا ادله التوقيت ولا دليل اخر ولهذا مقتضى القاعده سقوط التكليف عن من سكن فى مثل من سكن فى مثل هذه البلدان سقوط وجوب الصلاة ووجوب الصوم ولكن مع ذلك يمكن ان يقال ان الادله المطلقه كالأيات والروايات واهتمام الشارع بالصلاه وانها لا تسقط بحال وانها عماد الدين ويمكن ان يستفاد من هذه الروايات تعدد المطلوب للصلاه مطلقا مطلوبه وكذا الصلاة بالوقت مطلوب كامل يمكن ان يستفاد من اهتمام الشارع بالصلاه وانها لا تسقط فاذا تعذر قيد الوقت فهو ساقط فاصل الصلاة مطلوبه للشارع فيمكن الاتيان بها ويمكن الاتيان بخمس صلوات فى كل اربعه وعشرين ساعه اما الرجوع الى البلدان المتعارفه المتوسطه لا دليل عليه

ص: ١٨

اذا فى كل اربع وعشرين ساعه يأتي بخمس صلوات لان تقيد بالوقت من جهة التعذر قد سقط واما اصل طبيعى الصلاة مطلوبيتها باقيه يمكن ان يقال بذلك ولو احتياطا يأتي بخمس صلوات بكل اربع وعشرين ساعه هذا كله فى هذه المساله

ثم ذكر الماتن قدس سره : فصل فى احكام القضاء : يجب قضاء الصوم ممن فاته بشروط البلوغ والعقل والاسلام فلا يجب على البالغ ما فاته ايام صباهالعروه الوثقى ج ٣ وهذا واضح وهو من ضروريات المذهب بل يمكن ان يقال انه من ضروريات الدين فانه لم يرد فى شىء من الروايات لا الروايات العامه ولا الروايات الخاصه ولا الاوامر الشخصيه من الائمه الاظهار عليهم السلام فى أى زمان يأمر اولاده فى قضاء ما فات فى ايام الصبا من الصيام وايضا هذا امر ضرورى بين المسلمين جميعا

فاذا عدم وجوب قضاء ما فات فى ايام الصبا من ضروريات المذهب فلا حاجه حينئذ للاستدلال بالأيه الشريفه لان الآيه قد قسمه المكلف الى ثلاثه اقسام :- القسم الاول يجب عليه الصيام هو الحاضر القسم الثانى يجب عليه القضاء هو المسافر والمريض القسم الثالث يجب عليه الفداء دون الصوم هو الشيخ والشيخه ، لا حاجه الى الاستدلال بهذه الآيه لان الآيه قابله للتقيد فلا مانع من تقيد اطلاق هذه الآيه بذلك ، كيف ما كان فلا حاجه الى الاستدلال بالأيه فالمساله ضروريه ولا يحتاج الى التمسك بالأيه الشريفه نعم يجب عليه قضاء اليوم الذى بلغ فيه قبل طلوع الفجر فاذا بلغ قبل طلوع الفجر ولم يصم ذلك اليوم يجب عليه قضاء ذلك اليوم او حتى اذا بلغ مقارنا لطلوع الفجر اذا فات صومه يجب عليه قضاء ذلك اليوم واما اذا بلغ بعد طلوع الفجر واثنا النهار فلا يجب عليه قضاءه وان كان احوط وهذا الاحتياط من الماتن احتياط استجابى بل لا وجه له للاستحباب ايضا اذ لا دليل على وجوب الصوم عليه لا ايه ولا روايه لاحتمال انه يجب عليه صوم ذلك اليوم غير محتمل هذا مضافا اذا كان هذا الاحتياط لو كان وجهها فى ما اذا بلغ اثناء النهار وافطر عند ذلك للاحتياط مجال واما اذا لم يفطر ذلك اليوم وصامه فلا مجال لهذا الاحتياط واما اذا شك فى انه بلغ قبل طلوع الفجر او بعد الطلوع مع الجهل بتاريخهما فلا يجب عليه القضاء فاذا كان المكلف جاهل بالتاريخ ولا يدري انه بلغ قبل طلوع الفجر او بعده فان بلغ قبل طلوع الفجر وجب عليه القضاء وان بلغ بعد طلوع الفجر فلا يجب القضاء عليه فاذا التارىخ فى كليهما مجهول فهل يجرى الاستصحاب فيهما معا ويسقطان من جهة المعارضه او لا يجرى الاستصحاب فيهما المعروف والمشهور بين الاصحاب يعملان الاستصحاب فى كل الحادئين المجهولين ويسقطان من جهة المعارضه ولكن صاحب الكفايه قدس سره بنى على عدم جريان الاستصحاب فى شىء منها فانه قدس سره اعتبر فى جريان الاستصحاب امتثال زمان اليقين بزمان الشك وهذا الشرط غير محرز فى ما اذا علم بوجود حادئين ونشك فى تقدم احدهما على الاخر ففى مثل ذلك ذكر قدس سره ان احراز الامتثال لا يمكن ومع عدم احراز الامتثال لا يجرى الاستصحاب هذا هو المعروف بين الاصحاب

ص: ١٩

ولكن عدم جريان الاستصحاب في كليهما معاً لا من جهة ما ذكره صاحب الكفايه بل من جهة اخر ....

### كتاب الصوم – شك قبل الطلوع او بعده بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم شك قبل الطلوع او بعده

كان كلامنا اذا شك في ان البلوغ اذا تحقق قبل الفجر حتى يجب عليه الصوم او ان البلوغ تحقق بعد الفجر حتى لا يجب عليه الصوم فهو متصور على صور

الصورة الاولى : ما اذا كان كليهما مجهولين التاريخ وتاريخ كل منهما مجهول ولا تعلم ان البلوغ هل حدث قبل طلوع الفجر او ان طلوع الفجر حدث قبل البلوغ

الصورة الثانيه : ما اذا كان تاريخ البلوغ معلوما وتعلم ان البلوغ قد حدث بالساعه الفلانيه ونشك في ان طلوع الفجر تحقق قبله او بعده ولا ندرى بذلك وتاريخ الطلوع مجهول اما تاريخ البلوغ معلوم

الصورة الثالثه : عكس ذلك تاريخ الطلوع معلوم وتاريخ البلوغ مجهول ، اما الكلام في الصورة الاولى فالمعروف بين الاصحاب ان كلا الاستصحابين في نفسه يجرى ولكنه يسقط من جهة المعارضه فاستصحاب عدم البلوغ يجرى الى زمان الطلوع ويترتب عليه عدم وجوب الصوم وعدم وجوب القضاء واستصحاب عدم الطلوع الى زمان البلوغ به يترتب عليه وجوب الصوم ووجوب القضاء فيقع التعارض بين الاستصحابين احدهما ينفي عدم وجوب الصوم والاخر يثبت وجوب الصوم فيقع التعارض بينهما فيسقطان معا فالمرجع هو اصله البراه عن وجوب الصوم ووجوب القضاء ، وذهب صاحب الكفايه الى عدم جريان الاستصحاب وان المقتضى كاشف ودليل الاستصحاب لا يشمل مثل هذه الموارد وعلل ذلك ان المعبر في جريان الاستصحاب باحراز زمان اليقين من زمان الشك ومع عدم الاحراز لا يجرى الاستصحاب فان الدليل غير شامل لهذه المستفاد من ادله الاستصحاب اتصال زمان اليقين بزمان الشك ومع عدم الاحراز فلا يكون مشمول له

ص: ٢٠

اما ما ذكره المحقق الخراساني فقد ذكرنا في مبحث الاستصحاب ان الامر ليس كذلك اولا انه لا دليل على ان اتصال زمان الشك بزمان اليقين وان المعبر هو الزمان المتيقن بالزمان المشكوك وثانيا مع الاغماض عن ذلك الفاصل بين ذلك الامر الوجدانيه واما الامر الواقع فلا يمكن ان يكون فاسد بينهما وفي المقام عدم احراز الاتصال من جهة احتمال ان الطلوع في الساعه الاولى وزمان الشك في الساعه الثالثه فاذا كان الطلوع في الساعه الاولى فيفضل اليقين زمان الشك وجود البلوغ وحدوثه في الواقع امر واقعي لا يمكن ان يكون فاسد بين امرين وجدانيين هما اليقين والشك فالفاصل بين الامرين الوجدانيين هو وجداني كاليقين على تفصيل ذكرناه هناك ، واما ما ذكره المشهور من جريان كلا الاستصحابين في المقام فلا يمكن المساعدة عليه فان كلا الاستصحابين لا يجرى في المقام والمقتضى فاسد لا من جهة ما ذكره صاحب الكفايه قدس سره انما من جهة اخرى ويعنى ذلك انه لوحظ زمان كل منهما أى زمان طلوع الفجر وزمان البلوغ ان لوحظ واقع زمان كل منهما فزمان كل منهما مردد بين زمانين شخصيين لا يمكن الاشارة اليه الا بزمان البلوغ وبمعناو زمان البلوغ والطلوع فلا يمكن الى واقع زمان البلوغ المردد بين فردين شخصيين الا بعنوان زمان البلوغ وكذلك لا يمكن الاشارة الى واقع زمان الطلوع المردد بين زمانين شخصيين لا يمكن الاشارة الذهنيه اليه ببناء واحد زمان الطلوع وعلى هذا فان كان زمان الطلوع قيده لعدم البلوغ استصحاب عدم البلوغ مقيدا بزمان الطلوع وكذلك زمان البلوغ قيده للمستصحب أى عدم البلوغ الى زمان الطلوع المستصحب هو المقيد أى عدم البلوغ المقيد بزمان الطلوع وعدم الطلوع المقيد بزمان البلوغ فاذا كان المستصحب المقيد فلا دلالة سابقه فانا نشك بوجوده فليس له حاله سابقه حتى تستصحب فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب فان المعبر في الاستصحاب ان يكون اليقين بحدوث المستصحب والشك في بقاءه اما اذا لم تكن للشئ حاله سابقه فلا موضوع للاستصحاب فليست لهذا المقيد حاله سابقه لكي تستصحب اما استصحاب بقاء ذات المقيد وهو عدم البلوغ او عدم الطلوع وان كانت لها حاله سابقه الا ان استصحاب بقاءها لا يثبت التقيد الا بالقول بالأصل المثبت فمن اجل ذلك هذا الاستصحاب لا يجرى في نفسه وان لوحظ واقع زمان كل منهما وان عنوان زمان البلوغ عنوان معرف مؤخوذ عنوان المعرفيه والمشيريه وليس قيد للمستصحب وانما اخذ قيد العنوانيه والمشيريه الى ما هو واقع المستصحب وهو عدم الوقوع الى زان الطلوع والمستصحب هو عدم الوقوع الى واقع زمان الطلوع والمفروض ان زمان الطلوع مردد بين زمان يعلم بتحقق البلوغ فيه وزمان يعلم بعدم تحقق الطلوع فيه فاذا ليس هنا شك في البقاء ويقين بعدم التحقق فأركان الاستصحاب غير تام فان المسأله داخله في الاستصحاب في الفرد المردد وهو لا يجرى لعدم الشك في البقاء والمعتبر في جريان الاستصحاب ان يكون الشك متمحظ في البقاء واما في الفرد المردد فان الشك لا يكون متمحظ في البقاء فان على احد التقديرين مقطوع البقاء وعلى التقدير الاخر مقطوع ارتفاعه ، واما بالمقام زمان البلوغ مردد بين زمان يعلم بتحقق البلوغ فيه اذا كان الطلوع قبل البلوغ وزمان يعلم بعدم تحقق الطلوع فيه اذا كان زمان الطلوع متأخر عن زمان البلوغ وهكذا الحال بالنسبه الى البلوغ فان زمان الطلوع مردد بين زمان يتيقن بتحقق البلوغ فيه اذا كان البلوغ قبل الطلوع وبين زمان يعلم بعدم تحقق البلوغ فيه اذا كان تحقق البلوغ بعد الطلوع فزمان الواقع في كل منهما مردد بين زمانين فلا يمكن الاشارة اليه فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب لأنه من الاستصحاب في الفرد المردد وهو لا يجرى لان الشك لا يكون متمحظ بالبقاء

ص: ٢١

فاذا اركان الاستصحاب غير تامه فالنتيجه ان هذا الاستصحاب فى نفسه لا يجرى أى كلا الاستصحابين فى نفسه غير جارى واما اذا كان تاريخ احدهما معلوم كما اذا فرضنا ان تاريخ البلوغ معلوم ولكن تاريخ الطلوع مجهول فعندئذ لا مانع من استصحاب عدم الطلوع لا زمان البلوغ باعتبار ان زمان البلوغ معلوم لا يكون مردد ولا يكون هذا من الاستصحاب المردد ، واما استصحاب عدم البلوغ فهو لا يجرى الى زمان الطلوع لانه مردد بين زمانين بنحو المحذور المتقدم فان زمان الطلوع كان قيد فان المستصحب يكون قيده فليس له حاله سابقه لكى تستصحب وان كان معرفا وليس قيده فواقع الطلوع مردد بين زمانين لا يمكن الاشاره اليه وهو يدخل فى الاستصحاب فى الفرد المردد وهو لا يجرى لعدم كون الشك متمحظ فى البقاء وهو معتبر فى جريان الاستصحاب فاذا الاستصحاب فى المجهول يجرى واما الاستصحاب فى المعلوم لا يجرى ، وكذا اذا كان تاريخ الطلوع معلوما وتاريخ البلوغ مجهولا فاستصحاب عدم البلوغ يجرى الى زمان الطلوع لأنه معلوم واما استصحاب عدم الطلوع الى زمان البلوغ لا يجرى لنفس المحذور المتقدم

الى هنا قد تبين ان الاستصحاب فى جميع هذه الصور لا يجرى الا فى مجعول التاريخ اذا كان تاريخ احدهما معلوم وهو فى نفسه لا مانع منه ولكن فى المقام هل يجرى من جهه ان هذا الاستصحاب هل له اثر شرعى يجرى فى هذه او لا يجرى ..

### كتاب الصوم – الشك فى تاريخ البلوغ وطلوع الفجر بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الصوم الشك فى تاريخ البلوغ وطلوع الفجر

ذكرنا ان الاستصحاب فى مجموعى التاريخ لا يجرى فى نفسه اذا كان مجهولى التاريخ فى مثل هذا المثال وما شاكله لكى لا تكون بينهما مضاده فيمكن اجتماعهما فى زمن واحد فانه لا مضاده بين بلوغ المكلف وبين طلوع الفجر فاذا شكنا بطلوع الفجر قبل البلوغ او البلوغ قبل طلوع الفجر فزمان الشك زمان كل واحد منهما ونشك فى ان البلوغ تحقق فى زمان الطلوع او لا او الطلوع تحقق فى زمان البلوغ او لا فان كان زمان البلوغ قيده لعدم البلوغ المقيد بزمان الطلوع فهذا المقيد ليست له حاله سابقه لكى تستصحب وكذا طلوع الفجر المقيد بزمان البلوغ ليس له حاله مقيد ، واما اذا كان زمان البلوغ فزمان الطلوع مأخوذ بنحو المعرفيه والمشيريه الى واقع زمانه وواقع زمانه مردد بين فردين احدهما مقطوع الاتباع على تقدير حدوثه والاخر مقطوع البقاء على تقدير حدوثه وهو مردد بين فردين فهذا من الاستصحاب بالفرد المردد فلا يجرى لعدم كون الشك متمحظ فى البقاء الذى هو من موارد جريان الاستصحاب ، هذا كله اذا لم تكن مضاده فى التاريخ واما اذا كان تاريخ احدهما معلوم فالاستصحاب فى مجهول التاريخ يجرى الى زمان المعلوم ، واما الاستصحاب فى المعلوم لا يجرى الى زمان المجهول بعينه ما ذكرناه من المحذور واما اذا كان بينهما مضاده فلا يمكن اجتماعهما فى زمن واحد كما اذا علم المكلف انه فى زمن كان محدث وفى زمن اخر كان متطهر ولكن لا يدري ان طهارته متقدمه على حدثه او بالعكس فهنا ثلاثه ازمه فيه فى الساعه الاولى يعلم بحدوث الحادثين وبالساعه الثانيه يعلم بحدوث الاخر والشك فى تقدم احدهما على الاخر والساعه الثالثه ساعه الشك فى بقاء كل منهما فهذا التردد بين التقديم والتأخير سبب للشك فى كل منهما فى الساعه الثالثه فعندئذ اذا كان الاثر الشرعى مترتب على هذا الاستصحاب فلا مانع من جريان كل منهما فى الساعه الثالثه لكن يسقطان من جهه المعارضه فلا بد حينئذ من الرجوع الى قاعده الاشتغال واما بناء على مسلك صاحب الكفايه لا يجرى كلا الاستصحابين لعدم احراز زمان اليقين من زمان الشك ومع عدم الاحراز لا يكون مشمول لدليل الاستصحاب فالدليل فى نفسه قاصر لعدم جريان الاستصحاب من جهه عدم مقتضى ومن ناحيه اخرى مع الاغماض عن ما ذكرنا من عدم جريان كلا الاستصحابين فى مجهولى التاريخ اذا لم تكن بينهما مضاده وبنينا على جريان الاستصحاب كالمشهور فهل يجرى كلا الاستصحابين فى المقام

ص: ٢٢

اما زمان عدم البلوغ الى الطلوع لا يجرى فلا مانع من جريان هذا الاستصحاب ويترتب عليه عدم وجوب الصوم واذا فاته عدم وجوب القضاء فاذا استصحاب عدم البلوغ الى زمن الطلوع يجرى ويترتب عليه الصوم وعدم وجوب القضاء اذا فات صوم هذا اليوم ، واما استصحاب عدم الطلوع الى زمان البلوغ هل يجرى ام لا المشهور عدم الجريان ان موضوع وجوب الصوم هو طلوع الفجر بعد البلوغ فاذا طلع الفجر بعد البلوغ يترتب عليه وجوب الصوم واذا فاته فعليه القضاء ذلك اليوم وعلى هذا بما ان المشهور لم يفرق فى حجه الاستصحابين المثبت وغير المثبت ويقول بحجيه الاستصحاب مطلقا ولهذا ذكروا ان استصحاب عدم طلوع الفجر الى زمان البلوغ يثبت لازمه وهو طلوع الفجر بعد البلوغ فيتحقق موضوع وجوب الصوم واذا فاته وجوب القضاء ولكن الصحيح ان الامر ليس كذلك فانه يكفى فى وجوب الصوم ان يكون المكلف بالغ فى زمن وان لم يطلع الفجر فى ذلك الزمن هذان الامر اذا تحقق كفا فى وجوب الصوم وكلا الامرين فى المقام متحقق فأما البلوغ امر وجدانى هو بالغ فى هذه الساعه سواء لم يطلع الفجر فى هذه الساعه يثبت بالاستصحاب فكلا الامرين متحقق كفا فى وجوب الصوم ان يكون المكلف بالغ فى زمن وان لم يطلع الفجر فيه وكلا الامرين ثابت بالوجدان والاخر بالتعهد وهذا يكفى فى جريان الاستصحاب فعندئذ يقع التعرض بين الاستصحابين فيسقطان فالمرجع حينئذ هو اصاله البراهه عن وجوب الصوم او وجوب القضاء

ثم بعد ذلك ذكر الماتن قدس سره : وكذا لا يجب على المجنون ما فاته منه ايام جنونه بن غير فرق بين ما كان من الله او من فعله العروه الوثقى ح ٣ ، اما عدم وجوب القضاء على المجنون فهو واضح يمكن الاستدلال على ذلك بوجوه :-

ص: ٢٣

الوجه الاول : التسامح بين الاصحاب بل هو من ضروريات الفقه الامامى عدم وجوب قضاء صيام التى فات صيامها فى حال جنونه فلا شبهه فى عدم وجوب القضاء امر متسالم عليه بل هو من الضروريات الفقهيه

الوجه الثانى : ان العقل كالبولغ كما ان البولغ شرط للتكليف كذلك العقل شرط للتكليف فشرط وجوب الصوم فى مرحله الجعل والاتساع الصوم بالملاك فى مرحله المبادئ ومع فقد العقل فلا حكم ولا ملاك للصوم فلا يصدق عليه عنوان الحكم حتى يجب عليه قضاءه لأنه فى حال الجنون لا وجوب للصوم ولا ملاك له كما هو الحال بالنسبه الى الصبي فانه اذا لا ملاك فلا وجوب عليه فلا فرق بينهما فى هذه الناحيه

الوجه الثالث : يمكن الاستدلال على ذلك بتقسيم الآيه المباركه فان الآيات قد قسمه المكلف الى اقسام المكلف الذى يجب عليه الصوم وهو المكلف الحاضر والمسافر المقيم والمسافر الذى يكون شغله السفر او المسافر الذى يكون سفره معصيه او سفره بالسير اللهوى فوظيفه المكلف الصيام ، واما القسم الثانى فوظيفته القضاء كالمسافر الذى لا يكون معنون بأحد هذه العناوين والمريض الذى يكون عليه الصوم عليه حرجى فوظيفته القضاء ، ومن الواضح ان المجنون لا يدخل فى القسم الاول ولا فى القسم الثانى واما القسم الثالث هو الذى وظيفته الفداء وهو الشيخ والشيخه والمجنون لا يدخل فى شىء من هذه الاقسام فلا يجب على المجنون لا القضاء ولا الاداء ولا الفداء هذا مضاف الى ان وجوب القضاء مناط بالأمر الادائى او بالأمر الجديد واما الامر الادائى فلا يتصور فى حق المجنون واما الامر القضائى بالجديد فموضوعه الفوت والمفروض انه لا يفوت من المجنون شىء حتى يجب عليه القضاء ولا فرق ان يكون جنونه قهرى او باختياره وای شىء اذا تحقق الجنون فلا تكليف له ولا يجب عليه الاداء ولا القضاء

ثم ذكر الماتن قدس سره : وكذا لا يجب على المغمى عليه سواء نوى الصوم في قبل الاغماء او لالعروه الوثقى ج ٣ ، وقد تقدم في شرائط صحه الصوم ان المغمى عليه اذا نوى الصوم في الليل ثم عرض عليه الاغماء في تمام النهار فصومه صحيح فان حال المغمى عليه كحال النائم ليس كحال المجنون غايه الاغماء قسم من النوم وهو النوم الشديد فلا فرق بينه وبين حال النائم

### كتاب الصوم – عدم وجوب الصوم على المغمى عليه بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم عدم وجوب الصوم على المغمى عليه

وكذا لا- يجب على المغمى عليه سواء نوى الصوم قبل الإغماء أم لالعروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٧ ، ان المغمى عليه اذا عرض عليه الصوم من الليل ثم عرض عليه الاغماء فصومه صحيح ولا يجب عليه القضاء كما هو الحال في يومه فاذا نوى الصوم من الليل ثم نام وبقي على النوم ولم يستيقظ الى غروب الشمس ودخل الليل الاتى فصومه صحيح لان نيه الصوم واحديه وليست كالصلاه فان المكلف اذا نام في اثناء صلاته فصلاته باطله وليس الصوم كذلك فاذا نوى الصوم ونام تمام اليوم فصومه صحيح ولا يجب عليه القضاء فالاغماء كالنوم من هذه الناحيه فان الاغماء لا يوجب زوال العقل غايه الامر تتوقف حواسه وعن الحركة واما قلبه ودماغه يشتغل فالاغماء لا يوجب زوال العقل بخلاف الجنون فالجنون موجب لزوال العقل فلا يقاس الاغماء بالجنون وفرق بينهما فالاغماء كالنوم من هذه الناحيه

وعلى هذا فلو قلنا بكفايه نيه واحد لتمام الشهر فاذا دخل شهر رمضان ونوى صوم شهر كامل من الاول الى الاخير كفى ذلك ولا يجب عليه نيه كل يوم فان هذه النيه ثابتة في ارتكاز نفسه وهي كافيه وعلى هذا لا فرق بين عروض الاغماء قبل النيه او بعد النيه فان النيه من الليل تأكيد والا فلا حاجه اليها وعلى هذا اذا عرض عليه الاغماء فصومه صحيح وكذلك الحال في النوم فصومه صحيح ولا يجب عليه القضاء هذا كله بحسب مقتضى القاعدة واما بحسب الروايات فهنا طوائف من الروايات :-

ص: ٢٥

الطائفة الاولى : تدل على عدم وجوب قضاء الصوم والصلاه معا لا يجب على المغمى عليه لا قضاء الصوم ولا قضاء الصلاه

الطائفة الثانيه : تدل على عدم وجوب القضاء لكن علل ذلك بما اذا كان الاغماء من قبل الله تعالى كلما فرض عليه فانه اولى بذلك قيد بذلك القيد

الطائفة الثالثه : تدل على وجوب القضاء على المغمى عليه ، والروايات هي منها صحيحه ابن نوح قال كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام اسأله عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاته فكتب عليه السلام (لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاه) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ٢٢٦ فان هذه الصحيحه مطلقه تدل بإطلاقها على عدم القضاء بلا فرق بان يكون الاغماء من قبل الله تعالى او باختياره فيمقتضى اطلاقه عدم وجوب القضاء مطلقا ، ومنه صحيحه على ابن محمد القاساني قال كتبت اليه عليه السلام اسأله عن المغمى عليه يوم او اكثر هل يقضى ما فاته فكتب عليه السلام (لا يقضى الصوم) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ٢٢٦ كتب على الصوم فقط دون الصلاه هاتان الصحيحتان مطلقتان دلان على عدم القضاء مطلقا سواء كان الاغماء من قبل الله تعالى او من قبل نفسه باختياره فلا فرق ، الطائفة الثالثه صحيحه عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال (كلما غلب الله عليك فليس على صاحبه شيء) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ٢٢٦ هذه صحيحه مطلقه يشمل الصوم ايضا وهي بإطلاقها تدل على ان الاغماء اذا كان من قبل الله تعالى فلا شيء عليه ولا يجب عليه القضاء ، واصرح من ذلك صحيحه على ابن مهزيار انه سئل ابا الحسن عليه السلام عن هذه المساله فقال (لا يقضى الصوم ولا الصلاه وكلما غلب الله عليه فانه اولى بالعدر) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ٢٢٧ فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله فقد ارد بخصوص الاغماء وتدلل على ان الاغماء اذا كان من قبل الله تعالى فلا يجب عليه قضاء الصوم ولا الصلاه ، فهل يمكن تقيد الطائفة الاولى بهذه الصحيحه او لا يمكن هذه الصحيحه لا تدل على النقل بالمضمون ولا مضمون لها وايضا هذه الصحيحه لا تدل على ان الاغماء اذا كان من قبل الله تعالى فهو عله منحصره لا تدل على ذلك وليس لها مفهوم وكذلك لا تدل على الحصر اذا لان عله القضاء منحصر بما اذا كان الاغماء من قبل الله تعالى فلا تدل على الحصر اذا فلا موجب للتقيد هذا مضافا الى انها يسقطان وسوف نبين ان الدليل المقيد والمطلق اذا كانا مثبتين وكان الحكم المعقول ايضا انحلالى فلا وجه لحمل المطلق على المقيد ولهذا لا موجب لحمل المطلق على المقيد فاذا هذه الصحيحه لا مفهوم لها لكي يعارض اطلاق الروايات في الطائفة الاولى ولا تدل على الحصر ولا مانع بأطلاق الروايات الاولى وان الطائفة الثاني ساقطه ولا تدل على الحصر ولا مفهوم لها

ص: ٢٦

واما الطائفة الثالثة منها صحيحة منصور ابن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأله عن المعنى عليه شهرا او اربعين ليله فقال (ان شئت اخبرتكم بما امر به نفسي وولدى ان تقضى كل ما فاتكم) (1) وسائل الشيعة ج ١٠ ص ٢٢٧ من الصوم والصلاه فقد جاء في تقرير السيد الاستاذ ان هذا منصرف عن الصوم والامر ليس كذلك ان كل ما فاتكم من الصوم والصلاه لا يجب قضائه فكل ما فات يشمل الصوم والصلاه معا فان هذه الصحيحه تدل على وجوب القضاء ، ومنها روايه الحفص فان روايه الحفص ضعيفه من جهة السند فكيف ما كان ان هذه الصحيحه تدل على وجوب القضاء واذا انتفى المعارضه بين هذه الطائفة والطائفة الاولى فان الطائفة الاولى تدل على نفي القضاء وان هذه الطائفة تدل على وجوب القضاء بالظهور فلا بد من تقديم الطائفة الاولى على هذه الطائفة من باب تقديم الاظهر على الظاهر الذى هو احد مراتب الجمع اذا لا مانع من تقديم الطائفة الاولى على هذه الطائفة ومه الاغماض عن ذلك فلا يمكن تقيد الطائفة الاولى بهذه الطائفة لما ذكرناه من ان حمل المطلق على المقيد منوط بشرطين :-

الشرط الاول : ان يكون تقابل الاطلاق والتقييد من تقابل الايجاب والسلب كما اذا قال المولى اكرم الشعراء ثم قال لا تكرم الفساق منهم فالتقابل بينهما من تقابل الايجاب والسلب وفي مثل ذلك يحمل المطلق على المقيد

الشرط الثانى : فيما اذا كان المطلق والمقيد كلاهما مثبت لكن حمل المطلق على المقيد مشروط ان يكون الحكم واحدا اما ثابت للمطلق او للمقيد ولا ثالث فى البين ما اذا دل الدليل على وجوب الصلاه مستقبلا قبله فان المعجول لطبيعى الصلاه مطلقا او لحصه خاصه منها وهى الحصه المقيدة باستقبال قبله وفى مثل ذلك لابد من حمل المطلق على المقيد واما اذا كلاهما مثبتين كما اذا قال المولى اكرم العلماء ثم قال اكرم العلماء العدول فلا يحمل المطلق على المقيد لان المقيد لا يصلح ان يكون قرينه لتقييد المطلق ولحمل المطلق على المقيد ولا مانع من الالتزام بالمطلق والمقيد معا لعدم التنافى بينهما هذا الامر يحمل على هذه الافراد وما نحن فيه كذلك بين الطائفة الثالثة والطائفة الاولى كلاهما مثبتين والحكم فى كليهما انحلالى وكذا بين الطائفة الثانية والطائفة الاولى كلاهما مثبت والحكم فيهما انحلالى فلا وجه لحمل المطلق على المقيد

ص: ٢٧



فالنتيجه : انه لا بد من الالتزام بعدم وجوب القضاء على المعنى عليه والاشتباه بين الطائفة الاولى والطائفة الثانية فاجمع بين الطائفة الاولى والثانية كلاهما ليس مسقطين والتقابل بينهما من تقابل الايجاب والسلب ولكن لا بد من حمل الطائفة الاولى على الثانية من باب حمل الظاهر على الاثر او حمل الظاهر على النفس فلا تعارض بينهما فالنتيجة عدم وجوب الصوم او الصلاة على المعنى عليه

### كتاب الصوم – هل يجب القضاء على من اسلم عن كفر بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الصوم هل يجب القضاء على من اسلم عن كفر

ذكر الماتن قدس سره :وكذا لا يجب على من أسلم عن كفر إلا إذا أسلم قبل الفجر ولم يصم ذلك اليوم فإنه يجب عليه قضاؤه ولو أسلم في أثناء نهار شهر رمضان لم يجب عليه صومهالعروه الوثقى ح ٣ ص ٦٣٧

يقع الكلام هنا في جهات :-

الجهة الاولى : هل الكافر مكلف بالفروع او انه ليس مكلف بالفروع ، المعروف والمشهور بين الاصحاب انه مكلف بالفروع وان الكافر بما انه مكلف بالأصول كذلك مكلف بالفروع وهو ظاهر الآيات الكريمة وخالف في ذلك السيد الاستاذ قدس سره وبنى على ان الكافر ليس مكلف بالفروع وانما هو مكلف بالأصول وقد استند في ذلك الى روايه وناقشنا في هذه الروايه وانا غير داله دلالتها وكيف ما كان فليس هنا محل الكلام في البحث من هذه الناحية فبناء على ان الكافر مكلف بالفروع وهو المشهور فعندئذ يجب عليه القضاء سواء اسلم قبل الفجر ام بعد الفجر او في اثناء النهار فيجب عليه القضاء وعدم وجوب القضاء بحاجه الى دليل ويمكن يدل على عدم الوجوب امرين :-

ص: ٢٨

اولا : السيره القطعيه الجاربه بين المسلمين فانه لم يرد في شىء من الروايات ولا نقل في التاريخ ان من اسلم يكلف بقضاء ما فات من الصلاه والصيام وهذه السيره القطعيه جاربه من زمن النبي الاكرم صلى الله عليه واله وسلم الى زمان الانمه عليهم السلام الى ما بعده

الثاني : الروايات التي تنص على عدم وجوب القضاء منها صحيحه عيص ابن القاسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم اسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه ايام هل عليهم ان يصوموا ما مضى منه او يومهم الذي اسلموا فيه فقال عليه السلام (ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي اسلموا فيه الا ان يكون اسلموا قبل طلوع الفجر)وسائل الشيعة ج ١٠ ص ٣٢٧ فان هذه الصحيحه واضحه على عدم وجوب الصوم الا اذا اسلموا قبل الفجر فيجب صيام ذلك اليوم ، ومنها صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سال عن رجل اسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه من صيامه قال (ليس عليه الا ما اسلم فيه)وسائل الشيعة ج ١٠ ص ٣٢٨ فان هذه الصحيحه ايضا تدل على عدم وجوب القضاء ما فات عليه ، ومنها موثقه مسعده ابن صدقه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابائه عليهم السلام ان على عليه السلام كان يقول في رجل اسلم في النصف من شهر رمضان ( انه ليس عليه الا ما يستقبل)وسائل الشيعة ج ١٠ ص ٣٢٨ فان هذه الموثقه ايضا واضحه الدلاله على عدم وجوب القضاء

اذا هذه الروايات المعبره تدل على عدم وجوب القضاء على من اسلم وانما الكلام هل يمكن تكليف الكافر بوجوب القضاء اما تكليفه بالفروع لا مانع منه لأنه قادر على ذلك من جهه حجتهم على الايمان بالله تعالى ورساله الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم فعندئذ قادر على الاتيان بالواجب واما تكليفه بالقضاء فقد يقال كما قيل انه لا يمكن لأنه تكليف بغير المقدور فانه طال ما لم يسلم لا يكون قادر على القضاء فان الايمان شرط لصحة العباده طال ما يكون كافر فلا يقدر على القضاء واذا اسلم سقط عنه فاذا هو لا يقدر على القضاء لا في حال كفره ولا في حال اسلامه هذا الذي افاده بعض الاصحاب متين جدا غايه الامر يمكن ان يعاقب على ترك العقاب فان فوت الصوم كان مستند الى اختياره فانه قادر على الايمان بالله وحده لا شريك له وبالإقرار بنوه الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم حتى يتمكن بالإتيان بالصوم وباختياره لم يؤمن بالله ولا برسالة الرسول فترك الصوم وترك القضاء فترك القضاء وترك الصوم مستند الى اختياره وامتناع الاختيار لا ينافي الاختيار فلا مانع من استحقاق العقوبه على ترك القضاء فانه في نهايه المطاف مستند الى اختياره لترك الايمان اما تكليفه فعلا بالقضاء فهو لغو ولا يمكن صدوره من المولى لأنه غير قابل للامثال لا في حال كفره وفي حال اسلامه سقط عنه الامر بالقضاء

ص: ٢٩

الوجه الثاني : ان الكفار اذا كانوا مكلفين بالفروع فعندئذ يجب عليهم قضاء الصيام فاذا اسلم في اثناء النهار قبل الظهر فهل يجب عليه ان ينوي الصيام او لا يجب عليه ، الظاهر عدم الوجوب لان الدليل مورده المسافر اذا دخل في بلده ولم يفطر في الطريق قبل الزوال فعليه ان يمضى الصيام وهو يجزى عن ذلك اليوم ولا يمكن التعدى عن مورده الى سائر الموارد فاذا لا دليل على ذلك ولكن هل يجب عليه الامساك عن الاكل والشرب تشبيها بالصائم ولا فرق بين هذه الناحية بين من اسلم قبل الزوال او بعد الزوال او قبل الفجر او بعد الفجر لأنه مكلف بالصيام فان من كان مكلف بالصيام وافطر بالنهار فعليه الامساك تشبيها بالصائم ولا يجوز عليه الاكل والشرب والمفروض ان الكافر مكلف بالصيام فاذا كان مكلف بالصيام وافطر صومه في نهار شهر رمضان فيجب عليه الامساك تشبيها بالصائم فان مورد هذه الروايات التي تدل على وجوب الامساك من الاكل والشرب تشبيها بالصائمين مورده من كان مكلف بالصوم واما من لم يكن مكلف بالصوم فيجوز له الاكل والشرب ولا يجب عليه الامساك

فالكافر من هذه الناحية يجب عليه الامساك فاذا بطل صومه من جهة عدم النية او افطار باختياره فيجب عليه الامساك فاذا اسلم في اثناء النهار وجب عليه الامساك تشبيها بالصائمين

الوجه الثالث : قد يشتبه ان الكافر اسلم قبل الفجر او بعد الفجر فاذا اسلم قبل الفجر وجب عليه صوم ذلك اليوم وان اسلم بعد الفجر لا يجب عليه صوم ذلك اليوم فتارة يكون كل من المساله مجهوله التاريخ ونشك على تقدم احدهما على الاخر الاسلام متقدم على طلوع الفجر او طلوع الفجر متقدم على اسلامه واخرى يكون تاريخ احدهما معلوم دون الاخر فالكلام فيه بعين ما تقدم في البلوغ فقد ذكرنا ان الاستصحاب لا- يجزى في مجهولى التاريخ فالمرجع حينئذ هو اصله البراءة عن وجوب الصوم واما اذا كان تاريخ احدهما معلوم دون الاخر فالاستصحاب في معلوم التاريخ لا يجزى بعين ما ذكرناه في مجهولى التاريخ واما الاستصحاب في المجهول يجزى الى زمان المعلوم وقد تقدم الكلام في ذلك موسعا

الموضوع : كتاب الصوم امور لابد من ذكرها

الى هنا قد تبين على المشهور من كون الكفار مكلفين بالفروع ومقتضى القاعده وجوب قضاء الصيام عليهم ولكن السيره القطعيه جاريه في زمن النبي الاكرم صلى الله عليه واله وسلم وكذا في زمن الائمة الاطهار عليهم السلام على عدم وجوب القضاء اذ لم يرد في شىء من الروايات ان النبي الاكرم صلى الله عليه واله وسلم يأمر من دخل بالإسلام بقضاء ما فات من الصلاه والصيام وكذا الحال في زمن الائمة عليهم السلام وهذا يكشف ان القضاء عليهم وهذه منت من الاسلام واما استدلال بروايه ان الاسلام يحجب ما قبله فهذا الروايه لم تثبت عندنا وانما نقله بطريق اخر غير طريقنا

فاذا هذه الروايه غير مطابقه للسيره والعمده هي السيره مضافا الى ذلك ان الروايات تدل على عدم وجوب القضاء ، بقى هنا امور :-

الامر الاول : ان هذه الروايات معارضه بصحيحه الحلبي فأنها تدل على وجوب القضاء قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اسلم بعدما دخل شهر رمضان ايام فقال عليه السلام (ليقض ما فات) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ٣٢٩ فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على وجوب ما فات من الصيام ولكن هذه الصحيحه لابد من رفع اليد من ظهورها في الوجوب فأنها معارضه مع السيره القطعيه الجاريه على عدم الوجوب لابد من حملها على استحباب القضاء هذا مضاف الى ان الحمل معارض للقاءه فان الروايات المتقدمه ناصه على عدم الوجوب وتدل بالصراحه على عدم وجوب القضاء وهذه الصحيحه ظاهره بوجود القضاء فالمعارضه بين الاظهر والظاهر وهذه المعارضه غير مستقره ولا تصفى الى دليل الحجيح فلا بد من الجمع الدلالي بينهما من حمل الظاهر على الاظهر او على النص فإذا صحيحه الحلبي محموله على الاستحباب فان القضاء امر مستحب ولا يئس به

ص: ٣١

الامر الثاني : اذا كان الاسلام اسلامه معلوم وكذا طلوع الفجر معلوما فعندئذ فان كان اسلامه قبل طلوع الفجر وجب عليه صيام ذلك اليوم وان كان بعده لم يجب عليه صيام ذلك اليوم واما اذا كان مجهولين فالمعروف والمشهور جريان كلا الاستصحابين استصحاب عدم الاسلام الى زمان الفجر واستصحاب عدم تحقق الفجر الى زمان الاسلام لكنهما يسقطان من جهه المعارضه ايضا والتعارض بينهما مبنى على ان يكون لكل منهما اثر شرعى واما اذا كان الاثر الشرعى مترتب على احدهما دون الاخر فلا تعارض بينهما اما استصحاب عدم الاسلام الى زمن طلوع الفجر يترتب عليه عدم وجوب الصوم واما استصحاب عدم طلوع الفجر الى زمان الاسلام فالمعروف ان الموضوع وجوب الصوم ان يكون طلوع الفجر بعد الاسلام وعنوان البعديه معتبر في موضوع وجوب الصوم ولكن المشهور بما انهم لم يفرقوا بين الاصل المثبت وغير المثبت وحكموا بحجيح استصحاب المثبت كاستصحاب عدم المثبت لذا ذكروا ان استصحاب عدم طلوع الفجر الى زمان الاسلام يثبت ان طلوع الفجر بعد الاسلام ويترتب عليه وجوب الصوم فاذا يقع التعارض بينهما ، واما بناء على ما هو الصحيح من ان الاستصحاب المثبت لا يكون حجه فانه من اوضح انحاء الاصل المثبت استصحاب عدم طلوع الفجر الى زمن الاسلام لا يثبت طلوع الفجر بعد الاسلام الا على القول بالأصل المثبت فلا تعارض في البين الا ان يقال ان الموضوع مركب وعنوان البعديه غير مأخوذ في موضوع وجوب الصوم ويكفى في وجوب الصوم كون الاسلام في زمان ولم يطلع الفجر في ذلك الزمن والمفروض ان كليهما ثابت والاول ثابت بالوجدان وعدم الطلوع ثابت بالتعبد فيكفى ذلك في تحقق موضوع المركب احد جزئيه ثابت بالوجدان والاخر ثابت بالتعبد فاذا يتحقق من وجوب الصوم ويكفى بوجود الصوم باستصحاب عدم طلوع الفجر الى زمان الاسلام فيقع التعارض بينهما هذا بناء على المشهور واما بناء على ما ذكرناه كما تقدم ان الاستصحاب في نفسه لا يجرى لا استصحاب الكلي ولا استصحاب الجزئي شىء منهما لا يجرى في المقام

ص: ٣٢

الامر الثالث : اذا اسلم في اثناء النهار فان كان قبل الزوال فهل يجب عليه تجديد النية والصوم او لا يجب ذهب الشيخ على وجوب الصوم بتجديد النية اذا اسلم قبل الزوال وما ذكره الشيخ عليه الرحمة لا دليل عليه فان مورد الروايات الواردة في هذه المسألة هو المسافر ان المسافر اذا دخل بلده قبل الزوال ولم يفطر في الطريق فعليه تجديد نية الصوم ويكفى صوم الناقص عن الصوم التام بحكم الشارع صوم نصف اليوم عن تمام اليوم ولا يمكن التعدى من هذه الروايات الى سائر الموارد لان الحكم يكون على خلاف القاعده ولا بد من الالتزام بموارده والتعدى بحاجه الى قرينه ولا قرينه على التعدى بالمقام فاذا ما ذكره الشيخ الطوسى لا- دليل عليه ولم ترد هناك روايه تدل على ذلك فلا دليل على وجوب تجديد النية ولا يجب عليه صوم ذلك اليوم هذا مضافا على ان صحيحه عيص ابن القاسم ناصه على عدم وجوب القضاء وان كان اسلامه قبل الزوال فالدليل على عدم وجوب النية موجود

اما وجوب الامساك تشبيها بالصائمين : وتأديبا فهو واجب فن الروايات التي تدل على ذلك تشمل الكافر ايضا لان الكافر ايضا مكلف بالفروع وكل من كان مكلف بالصوم اذا بطل صومه اثناء النهار بسبب من الاسباب يجب عليه الامساك تأديبا وتشبيها بالصائمين سواء كان البطلان قبل الزوال او بعد الزوال

ثم بعد ذلك ذكر الماتن قدس الله نفسه : يجب على المرتد قضاء ما فاتته ايام رده سواء كان عن مله او عن فطره العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٧ ، هذا هو المشهور بين الاصحاب وجوب قضاء ما فات من الصلاه والصيام على المرتد ايام ارتداده وقد استدلل على ذلك بعموم من فاتته فريضه فيقضيه ولكن هذه الروايه مرسله لا سند لها فلا يمكن الاعتماد عليها نعم ورد في باب الصلاه يقضى ما فاتته كما فات ولكنه مختص بالصلاه ولا يمكن التعدى عن هذا الباب الى باب الصوم فليست في المسأله دليل عام يدل على وجوب قضاء الصوم على المرتد سواء كان فطرى او كان ملئ ومن هنا ذكر السيد الاستاذ قدس سره على ما فى تقرير بحثه ان الصحيح هو التمسك بإطلاقات ادله التكليف فان المرتد كسائر المسلمين مكلفون بالفروع سواء كان فطريا او كان ملئ فاذا كان حكمه حكم المسلم اذا فاتته الصلاه يجب عليه القضاء واذا فاتته الصوم يجب عليه القضاء فكذا الحال فى المرتد هكذا ذكره السيد الاستاذ قدس سره على ما فى تقرير بحثه ، فيقع الكلام اولا هل المرتد حكمه حكم الكافر او حكمه حكم المسلم سواء كان فطرى او كان ملئ اولا نتكلم بذلك ثم نتكلم عن حكمه هل يجب عليه قضاء ما فاتته او لا يجب .....

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم وجوب القضاء على المرتد

كان كلامنا بوجوب القضاء على المرتد بعد ارتداده ذكر السيد الاستاذ قدس سره انه لا يمكن الاستدلال بوجوب القضاء بما ورد في روايه (من فاتته الفريضة فليقضها)عوالي اللئالي ج ٢ ص ٥٤ فان هذه الروايه مرسله فلا تكون حجه فلا يمكن الاستدلال بها وذكر قدس سره في هذه المساله امور :-

الامر الاول : انه لا يمكن الاستدلال بما ورد في باب الصلاه يقضى ما فاته كما فات لا يمكن الاستدلال به لكن بدون التعرض لوجه ذلك انه لا يمكن الاستدلال به

الامر الثاني : ذكر قدس سره ان عمده الدليل على وجوب القضاء على المرتد سواء كان ملي او فطري اطلاقات ادله التكليف فان حال المرتد حال سائر المسلمين فكما ان سائر المسلمين مكلفون بهذه التكاليف اداء واذا فاتت فقضاء فكذلك المرتد فانه مكلف بهذه التكاليف اداء واما مع فوتها منه فيؤدها قضاء وعمده المستند على وجوب قضاء ما فات على المرتد فعمدتها اطلاقات ادلت التكاليف

الامر الثالث : ذكر قدس سره ان النزاع المعروف بين الفقهاء في ان الكفار مكلفون بالفروع او لا فهذا النزاع غير جاري في المرتد اذ لا موجب ولا وجه لسقوط التكاليف على المرتد بل ولا قائل بالسقوط فالمرتد لا يجرى عليه احكام الكافر

الامر الرابع : ان المرتد الفطري اذا تاب قبل توبته واقعا ولكن الاحكام الثابته للمرتد لا تسقط عنه منها قتله فان بالتوبه لا يسقط وجوب قتله فورا وكذلك لا يسقط حصول البيئونه بينه وبين زوجته وايضا لا يسقط تقسيم امواله بين ورثته هذه الاحكام لا تسقط بالتوبه وان قبلت توبته وصرار مسلما لكن هذه الاحكام لا تسقط عنه ، هكذا ذكر السيد الاستاذ في هذه المسأله

ص: ٣٤

اما الامر الاول فان قوله عليه السلام (يقضى ما فاته كما فات)عوالي اللئالي ج ٢ ص ٥٤ فان الموصول مطلق بهذه الصحيحه وغير مقيد بالصلاه غايه الامر ان الامام عليه السلام كان يطبق هذه الجملة على الصلاه والصلاه من احد موارد هذه الجملة لا انها مختصه بالصلاه ليس بالجملة شيء يدل على الاختصاص والامام كان يطبق هذه الجملة على الصلاه فاذا قضاء الصلاه من احد موارد هذه الجملة ولا مانع من تطبيق هذه الجملة على الصوم ايضا يقضى ما فات كما فات كما ينطبق على الصلاه ينطبق على الصوم ايضا فلا مانع من تطبيقه على الصوم ايضا فيمكن الاستدلال بهذه الروايه على وجوب قضاء الصوم على المرتد بعد دخوله بالإسلام

واما الكلام ان المرتد في ارتداده داخل بأحد اقسام الكفر فانه ان كان مؤمن برساله عيسى عليه السلام فهو نصراني ولا شبهه بكل من امن برساله عيسى عليه السلام فهو نصراني وان كان مؤمن برساله موسى عليه السلام فهو يهودي وهذا مما لا شبهه فيه وان لم يؤمن بشيء فهو ملحد وان امن بالأصنام فهو مشرك فهو لا يخلو عن احد هذه الاقسام ، وعلى هذا فهو اذا كان كافرا فيمكن الاستدلال على عدم وجوب القضاء بالسيره وان ناقشنا بالسيره فأنها لا تشمل المرتد او عدم احرار شمول السيره للمرتد فيكف فيكفي اطلاقات الروايات فان الروايات مطلقه فتدل على من اسلم فلا يجب عليه القضاء ويصدق هذا العنوان على المرتد ايضا وانه بعد ما صار يهوديا او نصرانيا اذا دخل بالإسلام وامن برساله الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم فهو مشمول بأطلاق هذه الروايات ولكن ان السيد الاستاذ قدس سره ظاهره ان المرتد لا يدخل في اقسام الكافر ولا يجرى على احكام الكفر وعلى هذا ما ذكره السيد الاستاذ قدس سره بناء على مسلكه تام فان حكم المرتد حكم المسلم كما ان هذه الاحكام اذا فاتت على المسلم وجب عليه القضاء كذلك اذا فاتت على المرتد ايام كفره وجب عليه قضائها فلا فرق من هذه الناحيه ولا فرق في البطلان من جهه الافطار او من جهه عدم النيه فلا فرق من هذه الناحيه فالعبره هي بطلان الصوم فاذا بطل وجب قضائه واما ما ذكره في الامر الرابع من ان توبته تقبل فهذا الظاهر لا شبهه فيه فان معنى التوبه الرجوع الى الله تعالى والايان برساله الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم فاذا امن فهو مشمول لكل ما دل على الاسلام فان حقيقه الاسلام متمثله بكلمتين التوحيد الايمان بالله وحده لا شريك له والايان برساله الرسول الاكرم فمن امن بهما فهو مسلم محقون الدم والعرض والمال والمفروض ان هذا المرتد بعد توبته ورجوعه امن برساله الرسول فهو مسلم هذا معنى قبول توبته فلا شبهه في ان توبته تقبل لكن ما ذكره قدس سره من انها لا تقبل بالنسبه الى الاحكام الثابته عليه قتله او البيئونه بينه وبين زوجته او تقسيم امواله بين ورثته ففي هذا محل الكلام فان احتمال هذه الاحكام تدور حال ارتداده طال ما يكون مرتد فهذه الاحكام ثابتة له كوجوب قتله والبيئونه بينه وبين زوجته وتقسيم امواله بين ورثته واما اذا رجع وامن برساله الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم ومسلم حقيقه وليس بكافر وليس بمرتد فعندئذ لا دليل على بقاء هذه الاحكام ولكن المعروف والمشهور بين الاصحاب انه لا تقبل توبته ولكن ذلك لا يرجع الى معنى المحصل فان معنى التوبه هو الرجوع والايان برساله الرسول بعد الايمان بالله لا شريك له فلا شبهه انه مسلم ولذا حمل السيد الاستاذ قدس سره عدم قبول توبته بالنسبه الى هذه الاحكام لا تقبل توبته يعني ان التوبه لا توجب سقوط هذه الاحكام عنه وما ذكره السيد الاستاذ قابل للمناقشه

ص: ٣٥

ثم ذكر الماتن قدس سره : يجب قضاء ما فاته من الصيام لسكرا بلا فرق بين ان يكون للتداوى او على وجه الحرام العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨ ، هل السكران كالمجنون او انه كالمغمی عليه و كالتائم ، فان قلنا السكران كالمغمی عليه او كالتائم فاذا عرض عليه السكر بعد نيه الصوم فصومه صحيح كما هو الحال في المغمی عليه وفي التائم واما اذا عرض عليه السكر قبل النيه فصومه باطل هذا فيما اذا قلنا ان النيه الواحده لشهر رمضان لا تكفی او انها تكفی ولكنه لم ينوی صوم تمام شهر رمضان من اول ليلته واما اذا نوى صوم تمام شهر رمضان من اول ليلته وهذه النيه بما انها ثابتة ارتكازا في اعماق نفسه فهی كافیه ولا يحتاج الي تجديدها في كل ليله وعندئذ سواء نوى الصوم قبل عروض السكر عليه او لم ينوی فصومه صحيح اذا كان حاله حال المغمی عليه او كالتائم واما اذا قلنا بان السكران كالمجنون وهو غير بعيد فان السكر موجب لزوال العقل بينما المغمی عليه ليس كذلك فان المغمی عليه يتوقف حواسه اما قلبه فيشتغل وكذلك مخه يشتغل لكن توقفت حركات احساساته اما السكران فليس له عقل ولا يدرك شيء وعلى هذا اذا كان حاله حال المجنون فصومه باطل فهل يجب عليه القضاء ام لا تقدم الكلام فيه

### كتاب الصوم – من استمر به النوم الى بعد الفجر ولم ينوی بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم من استمر به النوم الى بعد الفجر ولم ينوی

الى هنا قد تبين ان المرتد حكمه حكم الكافر فهو كافرا موضوعا اما انه نصرانيا او يهودى او ملحد او مشرك ولا خامس لها اما انه ليس بمسلم جزما اذا كان ارتداده ملئ اما اذا كان فطريا فهو مسلم حقيقه غايه الامر انه متجاهر بالفسق وليس مرتد بالمعنى الواقعى فحكمه حكم الكافر فان قلنا ان الكافر مكلف بالفروع فهو ايضا مكلف لها وان قلنا ان الكافر ليس مكلف بالفروع فهو ايضا لا يكون مكلف بها فلا فرق بينهما من الناحيه وليس حكمه حكم المسلم فانه موضوعا ليس بمسلم وهو موضوعا كافر فعندئذ اذا كان مكلف بالفروع فوجب القضاء عليه على القاعده لكنه مع ذلك لا يجب عليه بالسيره القطعيه والروايات ولو ناقشنا شمول السيره للمرتد لا شبهه ان اطلاق الروايات تشمل المرتد اذن وعلى هذا المرتد اذا رجع الى الاسلام وامن برسالة الرسول الكرم صلى الله عليه واله وسلم وامن بها من جديد ويكون مشمول للروايات التى تدل على عدم وجوب القضاء عليه وسقوط وجوب القضاء عنه

ص: ٣٦

ثم ذكر الماتن قدس سره : يجب القضاء على من فاته لسكر من غير فرق بين ما كان للتداوى أو على وجه الحرام العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨ ، اللحق السكران بالتائم والمغمی عليه وحاله حال المغمی عليه وحال التائم وعلى هذا فاذا نوى الصوم قبل عروض السكر عليه ثم عرض عليه السكر فصومه صحيح كما هو الحال في المغمی عليه والتائم لكن الظاهر ان السكران ملحق بالمجنون لأنه لا شعور له وذهب عقله فلا يميز بين الحسن والقبح فلا عقل له وهو مجنون حكمه حكم المجنون فلا يجب عليه القضاء فإذا حكم السكران حكم المجنون وليس حكم المغمی عليه وحكم التائم

ثم ذكر الماتن قدس سره : يجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض والنفساء وأما المستحاضه فيجب عليها الأداء وإذا فات منها فالقضاء العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨ ، تقدم هذه المساله في محلها وذكرنا هناك ان الروايات الخاصه تدل على وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء هذا مضافا الى امكان الاستدلال بإطلاقات ادله التكليف فان مطلق اطلاقات تلك الادله وجوب القضاء عليهما فان ادله الصلاه مقتضاه وجوب الاداء ولذا فوتها وجوب القضاء وكذا الحال في الصوم وكيف ما كان فلا شبهه في وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء دون الصلاه

ثم بعد ذلك ذكر الماتن قدس سره : المخالف اذا استبصر فيجب عليه قضاء ما فاته واما ما اتى به على طبق مذهبه فلا قضاء عليه العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨ ، المخالف المستبصر تاره يكون تارك للصلاه والصوم قبل الاستبصار ثم استبصر فلا شبهه في وجوب القضاء عليه لما فاته قبل استبصاره وكذلك اذا اتى بالصلاه ولكن الصلاه باطله في مذهبه واتى بالصوم والصوم باطل في مذهبه فلا شبهه في وجوب القضاء عليه ، واما اذا اتى بالصلاه لكنها باطله في مذهبه وصحيحه على مذهب الخاصه واتى بالصوم وهو فاسد وباطل على مذهبه وصحيح على مذهب الخاصه فهل يحكم بوجوب القضاء عليه فان ما اتى به من الصوم والصلاه فهو صحيح على ضوء مذهب الخاصه وباطل في مذهبه فهل عليه قضائه بعد استبصاره او ليس عليه القضاء ، المعروف والمشهور وجوب القضاء عليه والمستثنى صورته واحده وهو ما اذا اتى به قبل استبصاره موافق لمذهبه وصحيح في مذهبه فانه لا يجب عليه قضائه واما اذا كان باطل في مذهبه وان كان صحيح على ضوء مذهب الخاصه فيجب عليه قضائه لكن ذكرنا في محله انه لا يجب عليه قضائه في هذا الفرد ايضا لأنه اتى بما هو الواجب عليه في الواقع اتى بالصلاه التى هى واجبه عليه في الواقع بعد استبصاره واتى بالصوم ايضا على طبق مذهب الخاصه ذكرنا انه لا يجب عليه القضاء في صورتين اذا ما اتى به موافق لمذهبه فلا يجب عليه قضائه بعد استبصاره او موافق لمذهب الخاصه ايضا لا يجب عليه القضاء ولكن المعروف والمشهور على خلاف ذلك

ص: ٣٧

ثم ذكر الماتن قدس سره : يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم بأن كان نائما قبل الفجر إلى الغروب من غير سبق نيه العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨، ما ذكره قدس سره من وجوب القضاء اذا نام قبل نيه فلا شبهه فيه واذا لم ينو الصوم ونام واستمر نومه فلا شبهه في بطلان صومه ووجوب القضاء عليه ولكن تخصيص ذلك بما اذا استمر نومه الى الليل لا وجه له فانه اذا نام قبل ان ينو الصوم ولم يستمر نومه واستيقظ بعد الفجر بساعه او اقل فصومه غير صحيح لأنه نومه في هذه الفتره القليله بلا نيه فهو باطل والمفروض ان الصوم واجب مركب من الاجزاء الطويله المرتبه بعضها البعض الاخر ثبوتا وسقوطا فاذا سقط جزء منها سقط الكل واذا ثبت جزء ثبت الكل والمفروض صومه الان بعد الفجر باطل من جهه عدم النيه فاذا بطل صوم هذا الجزء فلا شبهه ببطلان باقى الاجزاء فصوم هذا اليوم باطل من جهه عدم النيه فاذا ما ذكره قدس سره من تقييد النوم من استمراره الى الليل لا وجه له سواء استمر او لم يستمر فاذا نام قبل الفجر بدون نيه ولم يستمر نومه واستيقظ بعد الفجر بساعه او اقل فصوم هذا اليوم باطل فيجب عليه القضاء.

### كتاب الصوم – من فاته صوم ايام لمرض او لسفر بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم من فاته صوم ايام لمرض او لسفر

ذكر الماتن قدس سره : يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم بأن كان نائما قبل الفجر إلى الغروب من غير سبق نيه العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨، فصومه باطل يجب عليه قضائه اما اصل وجوب القضاء فلا شبهه فيه واما تقييد الماتن قدس سره الى الليل فلا وجه له فانه اذا نام قبل الفجر وقبل ان ينو صوم الغد واستيقظ بعد الفجر بدقائق مع ذلك صومه باطل فان هذه الدقائق صياحه والمفروض ان الصوم واجب مركب من الاجزاء الطويله الاثباتيه فاذا سقط جزء من الصوم سقط الكل فاذا لا وجهه لما ذكره الماتن من التقييد بالاستمرار وكذا الحال اذا كان غافلا فالأمر كذلك

ص: ٣٨

ثم ذكر الماتن قدس سره : إذا علم أنه فاته أيام من شهر رمضان ودار بين الأقل والأكثر يجوز له الاكتفاء بالأقل ولكن الأحوط قضاء الأكثر العروه الوثقى ج ٣ ص ٦٣٨: يقع الكلام على مقامين :-

المقام الاول : اما ان يكون الشك في افطار مقتضى ويعلم انه افطر في ايام شبايه او ايام اخرى لكن لا يدري انه افطر خمسة ايام او اكثر

المقام الثانى : ما يكون الشك في المانع وهو يعلم انه سافر وفاته عنه الصوم او كان مريضا وفاته منه الصوم ولكن لا يدري ان افطاره طال الى اربعة ايام او الى خمسة ايام وكذلك يشك في سفره طال الى اربعة ايام او الى عشره ايام وهو يعلم انه يوم الخميس سافر ولكن لا يدري انه رجع في اليوم الثانى حتى يكون الفاتت ثلاثه ايام او رجع يوم التاسع حتى يكون الفاتت اربعة ايام واخرى يشك في الارتفاع وبقاء المانع واخرى يكون شك في اصل الحدوث وهو يعلم انه حضر من السفر يوم الثانى او براء من السفر اليوم الاخر ولكن لا يدري ان سفره كان في يوم الخميس او الاربعاء ولا يدري فاذا كان سفره كان يوم الخميس الفاتت منه ثلاثه ايام

اما الكلام في المقام الاول : فلا شبهه في استصحاب عدم افطار الزائد هو يعلم بانه خمسة ايام قد افطر ويشك في الافطار الزائد فلا شبهه في استصحاب عدم الافطار الزائد فان دار الامر بين الاقل والاكثر الاستقلالين وليس هنا علم اجمالى بل علم تفصيلي يافطار بخمسه ايام وهو شك بدوى بذلك ولا مانع من الرجوع الى استصحاب عدم الافطار ، ولو ناقشنا في ذلك الاستصحاب ان موضوع الوجوب القضاء والقوت عدم الافطار لا يستلزم عدم القوت فلا مانع من استصحاب عدم القوت ونشك انه فات منه الصوم في اليوم السادس وفي اليوم السابع فلا مانع من استصحاب عدم القوت وفي هذا ينفي وجوب القضاء في صومه ومع الاغماض عن هذا الاصل الموضوعي فلا مانع من الرجوع الى الحكم وهو اصله البراءه عن وجوب القضاء فانه يعلم بوجوب القضاء تفصيلا خمسة ايام ويشك في وجوب قضاء اليوم السادس او السابع فالمفروض انه شك بدوى فلا مانع من التمسك بأصله البراءه فاذا هذه الصوره واضحه والدعوى انه اذا افطر في اليوم السادس في الواقع فيجب عليه القضاء وهو يعلم بهذا الوجوب فاذا يكون الشك في الحكم منجز فلو وجب القضاء فهو الوجوب المنجز كما هو الحال في الشبهات قبل الحكم او في موارد العلم الاجمالي فالحكم في كل طرف من اطرافه مشكوك لكن المشكوك الحكم المنجز ولهذا لا تجرى الاصول المرخصه لا الاستصحاب ولا اصله البراءه فان المورد مورد قاعده الاشتغال وهذه الدعوى غريبه ولا اصل لها فان التنجز اثر للعلم ويدور مداره حدوثا وبقاء وليس للتنجز واقع موضوعي يشك فيه انه منجز او غير منجز كما انه ليس للعلم واقع موضوعي يشك في انه عالم او جاهل العلم امر وجداني اما موجود او معلوم ولا يتصور فيه ثالث وكذا الحال في اثره وهو التنجز فالعلم غير موجود فالتنجز ايضا غير موجود ولا محتمل فهذه الدعوى لا اصل لها بل هي غريبه جدا ، اما في الشبهات البدويه فالحكم منجز ليس من جهه العلم وكذا في اطراف العلم الاجمالي فتنجز الحكم ليس من طرفه فان العلم ليس موجود في كل طرف من العلم الاجمالي العلم موجود بالنسبه للجامع فقط وتفصيل ذلك في محله

ص: ٣٩

واما الكلام فى المقام الثانى : ففى هذا المقام ذكرنا ان هناك صورتين الصوره الاولى ان يكون الشك فى المبدئى لا فى الارتفاع فانه يعلم بانه حظر فى بلده فى اليوم الثامن ولكنه يشك فى ابتداء سفره هل كان اليوم الخامس او اليوم الرابع فان كان يوم الرابع فانت منه اربعه ايام فيجب قضاءها وان كان ابتداء سفره اليوم الخامس فيجب على قضاء ثلاثه ايام واخرى يكون الشك فى الارتفاع والبقاء واما فى الابتداء معلوم هو يعلم انه سافر اليوم الخامس او مرض يوم الخامس لمنه شاك انه رجع من سفره اليوم الثامن حتى يكون الفاتت منه ثلاثه ايام او رجع اليوم التاسع حتى يكون الفاتت اربعه ايام ، اما فى الصوره الاولى فلا مانع من استصحاب عدم سفره يوم الرابع باعتباره انه يشك انه سافر يوم الرابع او لا فلا مانع من استصحاب عدم سفره يوم الرابع اما فى الفرض الثانى فيستصحب بقاء سفره الى اليوم التاسع وهل يجرى هذا الاستصحاب استصحاب بقاء سفره الى اليوم التاسع او لا يجرى

فقد ذكر السيد الاستاذ انه يجرى ويترتب عليه وجوب القضاء ولكن الامر ليس كذلك فان موضوع وجوب القضاء الفوت ليس السفر ولا المرض موضوع لوجوب القضاء فحيث انه فى السفر يفوت عنه الصوم فمن اجل ذلك يجب عليه القضاء واذا مرض فات عنه الصوم فمن اجل ذلك يجب عليه القضاء اما اذا شك ببقاء السفر استصحاب بقاء السفر بمفاد كان التامه لا يثبت عنوان الفوت على القول بالأصل المثبت ومن اجل ذلك هذا الاستصحاب لا يجرى وكذلك هذا الاستصحاب لا يثبت انه مسافر بهذا اليوم فانه بمفاد كان التامه لا يثبت مفاد كان الناقصه الا على القول بالأصل المثبت اذا هذا الاستصحاب فى نفسه لا يجرى لكن ذكر السيد الاستاذ قدس سره ان هذا الاستصحاب يجرى لكن يستشكل على هذا الاستصحاب انه محكوم بقاعده الصحة باعتبار كما اذا علم انه صام بالسفر فسفره غير مشروع صام الى يوم الثامن لكن يشك فى صحة اليوم الثامن انه صحيح او غير صحيح فان كان مسافر فهو غير صحيح وان لم يكن مسافر فهو صحيح ولا مانع من التمسك بقاعده الصحة فان قاعده الصحة هى قاعده الفراغ قبل القول بقاعده الفراغ كما فى العبادات وقد يعبر عنها بقاعده الصحة لكن قاعده الصحة لا تجرى فى المقام لان قاعده الصحة اذا كان الامر محرز والشك اذا كان فى مقام الامتثال كما اذا شك بعد الفراغ من الصلاه ان صلاته صحيحه او فاسده ففى مثل ذلك تجرى قاعده الصحة وقاعده الفراغ ويحكم بصحه ما اتى به واما فى المقام الامر غير محرز فانه ان كان مسافر اليوم الثامن فلا امر بالصوم وان كان حاضر فالأمر موجود فهذا التردد منشئ للشك فى وجود الامر وعدم احرازه فمن اجل ذلك لا تجرى قاعده الصحة فى المقام فلا مانع من الاستصحاب





ولكن الاستصحاب في الفرد الاول او اصاله البراءه في الفرد الاول محكوم بقاعده الحيلوله اما في الفرد الثاني اصاله البراءه محكوم بقاعده الصحه وهى قاعده الفراغ فأنها حاكمه على الاستصحاب وحاكمه على اصاله البراءه وقاعده الحيلوله التى هى قاعده التجاوز وهى حاكمه على اصاله البراءه فانا نشك في الفرد الاول في صحه صوم اليوم الرابع انه صام او لم يصم فهو شك في اصل الوجود ففى مثل ذلك لا مانع من التمسك بقاعده الحيلوله لأنبات انه صام فى يوم الرابع فان قاعده الحيلوله كقاعده التجاوز اذا كان المشكوك وجد الشئء مثل اذا شك فى القراءه بعد التجاوز عن محلها فقاعده الفراغ تثبت انه قرء واتى بالقراءه وفى المقام اذا شك اتى بصوم يوم الرابع فقاعده الحيلوله تثبت انه صام يوم الرابع ولكن يرد على هذا ان قاعده الحيلوله انما تجرى اذا كان الامر بالعباده ثابت ويشك فى انه اتى بها فى مرحله الامتثال او لا فاشك هو فى مرحله الامتثال بعد ثبوت الامر انه اتى بها ام لم يأتى بها فقاعده الحيلوله تحكم انه اتى بها اما اذا كان اصل الامر غير موجود فهو ليس من موارد قاعده الحيلوله لأنها ليست قاعده مشرعه انما هى قاعده فى مرحله الامتثال فقط لا فى مرحله الجعل ، اما فى الثانى فهو يعلم بانه صام اليوم الثامن ويشك فى صحه هذا الصوم وفساده فان كان مسافر فهو غير صحيح وان كان غير مسافر فهو صحيح فلا مانع من الرجوع الى قاعده الفراغ ولكن يرد عليه ان قاعده الفراغ انما تجرى اذا كان الامر ثابت والشك فى مرحله الامتثال هو يعلم ان الصلاه مأمور بها وقد اتى بها وبعد الفراغ يشك بصحتها وفسادها واما فى المقام الامر بهذا الصوم مشكوك ولا يعلم هذا الصوم اليوم ثامن معمول به او لا وقاعده الفراغ لا تثبت الامر لأنها ليست قاعده مشرعه بل هى قاعده تجرى فى مرحله الامتثال فقط

فاذا قاعده الحيلولة لا تجرى في المقام ولا قاعده الفراغ وقاعده الصحه ايضا لا تجرى في المقام فالمرجع هو الاستصحاب وان لم يجرى فهو اصاله البراهه وقد تعرض السيد الاستاذ قدس سره على ما هو في تقرير بحثه ان موضوع وجوب القضاء في الصوم هل هو الفوت او انه ليس بفوت .....

## كتاب الصوم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الصوم

بقي هنا شيء وهو انه من البعيد جدا اطلاق صحيحه حفص ابن المحترم لها بحيث يشمل الصوم مطلقا فاذا فرضنا ان شخص نذر في كل سنه ان يصوم شهر رجب وشهر شعبان لكنه عصى وترك فلازم ذلك يقضى عليه وهذا بعيد جدا الالتزام به مشكل جدا هذا مضاف ان وجوب النذر انما جاء من قبل التزام الناذر وليس واجب مباشر من قبل الله تعالى بل بواسطه واطلاق الصحيحه لمثل ذلك مشكل جدا واما صوم كفاره شهر رمضان فهو ليس بواجب على المكلف الواجب هو الجامع بين صوم شهرين متتابعين وبين اطعام ستين مسكينا وبين العتق فالجامع هو الواجب ولكن قد يكون المكلف غير قادر على بعض الافراد فهذا لا-يوجب سقوط الجامع عن ذمته اذا كان قادرا على بعض الافراد اذا فرضنا انه غير قادر على العتق وغير قادر على اطعام ستين مسكينا ولكنه قادر على صوم شهرين متتابعين فان صوم شهرين متتابعين وان كان واجب عليه واجب منه باب تطبيق الجامع عليه فهو فرد الواجب لان الوجوب تعلق بالواجب فاذا شمول قوله عليه السلام عليه صلاه او صيام لمثل وجوه صوم الكفاره مشكل وكيف ما كان فالتمسك بأطلاق هذه الصحيحه ووجوب الصوم على الولي سواء كان صوم كفاره او صوم يوم النذر لا يخلو عن اشكال

ص: ٤٤

ثم بعد ذلك ذكر الماتن قدس سره : لا يجوز لصائم قضاء شهر رمضان الافطار بعد الزوال بل تجب عليه الكفاره به هي كما مر اطعام عشر مساكين لكل مسكين مد ومع العجز عليه صيام ثلاثة ايام ، يقع الكلام تاره في وجوب الكفاره واخرى في عدم جواز الافطار بعد الزوال اما وجوب الكفاره فهو المعروف والمشهور بين الاصحاب ان من افطر في قضاء شهر رمضان بعد الزوال فعليه كفاره وفي الكفاره خلاف بين الاصحاب ذهب جماعه على ان الكفاره اطعام ستين مسكينا وذهب جماعه الى ان اطعام عشره مساكين ومنشأ هذا الاختلاف هو اختلاف الروايات فهنا ثلاثة طوائف من الروايات :-

الطائفة الاولى : تدل على ان كفاره افطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشره مساكين ومع العجز فيها صوم ثلاثة ايام

الطائفة الثانيه : تدل على ان كفاره افطاره اطعام ستين مسكينا

الطائفة الثالثه : تدل على عدم وجوب الكفاره وانما هو اثم فقط وليس عليه كفاره ، ومن هنا قويتا عدم وجوب الكفاره لان الطائفة الثالثه ناصه في عدم وجوب الكفاره والطائفة الاولى والثانيه ظاهران في وجوب الكفاره ومقتضى الجمع العرفي بينهما هو حمل الظاهر على النص يحمل وجوب الكفاره على الاستحباب الاقوى عدم وجوب الكفاره لمن يصوم قضاء شهر رمضان ويفطر بعد الزوال ولكنه اثم ، اما عدم جوازه فلا شبهه فيه وتدل عليه جمل من الروايات على عدم جواز الافطار بعد الزوال

منها صحيحه بريد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اتى اهله في يوم يقضى فيه يوم من شهر رمضان فقال (ان كان اتى اهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه وان كان اتى اهله بعد زوال الشمس فان عليه ان يتصدق على عشره مساكين فان لم يقدر صام يوم مكان يوم وصام ثلاثة ايام كفاره ما صنع) (١). فان هذه الصحيحه تدل على عدم الجواز فان وجوب الكفاره مساوق لعدم الجواز

ص: ٤٥

ومنها صحيحه جميل ابن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال (الذي يقضى شهر رمضان انه بالخيار الى زوال الشمس فان كان تطوع فانه الى الليل بالخيار) (١). فان هذه الصحيحه تدل على جواز الافطار الى زوال الشمس وبمفهوم الروايه تدل على عدم الجواز بعد الزوال مضافا الى المقابله بينه وبين صوم المستحب فان الصوم اذا كان مستحب يجوز الافطار الى الليل فالمقابله بينهما تدل على انه لا يجوز له الافطار بعد الزوال فان دلالة هذه الصحيحه على عدم الجواز واضحه

ومنها موثقه اسحاق ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال (الذي يقضى شهر رمضان هو بالخيار بالإفطار ما بينه وبين ان تزول الشمس وفي التطوع بينه وبين ان تغيب الشمس) (٢). فهذه الروايه واضحه الدلاله غايه الامر ان هذه الروايه من ناحيه السند غير تامه فان في سندها زكريا المؤمن وهو لم يوثق غير وروده في اسناد كامل الزيارات وهو لا يكفي في توثيقه ومن اجل ذلك لا يعتمد على تلك الروايه من جهه ضعف السند واما دلالتها فهي تامه

ومنها موثقه عمار الساباطي (عن ابي عبدالله عليه السلام) انه سئل عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان \_ إلى أن قال : \_ سئلت فإن نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس ؟ قال : قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه) (٣). فان هذه الموثقه تدل على الحرمة وهذه الموثقه تدل على عدم جواز الافطار بعد الزوال

ص: ٤٦

١- (٢) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ١٦

٢- (٣) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ١٨

٣- (٤) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ٣٤٨

فالتنتيجه : انه لا يجوز الافطار لمن يقضى شهر رمضان عن نفسه لا يجوز له الافطار بعد الزوال اما قبل الزوال فلا مانع منه اما اذا كان قضاء شهر رمضان عن غيره للإجاره او للتبرع فالأقوى جواز الافطار بعد الزوال وان كان الاحوط الترك بل الاقوى الجواز مطلق الواجب الموسع كالنذر والكفاره ونحو ذلك اما التبرع فهو واضح لان التبرع داخل بالصوم المستحب وفي الصوم المستحب يجوز الافطار الى الليل ولا شبهه فيه هذا مضاف الى انه ليس عليه أى الزام فيجوز له ان يصوم ويجوز له ان يفطر سواء قبل الزوال ام بعد الزوال واما اذا كان صوم قضاء واجب عليه بالإجاره او واجب على الولد الاكبر فهل يجوز له الافطار بعد الزوال او لا فالظاهر انه جائز لان الروايات المتقدمه لا تشمل ذلك لان مورد الروايات المتقدمه هو ان يقضى عن نفسه لا يقضى عن غيره فالأجبر يقضى عن غيره وكذا الولي فلا دليل على عدم جواز الافطار بعد الزوال وكذلك الحال فى سائر الواجبات الموسعه كالنذر والكفاره لا دليل عليه نعم قد يستدل بروايتين على عدم الجواز :-

الروايه الاولي روايه سماعه عن ابي عبد الله عليه السلام فى قوله (الصائم بالخيار الى زوال الشمس ذلك فى الفرض اما النافله فله ان يفطر فى أى وقت شاء الى غروب الشمس) (1) فان هذه الروايه مطلقه وبإطلاقها تشمل كل صوم الواجب سواء قضاء شهر رمضان او صوم النذر او صوم الكفاره وقضاء شهر رمضان سواء كان عن نفسه او عن غيره وهذه الروايه مطلقه من هذه الناحيه ومقتضى مفهوم الآيه انه يجوز الافطار قبل الزوال

ص: ٤٧

ومنها روايه عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال(صوم النافله لك ان تغطر ما بينك وبين الليل متى ما شئت وصوم قضاء الفريضة لك ان تغطر إلى زوال الشمس ، فإذا زالت الشمس فليس لك أن تغطر) (١) هذه الروايه موردها قضاء شهر رمضان سواء كان لنفسه او لغيره تشمل كلا الفردين معا

لكن كلتا الروايتين ضعيفتين السند لان في الروايه الاولى محمد ابن سنان وفي الروايه الثانيه عبد الله ابن الحسين فانهما غير موثقين ومن اجل ذلك كلتا الروايتين ضعيفه من ناحيه السند ولا يمكن الاعتماد عليهما

فالنتيجه لا دليل على عدم جواز الافطار في غير قضاء شهر رمضان عن نفسه لا دليل في جواز الافطار بعد الزوال ومقتضى القاعده جواز الافطار نعم اذا كان صوم الواجب مضيق كما اذا نذر يوما خاصا فعندئذ لا يجوز له قبل الزوال او بعد الجواز او كان الواجب المعين مقيدا فانه لا يجوز الافطار قبل الزوال ولا بعد الزوال اما اذا كان وقت الواجب متسع فيجوز الافطار بعد الزوال فضلا عن قبل الزوال .

## كتاب الصوم – الكفارات بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : كتاب الصوم الكفارات

الكلام في كفارة الصوم وهو اقسام منها ما يجب الصوم مع غيره كما في كفارة القتل العمى وكفاره الافطار على الحرام في شهر رمضان ومنها ما يجب الصوم بعد العجز كما في كفاره الظهار وكفاره القتل الخطأ اما اصل وجوب كفاره الجمع في القتل العمدى فلا شبهه فيه وقد استدلت على ذلك تاره بالأجماع واخرى بالروايات اما الاستدلال بالأجماع فهو غير تام لما ذكرناه غير مره فان الاجماع الموجود بين المتأخرين فلا- طريق لإحراز وجوده بين المتقدمين فضلا عن احراز وجوده في زمن الأئمه عليهم السلام ووصوله اليها طبقه بعد طبقه فمن اجل ذلك لا يمكن الاعتماد على الاجماع فان الاجماع بنفسه لا يكون حجه الا بتقرير الأئمه عليهم السلام وإثبات لذلك ، واما الروايات فهي كثيره تدل على ان كفاره القتل العمدى هي الجمع بين الخصال الثلاث منها معتبره ومنها غير معتبره

ص: ٤٨

١- (٦) وسائل الشيعه ج ١٠ ص ١٨

فالنتيجه انه لا شبهه في ان كفاره القتل العمدى الجمع بين الخصال وانما الكلام في ان هذه الكفاره ثابتة في موارد القتل مطلقا سواء كان قاتل للقصاص او الحكم جارى من دون الاقتصاص فان ثبوت الديه في موارد عفوا الاولياء عن القاتل والا- فان لأولياء حتى ولكن اذا عفى عن ذلك فثبت لهم الديه وهل الكفاره مختصه بموارد ثبوت الديه او انها تشمل جميع موارد القتل وان كان حكم القاتل الاقتصاص ومع ذلك عليه كفاره الجمع ، المعروف والمشهور التعميم عدم الفرق بين موارد القصاص وموارد القتل مطلقا ولكن المذهب من الروايات ان الكفاره مختصه بموارد ثبوت الديه كما في موارد عفوا الاولياء او كان المقتول به عبد القاتل ففي هذه الموارد تثبت الديه فالمعروف والمشهور ثبوت الكفاره مطلقا في جميع موارد القتل لكن يفهم من الروايات الكفاره في موارد ثبوت الديه فان الوارد في الروايات ان توبه القاتل انما هو الاقتصاص منه اذا قتل مؤمن متعمدا فقد ورد في الروايات اذا قتل مؤمن متعمدا فهل له توبه فقال الامام عليه السلام (فان قتل الايمان به فلا توبه له وان قتل لخطأ او لسبب اخر فتوبته الاقتصاص منه وان عفى عنه فعليه فتوبته دينه والكفاره عتق رقبه مؤمنه وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكين) ، وان هذه الصحيحه ذاهبه في ان سقوط الكفاره في موارد ثبوت الديه لا في مورد القصاص فاذا توبته في مورد اقتصاص الاولياء فاذا اقتصوا منه فهي توبته واما توبته في صورته الديه والكفاره صوم شهرين متتابعين وعتق رقبه مؤمنه واطعام ستين مسكين وهذه هي توبته وهذه تدل على ان الكفاره مختصه في صورته ثبوت الديه ، واما كفاره الافطار على الحرام فقد تقدم الكلام في ذلك وذكرنا هناك انه لا دليل على ذلك فان الروايه التي تدل على ذلك فهي ضعيفه من ناحيه السند بحيث انها ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها فلا دليل على ان الافطار على الحرام يوجب كفاره الجمع فلا فرق بين ان يكون في نهار شهر رمضان بالحرام او بالحلال فكفارته كفاره التخيير لا- كفاره الجمع وان ما يجب الصوم بعد العجز عن العتق كما في كفاره الظهار فان الآيه تدل على ذلك بوجوه وناصه في ذلك بوضوح (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَمْ تَوْعُطُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَشْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) (١) فالآيه ناصه بان الواجب اولا العتق فان لم يجد فالواجب عليه صيام شهرين متتابعين ومن لم يستطع على الصيام فالواجب عليه اطعام ستين مسكين فالآيه المباركه واضحه الدلاله ، وهناك طائفتان من الروايات الطائفة الاولى موافقه للآيه المباركه وتدل على الترتيب والطائفة الثانيه تدل على التخيير فهذه الطائفة لا تكون حجه لأنها مخالفه للآيه الكريمة ولا بد من طرحها او حملها على التقسيم ان الغرض من هذه الطائفة من الروايات هو التقسيم لا- على التخيير فأما ان يحمل على ذلك او يطرح باعتبار انها مخالفه للآيه المباركه والآيه ناصه على الترتيب والقتل الخطأ ايضا كذلك الترتيب بين العتق والصوم والاطعام فالواجب الاول على من قتل مؤمن خطأ كما في الآيه المباركه (مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَوْدُكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبِينَكُمْ وَيَبِينُهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) (٢) الاطعام غير مذكور في الآيه المباركه ولكن يستفاد من الروايات الكثيره تدل على الترتيب بين هذه الخصال الواجب اولا العتق فمن لم يجد فعليه صيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا فالروايات تدل على ذلك والآيه المباركه تدل على الترتيب بين العتق وبين الصوم وسأكته عن الاطعام

ص: ٤٩

١- (١) سورة المجادله ايه ٣

٢- (٢) سورة النساء الآيه ٩٣

الموضوع : كتاب الصوم الكفارات

تحصل مما ذكرنا ان كفاره القتل كفاره الجمع وهو ثابت في موارد ثبوت الديه بحسب لسان الروايه وان كان المشهور عدم الفرق بين ثبوت القصاص على القاتل وثبوت الديه ولكن الظاهر من الروايات عدم ثبوت الكفاره في موارد القصاص منها صحيحه عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن المؤمن يقتل مؤمن متعمدا هل له توبه فقال ان كان قتله عمدا فلا كفاره له وان كان قتله لخطأ او لسبب فان توبته فان هذه الصحيحه تدل على ان توبته ان يقتص منه ويفاد من هذا هو توبته وان لم يكن عمل به انطلق به الى اولياء المقتول فان عفو عنه فلم يقتلوه اتاهم الديه وعق نسمة وصوم شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا توبه من الله عز وجل فالتفصيل بين اقتصاص منه والتفصيل بين الديه والكفاره قاطع للشك فيه فاذا الكفاره مختصه بحاله ثبوت الديه اما في حاله استقرار القصاص والاقتصاص من القاتل ففي هذه الحاله توبته قتله واما في موارد ثبوت الديه توبته اعطاء الديه والكفاره والتفصيل بينهما في هذه الصحيحه قاطع للشك وتدلل على ذلك روايات اخرى ايضا في روايه من قتل مؤمن متعمدا قال (توبته يمكن نفسه للقصاص) فاذا من الروايات يستفاد انه في صورته الاقتصاص من القاتل الكفاره غير ثابتة واما في حال ثبوت الديه في حال عفو اولياء المقتول انتقل الامر الى الديه والكفاره معا عتق رقبه وصوم شهرين متتابعين واطعام ستين مسكين

وايضا كفاره الجمع في من افطر في شهر رمضان على الحرام فقد ذكرنا في محله ان الروايه التي تدل على ذلك ضعيفه ولم تثبت كفاره الجمع في الافطار على الحرام ولا فرق بين ان يكون الافطار بالحلال او بالحلال فكفارته التخير بين الخصال الثلاثه واما كفاره الظهار فهي على نحو الترتيب والآيه المباركه تدل على ذلك بوضوح وهي على الترتيب العتق فمن لم يجد فصوم شهرين متتابعين وان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) (٤) وجملة من الروايات موافقه للآيه المباركه وبعض الروايات على التخير دون الترتيب ولكن لا بد من حمل هذه الروايات اما على التقسيم او طرح هذه الروايات لأنها معارضه للكتاب ولا تكون حجه ، فكفاره الظهار وكفاره القتل خطأ الترتيب (مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) (٥) والاطعام غير المذكور في الآيه لكن الروايات تذكر وتدلل على ذلك مع العجز من العتق الصوم ومع العجز عن الصوم اطعام ستين مسكين

ص: ٥٠

١- (١) سورة المجادلة ايه ٣

٢- (٢) سورة النساء ايه ٩٣

ثم ذكر الماتن قدس سره : كفاره قضاء شهر رمضان وهي اطعام عشرة مساكين فان لم يقدر فصيام ثلاثة ايام ، وقد ذكرنا في محله في موارد ثبوت الكفاره وقلنا الاظهر عدم ثبوت الكفاره في قضاء شهر رمضان فان الروايات الواردة في الكفاره ثلاث طوائف : الطائفة الاولى تدل على ان كفاره قضاء شهر رمضان ككفاره افطار شهر رمضان صوم شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكين فلا فرق بين كفاره قضاء شهر رمضان اذا افطر بعد الزوال وبين كفاره صوم شهر رمضان

الطائفة الثانية : تدل على ان كفاره قضاء شهر رمضان اطعام عشر مساكين فان لم يقدر فصوم ثلاثة ايام ، الطائفة الثالثة : تنص على عدم وجوب الكفاره فان الكفاره غير واجبه ، ومقتضى الجمع بينهما هو كفاره قضاء شهر رمضان فلا فرق بينهما هذا هو مورد الجمع بين الطائفتين الاوليين ولكن الطائفة الثالثة حاكمه عليهما فلا بد من منع ظهور تلك الطائفتين بالوجوب والحمل على الاستحباب بمقتضى نص الطائفة الثالثة فالنتيجة تنص على عدم وجوب الكفاره كفاره من افطر في قضاء شهر رمضان فلا شيء عليه وان اساء اذا على القاعده عدم وجوب الكفاره في قضاء شهر رمضان لمن افطر

كفاره اليمين اطعام عشرة مساكين وتدلل على ذلك الآيه الكريمة (لا يؤاخذكم الله في اللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقتم الايمان) فهذه الآيه تدل بوضوح على ذلك وهكذا الروايات ايضا تدل على ذلك فكفاره اليمين اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم فان لم يتمكن من ذلك فصيام ثلاثة ايام هذه هي كفاره اليمين

ثم ذكر ان الكفاره صيد النعامه وصيد البقر الوحشى وصيد الغزال اما كفاره صيد النعامه الايل وكفاره صيد البقر الوحشى البقر وكفاره الغزال الشاه وهذا يستفاد من الآيه المباركه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (٦) المثلثه تقتضى ذلك مثل النعامه الايل مثل البقر الوحشى البقر ومثل الغزال الشاه فالآيه المباركه تدل على ذلك وهكذا الروايات

ص: ٥١

١- (٣) سورة المائدة ايه ٩٥

الموضوع : كتاب الصوم الكفارات

ذكر الماتن قدس سره : وكفاره صيد النعامه وكفاره صيد البقر الوحشى وكفاره صيد الغزال فإن فى الأول تجب بدنه ومع العجز عنها صيام ثمانية عشر يوما وفى الثانى يجب ذبح بقره ومع العجز عنها صوم تسعة أيام وفى الثالث يجب فيه شاه ومع العجز عنها صوم ثلاثة أيام (١) ، وهكذا ذكره الماتن قدس سره ، يقع الكلام هنا فى امور :-

الامر الاول : ان الماتن قدس سره لم يذكر الاطعام فانه مذكور فى الروايات منها:

صحيحه على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال : سألت عن رجل محرم أصاب نعامه ما عليه ؟ قال : عليه بدنه فإن لم يجد فليصدق على ستين مسكينا فإن لم يجد فليصم ثمانية عشر يوما (٢)

ان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ان بعد العجز وعدم التمكن من الفداء فوظيفته اطعام ستين مسكينا لا صيام ثمانية عشر يوما ، وسألته عن محرم أصاب بقره ما عليه ؟ قال عليه بقره ، فإن لم يجد فليصدق على ثلاثين مسكينا ، فإن لم يجد فليصم تسعه ، وهذه ايضا تدل على ان كفاره صيد البقره اولا بقره فان لم يجد فإطعام ثلاثين مسكين فان لم يتمكن فصيام تسعه أيام ،

وايضا تنمى الصحيحه قال : وسألته عن محرم أصاب ظبيا ما عليه ؟ قال : عليه شاه فإن لم يجد فليصدق على عشره مساكين ، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام (٣) ، فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله على ذلك اما الماتن قدس سره لم يذكر الاطعام فى هذه الكفارات

ص: ٥٢

١- (١) العروه الوثقى - ط.ج، السيد محمد كاظم الطباطبائى ، ج٣، ص٦٤٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج١٣ ص ١٠، ط آل البيت.

٣- (٣) وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج١٣ ص ١٠، ط آل البيت.

وايضا صحيحه محمد بن على بن الحسين بإسناده عن جميل ، عن محمد بن مسلم وزراره ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) فى محرم قتل نعامه ، قال : عليه بدنه فإن لم يجد فإطعام ستين مسكينا ، فإن كانت قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكينا لم يزد على إطعام ستين مسكينا ، وإن كانت قيمه البدنه أقل من طعام ستين مسكينا لم يكن عليه إلا قيمه البدنه. (١)

فهذه الصحيحه ايضا تدل على ذلك ،

ومنها صحيحه معاويه ابن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل فإن لم يجد ما يشتري بدنه فأراد أن يتصدق فعليه أن يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا ، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما ، مكان كل عشره مساكين ثلاثة أيام ، ومن كان عليه شىء من الصيد فداؤه بقره ، فإن لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا ، فإن لم يجد فليصم تسعه أيام ، ومن كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (٢)

فهذه الروايات واضحه الدلاله على ان كفاره صيد النعامه تأتى فيه اولها بدنه وان لم يتمكن منها اطعام ستين مسكين وان لم يتمكن من الاطعام صام ثمانية عشر يوما وهكذا فى صيد البقره وكفاره صيد الغزال.

الامر الثانى : هل يجب عليه اطعام اكثر من ستين يوما اذا كانت قيمه البدنه اكثر من اطعام ستين مسكينا وهل يجب عليه اطعام اكثر من ستين مسكين كإطعام سبعين مسكينا او لا يجب فاذا كانت قيمه البدنه اقل من قيمت اطعام ستين مسكينا فهل يجب عليه الاقل دون الاكثر فالروايه تدل على ان قيمه البدنه اذا كانت اكثر من اطعام ستين مسكينا فلا يجب عليه الا اطعام ستين مسكين واما اذا كانت اقل من اطعام ستين مسكينا فلا يجب عليه الاكثر ويجوز له الاكتفاء بالأقل وتنص على صحيحه محمد ابن مسلم فى محرم قتل نعامه قال بدنه فان لم يجد فإطعام ستين مسكينا فان كانت قيمه البدنه اكثر من اطعام ستين مسكينا وان كانت قيمه البدنه اقل من اطعام ستين مسكينا لم يكن عليه الا قيمه البدنه وفان هذه الصحيحه واضحه الدلاله من هذه الناحيه

ص: ٥٣

١- (٤) وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج١٣ ص ١١، ط آل البيت.

٢- (٥) وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج١٣ ص ١٣، ط آل البيت.



الامر الثالث : ان ما ذكره الماتن من كفاره صيد النعامه وكفاره صيد البقر الوحشى وكفاره صيد الغزال هل الاقتصار على هذه الثلاثه هل من باب المثال او من باب الحصر؟

ذكر السيد الاستاذ قدس سره ان ظاهر الامر انه من باب الحصر ثم اشكل عليه ان الامر ليس كذلك بل الحال فى كفاره صيد الارنب كذلك وهكذا فى صيد الحمار الوحشى ايضا كذلك كما فى الروايات الحمار الوحشى كفارته ككفاره البقر الوحشى ولا فرق بينهما بل فى بعض الروايات ان فى صيد الحمار الوحشى بدنه وفى بعض الروايات بقره وهذا الاختلاف يوجب التخيير فان المعمول به بين الروايتين ممكن لان كلا الروايتين تنفى بالإطلاق الناشئ من السقوط فى مقام البيان تنفى الآخر روايه البدنه تنفى البقره بالإطلاق الناشئ من السقوط فى مقام البيان فان قيد هذا الاطلاق بالصراحه كل منها وان الروايه التى تدل كفاره صيد حمار الوحش بقره تقيد بذلك وهكذا بالعكس فالنتيجه المكلف مخير بين البقره وبين البدنه فى صيد الحمار الوحشى

والظاهر ان الماتن ذكر هذه الثلاثه بالاقصاى عليها من باب المثال ليس الماتن من باب الحصر والحمار الوحشى حكمه حكم الثلاثه فى الانتقال بين الخصال الثلاثه للكفاره

ثم بعد ذلك ذكر قدس سره : فى كفاره الخروج من العلقه قبل الغروب بدنه اذا خرج من العلقه قبل الغروب متعمدا فكفارته بدنه فان عجز عنها فصيام ثمانيه عشر يوما ، هذا ثابت ولا شبهه على ذلك وتدلى على ذلك الروايات

ثم ذكر الماتن قدس سره : كفاره خدش وجه المرأه وشف شعرها او الرجل شق الثوب على زوجته او على ولده فكفاره شق الثوب كفاره اليمين وكفاره الخدش كفاره اليمين

واما كفاره جز الشعر كفاره افطار شهر رمضان عتق رقبه او اطعام ستين مسكين او صوم شهريين متتابعين ولا دليل على شيء من ذلك فان عمده الدليل على ذلك روايه حنان بن سدير وهذه الروايه ضعيفه من ناحيه السنه فلا يمكن الاعتماد عليها بالحكم وان كان مشهور بين الاصحاب فلا دليل عليه فان حنان ابن سدير غير موثق والدعوى على الاجبار بالمشهور ايضا غير جابر فالشهره لا تكون حجه فكيف تكون جابره فمن اجل ذلك لا دليل على شيء من هذه الكفارات.

## المسأله (١٥) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : المسأله (١٥)

ذكر الماتن (قده) لو نذر اعتكاف اربعة ايام فاخلى باليوم الرابع ولم يشترط التتابع ولا كان منساقا من نذره وجب قضاء ذلك اليوم وضم يومين آخرين والاولى ان يكون اليوم المقضى اول الثلاثه وان كان مختارا في جعله ايا منها شاء .

ذكر الماتن (قده) اذا نذر اربعة ايام فاخلى باليوم الرابع لا شبهه في وجوب اتيانه باليوم الرابع , وحيث ان الاعتكاف لا يكون مشروعا في اقل من ثلاثه ايام لابد من ضم يومين آخرين اليه , والاولى ان يجعل المقضى اول الثلاثه وان كان مختارا في اى من هذه الايام الثلاثه شاء واراد .

ذكر السيد الاستاذ على ما في تقرير بحثه ان هذا مبنى على ان قصد الوفاء بالنذر معتبر في تفرغ ذمه المكلف , فان كان معتبرا فلا بد من قصده اما في اليوم الاول او في اليوم الثاني او في اليوم الثالث , فان لم يقصد في شيء من هذه الايام لم يفرغ ذمته عن وجوب الوفاء بالنذر , واما بناء على ما ذكرناه كما ذكره السيد الاستاذ من ان قصد الوفاء بالنذر غير معتبر فان معنى الوفاء اتمام الواجب والاتيان به والمفروض ان الامر بالوفاء بالنذر امر توصلي وليس تعديليا ولا يتوقف سقوطه على قصد القربة وعلى هذا فاذا اعتكف في الايام الثلاثه ولا يقصد الوفاء بالنذر لا في اليوم الاول ولا في اليوم الثاني ولا في اليوم الثالث سقط الامر عن ذمته وان كان لا يعلم بذلك ولا يعلم انطباق المنذور على اليوم الاول او انطباق المنذور على اليوم الثاني او على الاعتكاف في اليوم الثالث سقط نذره ولا يجب عليه الوفاء بالنذر في تفرغ ذمته عن وجوب الوفاء بالنذر , هكذا ذكره السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه .

ص: ٥٥

وقد تقدم ان قصد الوفاء بالنذر وان لم يكن وقوما للعباده والواجب الا انه مميز فمن اجل ذلك يكون معتبرا , فاذا كان عليه صوم كفاره وصوم نذر وصام بدون ان يقصد الوفاء بالنذر ولا ينوي صوم الكفاره ايضا فلا يقع شيء منهما , بل يقع الصوم مستحبا , باعتبار ان الصوم المستحب لا يكون معنونا باى عنوان , طبيعي الصوم يصدق على الصوم المستحب , فاذا لم ياتى الوفاء بالنذر ولا الكفاره لم يقع شيء منهما اذ لم يكن هذا الصوم مصداقا للوفاء بالنذر ولا للوفاء بالكفاره , بل يقع مصداقا للصوم المستحب , بل اذا كان الصوم نذريا ولكنه صام بدون ان ينوي الوفاء بالنذر لم يكن هذا الصوم مصداقا للصوم المنذور بل يقع مصداقا للصوم المستحب فان الصوم المستحب لا يكون معنونا باى عنوان خاص , فلهذا اذا لم يقصد اى عنوان خاص فهو مصداق للصوم المستحب , فاذا لم ينو الوفاء بالنذر فيقع مصداقا للصوم المستحب فمن اجل ذلك يجب قصد الوفاء اما باليوم الاول بان ينوي الاعتكاف باليوم الاول او باليوم الثاني او باليوم الثالث , واما اذا لم ينو الوفاء بالنذر لا في اليوم الاول ولا في اليوم الثاني ولا في اليوم الثالث يقع مصداقا للصوم المستحب , ولا يقع مصداقا للصوم المنذور ولا تفر ذمته عن الصوم المنذور .

هذا من جانب ومن جانب آخر قد يقال كما قيل : ان الامر بقضاء صوم المنذور بنفسه امر بضم اليومين الاخرين , باعتبار ان الاعتكاف اعتكاف بثلاثه ايام واجب واحد وعباده واحده وواجب بوجوب واحد نفسى , فالامر تعلق بمجموع هذه الايام الثلاثه , وكل يوم من هذه الايام الثلاثه جزء الموضوع لاتمام الموضوع , وعلى هذا فباعتبار ان الاعتكاف مركب من الثلاثه ايام وهو واجب واحد وعباده واحده ومحكوم بوجوب واحد نفسى ومشمول على مصلحه واحده فاذا المجموع مصداق للنذر لا اليوم الاول ولا اليوم الثاني ولا الثالث , فمجموع الايام الثلاثه واجب بوجوب واحد نفسى ومشمول على ملاك واحد وهو مصداق للوفاء بالنذر.

ص: ٥٦

والجواب عن ذلك بحاجه الى بيان مقدمه: وهي ان الشروط على قسمين :

القسم الاول : شروط الوجوب .

القسم الثانى : شروط الواجب .

اما شروط الوجوب فهى شروط للوجوب فى مرحله الجعل وللملاك فى مرحله المبادئ كالاستطاعه فان الاستطاعه شرط لوجوب الحج فى مرحله الجعل وشرط للاتصاف بالملاك فى مرحله المبادئ , وقبل الاستطاعه لاوجوب للحج ولا ملاك , وكذلك بالنسبه الى وجوب الصلاه فالوضوء شرط لوجوب الصلاه فى مرحله الجعل ولاتصاف الصلاه بالملاك فى مرحله المبادئ , وقبل الوضوء لا مصلحه للصلاه ولا ملاك , وكذلك بالنسبه للعقل ودخول الوقت .

فشروط الوجوب شروط للوجوب فى مرحله الجعل وللملاك فى مرحله المبادئ ,

واما شروط الواجب فهى شروط للمصلحه وشروط لترتب الملاك على الواجب فى الخارج كطهاره البدن , وطهاره الثوب , والطهاره من الحدث , والستر , واستقبال القبله ,

فاذا اتى المكلف بالصلاه واجده لجميع شروطها يترتب عليها ملاكها ويترتب عليها مصلحتها واما اذا كانت فاقده للشروط فلا تترتب عليها مصلحتها . فهى شروط لترتب المصلحه للواجب فى الخارج اى لوجود الواجب فى الخارج ,

هذا من ناحيه ومن ناحيه اخرى ذكر السيد الاستاذ (قده) كما فى تقرير بحثه ان الواجبات المركبه كالصلاه ونحوها ان لكل جزء منها حيثيات : حيثيه الامر الضمنى المنبسط , فان الامر المتعلق بالصلاه ينبسط على اجزاءها ويكون كل جزء من اجزاءها متعلق لجزء حصه من الامر وجزء من الامر المسمى الوجوب الضمنى . وحيثيه كونه مقدمه وحصه للجزء الآخر مثلا- التكبيره منوطه ومشروطه بكونها ملحوقه بفاتحه الكتاب , وفاتحه الكتاب قيد لصحه التكبيره ومقدمه لصحه التكبيره , وصحه القراءه مشروطه بكونها مسبوقة بتكبيره الاحرام وملحوقه بالركوع , وصحه الركوع مشروطا بكونه مسبوقة بفاتحه الكتاب وملحوقا بالسجود وهكذا .....

ص: ٥٧

وذكر (قده) ان ما نحن فيه كذلك فان الاعتكاف ايضا مركب من الاعتكاف فى الايام الثلاثه , كل يوم جزء الواجب فالوجوب تعلق بالمجموع فهو واجب بوجوب واحد نفسى فالوجوب ينسب على اجزاءه وكل جزء واجب بوجوب ضمنى منبسط . هكذا ذكره السيد الاستاذ وغيره كذلك .

وقد ذكرنا سابقا ان الوجوب الضمنى لا اصل له لان الوجوب امر اعتبارى وفعل المولى مباشره ولا يعقل فيه الانبساط ولا يعقل فيه الانحلال , ومعنى الانحلال انه ليس فعل المولى , المنحل ليس فعل المولى وفعل المولى الوجوب المستقل والوجوب الضمنى ليس فعل المولى , مع ان الوجوب امر اعتبارى وهو فعل المولى مباشره ولا يعقل الانبساط والانحلال كما لا يعقل العليه والمعلوليه فيه والسببيه والمسببيه فى الامور الاعتباريه مطلقا .

ومع الاغماض عن ذلك وتسليم الوجوب النفسى فما ذكره السيد الاستاذ (قده) من ان لكل جزء من الواجب المركب حيثيتين حيثيه الامر النفسى الضمنى المتعلق به , حيثيه كونه قيذا ومقيدا لا يرجع الى معنى صحيح , فانه لا يعقل ان يكون كل جزء قيذا لجزء آخر , فان وجوب كل جزء جزء الوجوب للكل ولا شأن له فى الاطلاق والتقييد الا شأن وجوب الكل واطلاقه باطلاقه وتقييده بتقييده فلا يعقل ان يكون الوجوب الضمنى مقيد بقيد ولكن لا يمكن ان يكون وجوب الكل مقيدا بذلك القيد وغير معقول .

اضافه الى ان ذلك يستلزم محذور الدور , فان صحه التكبيره تتوقف على القراءه باعتبار ان القراءه قيد لها , والمفروض ان صحه القراءه تتوقف على التكبيره باعتبار انها ايضا قيد لها وهذا دور واضح . فلا يعقل كون الجزء قيذا لجزء آخر , فان كل جزء جزء الواجب , وهو تابع للواجب ولا شأن له الا شأن الواجب بالاطلاق والتقييد ولا يعقل ان يكون الجزء مقيدا بقيد واما الواجب الكل فلا يكون مقيدا بهذا القيد اذ معناه انه ليس جزء الواجب بل هو واجب مستقل وهذا خلف ,

فالتتيجه ان ما ذكره السيد الاستاذ لا يمكن المساعده عليه

واما فى المقام : فان فى المقام تاره يكون متعلق النذر اعتكاف ثلاثه ايام فعندئذ وجوب واحد متعلق بمجموع الاعتكاف فى ثلاثه ايام واعتكاف كل يوم جزء الواجب والمجموع واجب بوجوب واحد نفسى ومشمتمل على ملاك واحد. واخرى يتعلق النذر باعتكاف يوم واحد , وحيث ان اعتكاف يوم واحد لا يكون مشروعاً الا بضم يومين آخرين , فضم يومين آخرين من باب المقدمه لا انه جزء الواجب , وفى هذا الاعتراض خلط بين كون النذر متعلقاً باعتكاف مجموع الايام الثلاثه وبين كونه متعلقاً بيوم واحد , وان كان متعلقاً بالاعتكاف بالايام الثلاثه فعندئذ اعتكاف كل يوم جزء الواجب والمجموع واجب بوجوب واحد نفسى , واما اذا تعلق النذر باعتكاف يوم واحد فحيث ان اعتكاف يوم واحد لا يكون مشروعاً الا بضم يومين , فضم يومين من باب المقدمه وليس جزء الواجب , فاذا ما فى هذا الاعتراض من جعل جزء الواجب فهو مبنى على هذا الخلط ولهذا فان هذا الاعتراض غير صحيح ....

#### المسأله (١٦) : بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

تحصل مما ذكرنا ان ما ذكره السيد الاستاذ (قده) من ان جزء كل واجب مركب كالصلاه ونحوها مشتمل على حيثيتين , حيثيه الامر النفسى الضمنى المنبسط , وحيثيه كونه قيماً لصحه الجزء الآخر, فمن اجل ذلك كل جزء مقدمه للجزء الآخر غايه الامر من المقدمات الداخليه لا المقدمات الخارجيه .

ولكن ذكرنا : ان اصل الوجوب المنبسط غير معقول ولا اصل للوجوب الضمنى, فان الوجوب امر اعتبارى غير قابل للانبساط والتحليل ,

ومع الاغماض عن ذلك فلا يمكن ان يكون وجوب كل جزء مشروطاً بوجوب الجزء الآخر, او صحه لك جزء مشروطه لصحه الجزء الآخر - مثلاً- صحه التكبيره مشروطه بكونها ملحوقه بالقراءه , وصحه القراءه مشروطه بكونها مسبوقه بالتكبيره , وملحوقه بالركوع , كل ذلك لا يمكن فان صحه التكبيره نفس صحه القراءه والشرطيه تقتضى الاثنييه والتغاير والمفروض ان هناك صحه واحده وتنحل الى اجزاء وحصص باعتبار تعدد الاجزاء , فصحه التكبيره مرتبطه ذاتاً بصحه القراءه , وصحه القراءه مرتبطه ذاتاً بصحه الركوع وهكذا الى التسليم ... فالمجموع صحه واحده فلا يمكن ان تكون صحه التكبيره مشروطه بصحه القراءه فان الشرطيه تقتضى الاثنييه والتغاير ولا تغاير بينهما.

ص: ٥٩

وايضاً لزم الدور فان صحه التكبيره متوقفه على صحه القراءه , وصحه القراءه متوقفه ايضاً على صحه التكبيره فان صحه التكبيره مشروطه بكونها ملحوقه بصحه القراءه وصحه القراءه مشروطه بكونها مسبوقه بصحه التكبيره , وملحوقه بصحه الركوع فيلزم الدور ولا يمكن ذلك .

وايضاً لا- يمكن ان يكون صحه كل جزء مشروطه بصحه الجزء الآخر , فان صحه كل جزء تابع لصحه الكل فى الاطلاق والاشتراط وفى جميع الاحكام وليس لها شأن فى مقابل صحه الكل , تابع لها فى الاطلاق والتقييد والاشتراط . فلا يمكن ان تكون صحه الجزء مشروطه بشئ من دون ان تكون صحه الكل مشروطه به , هذا غير معقول .فلا يمكن ان تكون صحه التكبيره مشروطه بصحه القراءه من دون ان تكون صحه الكل مشروطه بهذا الشرط , فان صحه الكل لا يعقل ان تكون مشروطه بهذا الشرط , فمن هذه الناحيه ما ذكره السيد الاستاذ (قده) فى الاصول وفى المقام وكذلك غيره لا يمكن المساعده عليه بالتحليل .

وعلى هذا ففى المقام الاشكال فى الاعتكاف مبنى على الخلط فى كون النذر متعلقاً بثلاثه ايام وكونه متعلقاً بيوم واحد , فان النذر اذا تعلق بالاعتكاف ثلاثه ايام فالاعتكاف ثلاثه ايام واجب بوجوب واحد نفسى ومشمتمل على الملاك , من غير فرق بين الاعتكاف يوم الاول او الثانى او الثالث , وكل يوم منهما يكون جزء الواجب . واما اذا تعلق النذر باعتكاف يوم واحد , فاليوم الواحد هو المتعلق بالوجوب النفسى واما اعتكاف اليومين الآخرين فمن باب المقدمه لصحه هذا الاعتكاف , لا من باب انها جزء الواجب . والاشكال مبنى على الخلط بينهما.

المسأله (١٦) :

ص: ٦٠

الامر كما افاده الماتن (قده) فانه اذا اعتكف ثلاثه ايام ثم اعتكف يومين وجب ضم اليه يوم ثالث , سواء تابع (اي كان متصلا بالثلاثه ايام الاولى او تفرق بعد يومين ) وجب عليه ضم يوم ثالث , وذلك لاطلاق صحيحه عبيد بن زراره عن ابي جعفر (ع) في حديث : قال من اعتكف ثلاثه ايام فهو في يوم الرابع بالخيا , ان شاء اضاف ثلاثه ايام آخر , وان شاء خرج من المسجد , فان اقام يومين بعد الثلاثه فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثه ايام أخر (1) .

فان هذه الصحيحه تدل على انه اذا اعتكف يومين آخرين وجب عليه ضم يوم ثالث , حتى يتم الثلاثه ايام.

واشكل على ذلك المحقق الاردبيلى (قده) : بان الصحيحه مختصه بالاعتكاف المندوب فلا تشمل الاعتكاف المنذور , وعلى هذا فاذا اعتكف الاعتكاف المستحب المندوب فوظيفته ذلك , واما اذا نذر اعتكاف خمسة ايام فهذا الاعتكاف واجب عليه وهذا غير مشمول لصحيحه عبيد بن زراره, فاذا لم يكن مشمولا للصحيحه فلا دليل على ضم اليوم الثالث , فاذا اعتكف خمسة ايام فلا يجب عليه ان يضم اليوم السادس لان المنذور اعتكاف خمسة ايام وهو غير مشمول للصحيحه , فلا دليل على وجوب ضم يوم سادس اليه . هكذا ذكر المحقق الاردبيلى على ما ذكره السيد الاستاذ على ما فى تقرير بحثه .

ص: ٦١

واشكّل عليه : بان الصحيحه وان كانت مختصه بالمندوب الا ان الاعتكاف حقيقه واحده وعباده واحده , ولها فردان : فرد مندور وواجب , وفرد مستحب , فاذا ثبت حكم لفرد ثبت لفرد آخر لاشتراكهما في الحقيقه , باعتبار اشتراك الفردين في الحقيقه الواحده , وحيث ان هذا الحكم (وجوب اليوم السادس) ثبت للاعتكاف المندوب فهو ثابت للاعتكاف الواجب ايضا . هكذا اشكّل على المحقق الاردبيلي (قده).

واشكّل عليه السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه : بان الحكم اذا ثبت في مورد لفرد فلا يمكن التعدى منه الى مورد آخر لفرد آخر , فالتعدى بحاجه الى دليل وقرينه , فاذا لم يكن هناك قرينه فلا يمكن التعدى من مورد الى مورد آخر , عن وفرد الى فرد آخر , نعم اذا ثبت الحكم للحقيقه (اي للجامع المشترك) فهو ثابت للفردين , واما اذا ثبت الحكم لفرد فلا يمكن التعدى منه الى فرد آخر والحكم بالثبوت , وهو بحاجه الى دليل .

والصحيح في المقام ان يقال : ان الاعتكاف حقيقه واحده , اصا الاعتكاف المجمعول في الشريعه المقدسه هو مندوب ومستحب كسائر المستحبات وليس بواجب , ووجوبه انما هو بالعرض (اي بعنوان ثانوى) كالنذر او العهد او الشرط او اذا اعتكف يومين فوجب اليوم الثالث , فالوجوب انما هو بعنوان ثانوى , ومن الواضح ان العنوان الثانوى لا يقيد الحكم المستحب كما لو نذر صلاه الليل فانها واجبه عليه بالنذر الا ان هذا الوجوب الجائى من قبل النذر (اي من العنوان الثانوى) لا يغير احكام صلاه الليل , فان من احكام النوافل مثلا الزيادة لا تكون مبطله , فاذا شك في النافله بالزائد والناقص بنى على الناقص وما شاكل ذلك , فان هذه الاحكام ثابته سواء كانت واجبه بالعنوان الثانوى ام لم تكن واجبه , فالعنوان الثانوى لا يغير حكم ما هو ثابت بالعنوان الاولى , وما نحن فيه كذلك وما هو ثابت للاعتكاف بالعنوان الاولى المستحب فاذا وجب بعنوان ثانوى فهو لا يغير حكمه . فعلى هذا يجب عليه ان يضم اليوم السادس فان الحكم الاولى هو ضم اليوم السادس اذا اعتكف يومين آخرين بعد الثلاثه ايام وجب ضم اليوم الثالث , وكذلك اذا نذر اعتكاف خمس ايام وجب ضم يوم ثالث فلا فرق من هذه الناحيه فان عنوان النذر عنوان ثانوى , والوجوب بالعنوان الثانوى لا يغير ما ثبت له بعنوان اولى ,

فلا-وجه لهذا الاشكال فان الحكم لا يثبت للفرد والحكم ثابت للاعتكاف بالعنوان الاولي لا للفرد حتى يقال انه لا يجوز التعدي من فرد الى فرد آخر , والتعدي بحاجة الى دليل . والحكم ثابت للاعتكاف بعنوان اولى واذا طرأ عليه عنوان ثانوى فوجب بعنوان ثانوى فهو لا يوجب تغيير ما ثبت بعنوان اولى , فهذا الحكم ثابت سواء كان العنوان ثانوى كالنذر او العهد او ماشاكل ذلك .

## الاعتكاف بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : الاعتكاف

تحصل مما ذكرناه ان الاعتكاف حقيقه واحده وهو عباره عن اللبث في المسجد والمكث فيه ، وله احكام وشروط ، والشارع جعله مستحبا ومندوبا ، وقد يطرأ عليه الوجوب بعنوان ثانوى كالنذر والعهد ، وطروء الوجوب عليه بالعنوان الثانوى لا يوجب تغييره ، فان الوجوب امر اعتبارى لا يصلح ان يكون مغيرا لشيء ، كما ان النذر امر اعتبارى لا يمكن ان يكون مغيرا لشيء .

فعروض الوجوب عليه بعنوان ثانوى كعنوان النذر او الشرط او العهد لا يوجب التغيير في الموضوع ، فالواجب ليس فرد آخر غير المندوب وهو المندوب حقيقه وصار واجب بالعرض ، كما اذا نذر نافله الليل فانه لا يغير النافله وهي باقيه على جميع احكامها ، او نذر نافله مرتبه فالنافله باقيه على جميع احكامها ومجرد عروض الوجوب عليها بعنوان ثانوى كالنذر او العهد لا يوجب التغيير .

فما في الجواب عن المحقق الاردبيلي من ان هناك فردين احدهما المندوب والآخر الواجب ليس الامر كذلك ، بل هما فرد واحد قد يطرأ عليه الوجوب بعنوان ثانوى ، وله حكم واحد وشروط واحده .

ص: ٦٣

كما ان ما ذكره السيد الاستاذ (قده) من انه لا يمكن التعدي من حكم فرد الى حكم فرد آخر، ليس الامر كذلك ليس هنا فردان لكي يكون احدهما محكوم بحكم ويمكن التعدي الى حكم فرد آخر ليس محكوما بهذا الحكم .

ثم ذكر السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه : والصحيح ان الصحيحه تشمل الواجب والمندوب معا ، ولا تختص بالاعتكاف المندوب بل تشمل الواجب ايضا ، غايه الامر تشمل الواجب الموسع ولا تشمل الواجب المعين ، باعتبار ان الوارد في الصحيحه (اذا اعتكف ثلاثه ايام وهو في اليوم الرابع بالخيار يريد ان يخرج من المسجد ويريد ان يعتكف ) فالصحيحه تشمل الواجب ولكنه الواجب الموسع ، فان الواجب الموسع لا يتنافى ان يكون في اليوم الرابع هو بالخيار ، ولا يشمل الواجب المعين .

الظاهر ان الصحيحه في مورد بيان حكم الاعتكاف ، وليست ناظره الى انه واجب او مستحب ، وارده في بيان حكم الاعتكاف وان المكلف اذا اعتكف ثلاثه ايام انتهى هذا الاعتكاف ، واما بالنسبه الى الاعتكاف الثاني فهو مخير بين ان يعتكف يومين آخرين وضم يوم ثالث ، او لا يخرج من المسجد . اي انه مخير بين التفريق والتتابع ، وهذا الحكم يعم الواجب ايضا فاذا طرأ عليه الوجوب (وجوب التتابع) حكم التتابع المذكور في هذه الصحيحه فان هذه الصحيحه تدل على ان المكلف مخير بين التتابع وبين التفريق ، فاذا اعتكف بعد الايام الثلاثه متتابعاً في اليوم الرابع والخامس وجب عليه ضم اليوم السادس ، وكذلك الحال في فرض التفريق ، فعلى هذا اذا نذر اعتكاف خمسة ايام وبعد الثلاثه اعتكف اليوم الرابع والخامس متتابعاً وجب عليه ضم اليوم السادس ، فهذا المعنى هو المستفاد من الصحيحه ، فان الصحيحه تدل على حكم التفريق وحكم التتابع كليهما معا ، سواء أكان التتابع في نفسه جائزا او واجبا ، والتفريق جائزا او واجبا ، لا فرق في ذلك والصحيحه بينت حكم التفريق والتتابع معا ، فلا فرق بين كون الواجب والمستحب ، فان الواجب ليس فردا آخر والصحيحه في مقام بيان حكم الاعتكاف ولا نظر لها الى انه واجب او مستحب ، باعتبار ان الواجب ليس فردا آخر حتى يقال ان الصحيحه تشملها او لا تشملها .

ص: ٦٤



لو نذر زمانا معيناً شهراً او غيره وتركه نسياناً او عسباناً او اضطراراً وجب قضاؤه . (١)

ذكر السيد الأستاذ (قده) :على ما فى تقرير بحثه ان عمده الدليل على وجوب القضاء هو الاجماع ، فقد ادعى الاجماع على وجوب القضاء فى هذه المسأله ، والتزم بهذا الاجماع من لم يلتزم بالاجماع كصاحب المدارك (قده) فانه لا يلتزم بالاجماع المنقوله مع ذلك فى المقام التزم بذلك وذكر ان الحكم مقطوع به عند الاصحاب فلا يبعد تحقق الاجماع فى المقام .

وكيفما كان فقد ذكر السيد الأستاذ ان عمده الدليل هو الاجماع ، واما الروايات فلا يمكن الاستدلال بها ، فانه لا يمكن الاستدلال بالمرسل النبوى (اقض ما فات كما فات) فانه ضعيف من ناحيه الارسال فلا يمكن الاستدلال به . وكذلك بالمرسله الاخرى (من فاتته فريضه فليقضها ) فانه لا يمكن الاستدلال بها من جهه ضعفها سنداً .

واما صحيحه زراره (يقضى ما فاته كما فاته (٢) ) فقد ذكر ان الصحيحه مختصه بالصلاه ولا يمكن التعدى من موردها الى باقى الموارد.

ولكن ذكرنا بان الصحيحه مطلقه وتطبيقها فى الصلاه والتطبيق لا يوجب التخصيص ، وان كلمه (ما) الموصوله مطلقه ، فالصحيحه تدل على امرين :

احدهما : وجوب قضاء ما فات .

والآخر : اعتبار المماثله بين المقضى والفائت .

ص: ٦٥

١- (١) العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى، ج٣، ص٦٨١، ط جماعه المدرسين.

٢- (٢) وسائل الشيعه، الشيخ حر العاملى، ج٨، ص٢٦٨، أبواب الخلل الواقع فى الصلاه، باب٦، الحديث١، ط آل البيت.

فالمماثلة معتبره بين المقضى والفاتى ، فلا مانع من التمسك باطلاق هذه الصحيحه لاثبات وجوب القضاء فى المقام .

وقد يستدل على ذلك بجمله من الروايات الأخرى :

منها الروايات الواردة فى المرأة الحائض اوفى المريض :

صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج : عن ابى عبد الله (ع) قال : اذا مرض المعتكف او طمئت المرأة المعتكفه فانه يأتى بيته ثم يعيد اذا برىء ويصوم ) وسائل الشيعه، الشيخ حر العاملى، ج ١٠، ص ٥٥٤، باب جواز خروج المعتكف لمرض او حيض، باب ١١، الحديث ١، ط آل البيت . . وناقش فيه السيد الاستاذ (قده) بان هذه الصحيحه لا تدل على وجوب القضاء وتدل على وجوب الاعاده، والامر بالاعاده امر ارشادى ، ارشاد الى بطلان الاعتكاف بالمرض ، باعتبار انه اذا صار مريضا لا يقدر على الصوم ، او اذا صارت المرأة حائضا لا تقدر على المكث فى المسجد او الصوم، فمن اجل ذلك الاعتكاف باطل فالامر بالاعاده فى هذه الصحيحه ارشاد الى بطلان الاعتكاف الاول والامر باعاده الاعتكاف الاول ، ولا تدل على وجوب القضاء ، فان وجوب القضاء منوط بان يكون الاعتكاف موقتا بوقت خاص وقد فات الاعتكاف فى وقته فعندئذ هل يجب قضاءه فى خارج الوقت ؟ او لا يجب القضاء فى خارج الوقت ؟ والروايه خاليه عن ذلك وهى تدل على ان الرجل او المرأة اعتكف فى المسجد ومرض ولم يقدر على الصيام بطل اعتكافه وامر الامام (ع) بالاعاده فانه ظاهر فى ان الامر بالاعاده ارشاد البيطلان الاعتكاف الاول واعادته مره اخرى . فهذه الصحيحه لا تدل على وجوب القضاء .

ومنها صحيحه ابى بصير عن ابى عبد الله (ع) :فى المعتكفه اذا طمئت ؟ قال : ترجع الى بيتها فاذا طهرت رجعت وقضت ما عليها . وسائل الشيعه، الشيخ حر العاملى، ج ١٠، ص ٥٥٥، باب جواز خروج المعتكف لمرض او حيض، باب ١١، الحديث ٣، ط آل البيت. قال (قده) ان المراد من القضاء معناه اللغوى ( مطلق الاتيان ) فان اعتكافها قد بطل بمجىء الحيض ، فاذا بطل فعليها اعاده هذا الاعتكاف . فحال هذه الصحيحه حال الصحيحه الاولى ، وان الامر بالقضاء ارشاد الى بطلان الاعتكاف الاول واعادته ، ولا تدل على وجوب القضاء . وعلى تقدير الدلاله على وجوب القضاء لا يمكن التعدى عن مورد هذه الروايات الى مورد تلك الموارد فان التعدى بحاجه الى قرينه ، فاذا فات الاعتكاف بتركه نسيانا او عصبانا او اضطرابا فالتعدى عن مورد هذه الروايات الى وجوب القضاء فى هذه الموارد بحاجه الى دليل .

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : قضاء الاعتكاف

ذكرنا ان السيد الاستاذ (قده) قد ذكر ان عمده الدليل على وجوب قضاء الاعتكاف المنذور الاجماع ولا دليل غير الاجماع، واما الروايات فهي لا تدل على وجوب القضاء، لانها اما ضعيفه من ناحيه السند كالمرسلتين، او من ناحيه الدلاله كصحيحه زراره.

ولكن ذكرنا ان صحيحه زراره لا مانع من شمولها للمقام، فانها مطلقه، غايه الامر ان تطبيقها على باب الصلاه لا يوجب التخصيص والتقييد .

فالصحيحه تدل على امرين :

احدهما : وجوب قضاء الفائت .

والآخر : اعتبار المماثله بين المقضى وبين الفائت .

وربما استدل على وجوب القضاء بما دل على وجوب قضاء الصوم المنذور المعين، فاذا نذر صوم يوم معين كيوم الجمعة او ما شاكله، وتركه عصيانا او نسيانا او اضطرارا، وجب عليه قضاءه . ويمكن الاستدلال به على وجوب القضاء في المقام، فان الاعتكاف يستلزم الصوم، فالصوم صوم معين بمقتضى ما دل على وجوب قضاء الصوم المعين يجب قضاءه، ووجوب قضاءه يستلزم وجوب قضاء الاعتكاف ايضا بالدلاله الاتزاميه في المقام .

ولكن لا يمكن الاستدلال على ذلك، فان مورد النذر في المقام ومصّب النذر هو الاعتكاف، غايه الامر الصوم شرط في صحه الاعتكاف، واما مورد الروايات فمصّب النذر ومورده هو صوم اليوم المعين، فلا يمكن التعدى عن مورد هذه الروايات الى المقام، والتعدى بحاجه الى قرينه ولا قرينه على التعدى .

واما الروايات الواردة في المريض والحائض، فلا يمكن العمل بهذه الروايات وان كانت تامه من ناحيه السند، فانه لا شبهه في عدم وجوب اعاده الاعتكاف، فان الاعتاف في نفسه مستحب، ولا يحتمل انه اذا ابطل اعتكافه او بطل اعتكافه بالاخلاق به وجب اعادته، هذا غير محتمل . فالعمل بظاهر هذه الروايات الداله على وجوب الاعاده او وجوب القضاء لا يمكن الأخذ به . نعم استحباب الاعاده فلا بأس به وكذلك استحباب القضاء، كاستحباب قضاء النوافل، ولكن وجوب الاعاده كما هو ظاهر الروايه او وجوب القضاء فلا يمكن العمل به .

ص: ٦٧

فالأخذ بظاهر هذه الروايات لا يمكن، والتعدى بحاجه الى قرينه فلا يمكن العمل بهذه الروايات والاستدلال بها .

وهنا روايه أخرى الامر فيها كذلك وهي موثقه ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : أى امرأه كانت معتكفه، ثم حرمت عليها الصلاه فخرجت من المسجد وطهرت، فليس ينبغي لزوجها ان يجامعها حتى تعود الى المسجد وتقضى اعتكافها (١).

فانه لا يمكن الأخذ بظاهر هذه الروايه، أذ معناه ان اعتكافها باق على ذمتها فهي غير باطله، وبعد الطهاره فلا يجوز لزوجها ان يجامعها حتى تعود الى المسجد وتتم اعتكافها، فهذه الروايه وان كانت تامه سنداً إلا انه لا يمكن الأخذ بظاهر هذه الروايه .

فالنتيجه انه (على ما ذكره السيد الاستاذ (قده)) لا يوجد دليل على وجوب القضاء غير الاجماع .

ولكن ذكرنا غير مره ان الاعتماد على الاجماع لا يمكن، ولا يمكن اثبات الحكم منه، فان الاجماع في نفسه لا يكون حجه، وحجتيه من جهه انه اصل الينا من زمن الائمه (ع) يدا بيد وطبقه بعد طبقه، ولا طريق لنا الى ذلك، ولا طريق لنا الى الاجماع المنقول بين المتأخرين، فان اثبات ان هذه الاجماع ثابتة عند المتقدمين مشكل، فضلا عن ان هذه الاجماع قد وصلت الينا من زمن الائمه (ع)، فلا يمكن الاعتماد على الاجماع، والعمده اطلاق صحيحه زراره، ومقتضى هذا الاطلاق انه لا مانع من الحكم بوجوب القضاء .

ثم ذكر الماتن (قده) : ولو عمت الشهور فلم يتعين عنده ذلك المعين عمل بالظن، ومع عدمه يتخير بين موارد الاحتمال .

ص: ٦٨

هذا لعله المعروف والمشهور بين الاصحاب، اذا لم يتمكن المكلف من الامتثال القطعي فتصل النوبه الى الامتثال الظني، واذا لم يتمكن من الامتثال الظني لعدم حصول الظن له فوظيفته التخيير، مخير بين افراد الاحتمال.

والسيد الماتن (قده) في المقام بنى على ذلك، فاذا فرضنا ان الشهر المنذور اشتبه بين شهور، فلا يدري انه هذا الشهر او الشهر الثاني او الشهر الثالث، فان ظن بأن هذا الشهر او الشهر الثاني عمل بهذا الظن واعتكف في هذا الشهر المظنون، واما اذا لم يظن بذلك تخير بين ان يعتكف في الشهر الاول او الشهر الثاني او الثالث، ولكن من الواضح انه لا دليل على حجيه الظن حتى نعمل به، بل في المقام العلم الاجمالي موجود، ومقتضى هذا العلم الاجمالي هو الاحتياط، فهو يعلم ان هذا الشهر المنذور اعتكافه أحد هذه الشهور فيجب عليه الاحتياط والاعتكاف في جميع هذه الشهور، إلا اذا كان حرجيا عليه فهو مرفوع وجوبه بمقدار الحرج، فطالما لم يكن حرجيا فيجب عليه الاعتكاف من باب الاحتياط .

فمقتضى القاعده في المقام هو وجوب الاحتياط ، لا العمل بالتخيير ولا العمل بالظن والاحتياط ان امكن ولم يكن حرجيا .

وهل يمكن التمسك بالاستصحاب بالاستصحاب بقاء الشهر المنذور الى الشهر الأخير ؟ او لا يمكن ؟

ذكر السيد الاستاذ (قده) ان هذا الاستصحاب معارض باستصحاب بقاء عدمه المردد بين العدم الازلي والعدم الحادث .

وقد تقدم تفصيل ذلك سابقا.

وهنا مسأله اخرى نتعرض لها وهي : في باب الاسير اذا لم يعلم شهر رمضان فيعمل بالظن وقد ورد ذلك في الروايه، وهي صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له رجل أسرته الروم ولم يصب له شهر رمضان، ولم يدري أي شهر هو، قال يصوم شهر يتوخي ويحسب، فان كان الشهر الذي صامه قبل شهر رمضان لم يجزه، وان كان بعد شهر رمضان أجزأه . (1)

ص : ٦٩

---

١- (٢) وسائل الشيعه، الشيخ حر العاملي، ج ١٠، ص ٢٧٧، من أبواب احكام شهر رمضان ، باب ٧، حديث ١، ط آل البيت.

فهذه الصحيحه تدل على ذلك، ولكن موردها الأسير، ولكن التعدي من موردها الى مورد نذر اعتكاف شهر معين بحاجه الى دليل والى قرينه .

واما ما ذكره السيد الاستاذ (قده) في المقام من ان استصحاب بقاء شهر المنذور الى الشهر الأخير معارض باستصحاب بقاء عدمه المردد بين عدمه الأزلي وعدمه الحادث فسوف نتكلم في انه معارض ام لا ؟

### عدم استصحاب الشهر المنذور بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : عدم استصحاب الشهر المنذور

ذكر الماتن (قده) : لو عمت الشهور ولم يتعين عنده ذلك المعين ، عمل بالظن ومع عدمه يتخير بين موارد الاحتمال (1).

هذا وان كان معروفاً ولكن استشكل عليه السيد الاستاذ(قده) على ما في تقرير بحثه ان الظن لا يكون حجه ولا أثر للظن والمرجع الاحتياط في المقام ، للعلم الاجمالي بان الشهر المنذور احد هذه الشهور ، فاذا فرضنا ان الشهر المنذور مردد بين ثلاثه شهور يعلم اجمالاً بان الشهر المنذور احد هذه الشهور ، ومقتضى العلم الاجمالي هو الاحتياط ، والاعتكاف في تمام هذه الشهور الا اذا كان حرجياً ، طالما لم يكن حرجياً وجب عليه ذلك بمقتضى العلم الاجمالي .

ولكن قد يقال كما قيل : ان استصحاب بقاء الشهر المنذور الى الشهر الاخير يوجب انحلال هذا العلم الاجمالي ، بتقريب انه في اليوم الاول من الشهر الاخير يعلم ان الشهر المنذور قد دخل اما من الآن وهذا اليوم اول يوم الشهر المنذور ، او دخل من السابق من الشهرين السابقين ، فهو يعلم اجمالاً من الآن بدخول الشهر المنذور اما من الآن او من السابق ، وشك في بقاءه وان هذا التردد منشأ الشك في البقاء فيستصحب بقاء الشهر المنذور الى الشهر الاخير ، وهذا الاستصحاب موجب لانحلال العلم الاجمالي حكماً ، فان الاصل العملي اذا جرى في بعض اطراف العلم الاجمالي دون البعض الاخر فهو يوجب انحلال الحكم وما نحن فيه كذلك .

ص: ٧٠

١- (١) العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي، ج٣، ص٦٨١، ط جماعه المدرسين.

ولكن اورد عليه السيد الاستاذ (قده) : بان هذا الاستصحاب معارض باستصحاب بقاء عدم الشهر المنذور ، لان المكلف في هذا الوقت - اي في اول الشهر الثالث كما يعلم بدخول الشهر المنذور اما من الآن او من السابق كذلك يعلم بعدمه الجامع بين العدم الازلي والعدم الحادث ، فان الشهر المنذور ان حدث في الشهرين السابقين فعدم الحادث باق الآن ، وان لم يحدث فالعدم الازلي باق الى الآن ، فهو يعلم بالعدم الجامع بين العدم الازلي والعدم الحادث . وهذا الترتب منشأ للشك في بقاء هذا العدم ، وعندئذ استصحاب بقاء الشهر المنذور معارض باستصحاب بقاء العدم الجامع بين العدم الازلي والعدم الحادث ويسقطان من جهه المعارضه والمرجع اصاله الاحتياط في المقام .

ولكن قد ذكرنا في محله ان كلا الاستصحابين لا يجرى في نفسه ، لا استصحاب بقاء الشهر المنذور ، ولا استصحاب بقاء العدم ، كلا الاستصحابين لا يجرى في نفسه حتى يقع التعارض بينهما :

اما استصحاب بقاء الشهر المنذور : فان اريد من بقاء الشهر المنذور بقاء الجامع بين الشهر السابق وبين الشهر اللاحق كما هو المفروض ، لان الجامع هو المعلوم بالاجمال لا الفرد ، فانه من الآن يعلم اجمالاً بتحقق الشهر المنذور اما من الآن او من السابق ، فالمعلوم انما هو الجامع وعندئذ يشك في بقاء الجامع .

فيرد عليه ان الجامع ليس موضوعاً للاثر حتى يجرى استصحاب بقاءه ، فانا ذكرنا ان الاستصحاب متقوم بثلاثه عناصر :

العنصر الاول : اليقين بالحدوث .

العنصر الثاني : الشك في البقاء .

العنصر الثالث : ترتب اثر شرعي على المستصحب .

ص: ٧١

والمفروض ان الاثر الشرعى غير مترتب على الجامع ، والاثر الشرعى مترتب على الفرد والشهر المنذور المعين الذى هو فرد خارجى . فالمستصحب اذا كان هو الجامع فلا اثر له ، فلا يجرى الاستصحاب بلحاظ الجامع .

وان اريد به واقع الشهر ، فهو مردد بين فردين مقطوع الارتفاع وبين فرد مقطوع البقاء على تقدير الحدوث ، فان الشهر المنذور ان تحقق سابقا فهو مقطوع الارتفاع ، وان تحقق فعلا فهو مقطوع البقاء ، فيدور الامر بين فردين مترددين احدهما مقطوع الارتفاع على تقدير الحدوث ، والاخر مقطوع البقاء على تقدير الحدوث ، فلا يكون الشك فى بقاء شىء منهما حتى يجرى الاستصحاب . الاستصحاب فى الفرد المررد غير جارى ، لان الشك ليس متمحضا فى البقاء ، وفى المقام الشك ليس متمحضا فى البقاء لان احد الفردين مقطوع الارتفاع على تقدير حدوثه ، والفرد الاخر مقطوع البقاء على تقدير حدوثه ، فلا يقين بالحدوث موجود النسبه الى الفردين ، ولا الشك فى البقاء ، فاركان الاستصحاب غير تامه حتى يجرى .

فالنتيجه : ان اريد من استصحاب بقاء الشهر الجامع بين الشهرين فالجامع ليس موضوعا للاثر حتى يجرى الاستصحاب بلحاظه ، وان اريد واقع الشهر فهو مردد بين فردين احدهما مقطوع الارتفاع ، والاخر مقطوع البقاء على تقدير الحدوث فلا يجرى الاستصحاب .

واما استصحاب بقاء العدم الجامع بين العدم الازلى والعدم الحادث :

فان اريد من استصحاب بقاء العدم بقاء الجامع العدم بين العدم الازلى وبين العدم الحادث ، والجامع العدم ليس موضوعا للاثر وموضوع الاثر عدم الشهر المنذور وهو عدم خاص ، واما الجامع العدم فليس موضوعا للاثر حتى يجرى الاستصحاب بلحاظه ، فاركان الاستصحاب وان كانت تامه الا ان المستصحب ليس موضوعا للاثر فمن اجل ذلك لا يجرى الاستصحاب .

وان اريد بذلك واقع جامع العدم ، وواقع العدم مردد بين فرد مقطوع الارتفاع ، وبين فرد مقطوع البقاء على تقدير حدوثه ، فان العدم الازلي مقطوع الارتفاع على تقدير حدوث الشهر المنذور في ضمن الشهرين السابقين ، واما العدم الحادث فهو مقطوع البقاء على تقدير حدوث الشهر المنذور في احد الشهرين السابقين ، فاركان الاستصحاب غير تامه من اليقين بالحدوث والشك في البقاء ، فان اركان الاستصحاب اليقين بالحدوث متمحضا بالحدوث والشك متمحضا في البقاء ، وهى في المقام غير تامه بالنسبه الى الفردين الواقعيين . فمن اجل ذلك لا يجرى استصحاب بقاء عدم الشهر المنذور ، ولا يجرى في نفسه حتى يقع التعارض بين الاستصحابين ولا استصحاب بقاء الشهر حتى يقع التعارض بينهما .

واما استصحاب عدم دخول الشهر المنذور : فان المكلف يشك في الشهر الاول انه دخل الشهر المنذور او لم يدخل ؟ فلا مانع من استصحاب عدم دخوله ، وكذلك في الشهر الثانى ، وفي الشهر الثالث يعلم بدخوله سابقا او لاحقا ، ولكن هذا الاستصحاب ايضا معارض ، فان استصحاب عدم الدخول لا يجرى في جميع الشهور لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه ، وجريانه في البعض دون البعض الآخر ترجيح من غير مرجح ، فاستصحاب عدم الدخول ايضا لا يجرى .

كما لا يمكن التمسك باصالة البراءه : فان اصالة البراءه عن وجوب الاعتكاف بالنسبه الى جميع الشهور لا تجرى ، لاستلزام جريانها المخالفه القطعيه العمليه ، كما ان جريانها في بعض الشهور دون البعض الآخر ترجيح من غير مرجح .

فمن اجل ذلك لا تجرى لاصالة البراءه عن الجميع ، ولا استصحاب عدم الدخول ، ولا استصحاب بقاء الشهر المنذور ، ولا استصحاب بقاء عدمه .

فلا يجرى شيء من هذه الأصول، فلا مناص من الاحتياط والاعتكاف في جميع الشهور، لأن العلم الاجمالي في المقام منجز، والأصل العملي المؤمن لا يجرى في اطرافه، ألا إذا استلزم الحرج والضرر، فطالما لم يستلزم الحرج والضرر يجب عليه الاعتكاف .

### المسألة (١٨) : يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد فلا يجوز ان يجعله في مسجدين سواء اكانا متصلين ام منفصلين نعم لو كان متصلين على وجه يعد مسجدا واحدا فلا مانع . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : المسألة (١٨) : يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد فلا يجوز ان يجعله في مسجدين سواء اكانا متصلين ام منفصلين نعم لو كان متصلين على وجه يعد مسجدا واحدا فلا مانع . الامر كما افاده (قده) وذلك لامور :

الامر الاول : ان سيره المتشرعه جاريه من زمن الرسول الاكرم (ص) الى زماننا هذا ، ان الاعتكاف في مسجد واحد وهو المسجد الجامع او مسجد يصلى فيه الجمعة او الجماعه على ما تقدم البحث فيه . فهذه السيره بما انها متصله بزمان الائمة (ع) فتكون حجه ، وخلافها لم يظهر من هذه السيره .

الامر الثاني : ان المنصرف من الروايات التي تدل على الاعتكاف في مسجد منصرف الى الاعتكاف في مسجد واحد ، اما اذا اعتكف في مسجدين او اكثر بان يكون مكثه في يوم في مسجد وفي يوم ثاني في مسجد آخر وفي يوم ثالث في مسجد ثالث هذا غير منصرف من هذه الروايات ، المنصرف منها هو الاعتكاف واللبث في مسجد واحد.

الامر الثالث : الروايات التي تدل على ان من خرج من المسجد لضروره فيجب عليه ان يرجع الى نفس المسجد ، فان هذه الروايات تدل على انه لا يجوز تعدد الاعتكاف في مسجدين :

ص: ٧٤

منها : صحيحه منصور بن حازم عن ابي عبد الله (ع) : قال : المعتكف بمكه يصلى في اى بيوتها شاء ، والمعتكف بغيرها لا يصلى الا في المسجد الذى سماه (١). فان مكه بما انها حرم الله تعالى يجوز الاعتكاف في تمام مكه لانها بمنزله مسجد واحد ، وهى تدل بوضوح على عدم جواز الاعتكاف في مسجدين .

ومنها : صحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) : قال : سمعته يقول المعتكف في مكه يصلى في اى بيوتها شاء ، سواء عليه صلى في المسجد او في بيوتها...الى ان قال ولا يصلى المعتكف في بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه الا بمكه (٢). فان هذه الصحيحه تدل على ان المعتكف في المسجد لا يصلى الا في نفس هذا المسجد ولا يصلى في غيره .

ومنها : صحيحه داود بن سرحان عن ابي عبد الله (ع) في حديث قال : ولا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الجامع الا لحاجه لابد منها ، ثم لا يجلس حتى يرجع (٣). فقوله ( حتى يرجع ) ظاهر في الرجوع الى نفس المسجد . لانه يرجع الى مسجد آخر .

ص: ٧٥

- ١- (١) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٥١ / باب ٨ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢ .
- ٢- (٢) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٥٢ / باب ٨ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٣ .
- ٣- (٣) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ١ .



ومتلها صحيحه الحلبي : ولا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الجامع الا لحاجه لا بد منها , ثم لا يجلس حتى يرجع (١) .

ومنها صحيحته الاخرى (داود بن سرحان) قال : كنت بالمدينه في شهر رمضان فقلت لابي عبد الله (ع) اني اريد ان اعتكف فماذا اقول وماذا افرض على نفسي ؟ فقال : لا تخرج من المسجد الا لحاجه لا بد منها , ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود الى مجلسك (٢) . فان هذه الصحيحه واضحه الدلاله .

وكيفما كان فلا يجوز الاعتكاف في المسجدين , ان لم يثبت مشروعيه الاعتكاف في المسجدين فلا بد ان يكون الاعتكاف في مسجد واحد .

المسأله (١٩) : لو اعتكف في مسجد ثم اتفق مانع من اتمامه فيه من خوف او هدم او نحو ذلك بطل , ووجب عليه استئنافه او قضاؤه ان كان واجبا في مسجد آخر او ذلك المسجد اذا ارتفع عنه المانع .

لان المعتبر في صحه الاعتكاف امران : احدهما : ان يكون في مسجد واحد . الثاني : ان تكون ثلاثه ايام متصله ولا يجوز الفاصل بينها .

فلا يجوز اتمامه في مسجد آخر لانه لا يجوز الاعتكاف في مسجدين بل لا بد ان يكون في مسجد واحد , ولا يجوز اتمامه بعد ارتفاع المانع لانه يوجب الفصل بين ايام الاعتكاف . فمن اجل ذلك بطل اعتكافه , فلا يجوز له اتمامه في مسجد آخر , ولا اتمامه في هذا المسجد بعد ارتفاع المانع .

ص : ٧٦

---

١- (٤) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢ .

٢- (٥) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٥٠ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٣ .

المسألة (٢٠) : سطح المسجد وسردابه ومحاربه منه ما لم يعلم خروجها , وكذا مضافاته اذا جعلت جزء منه كما لو وسع فيه.

لم يتعرض الماتن (قده) لصوره الشك , وظاهره دخولها في المستثنى منه ( ما لم يعلم خروجها ) , العلم بأنه ليس بمسجد غير مجز , اما ما لم يعلم بان السطح ليس من المسجد , او سردابه ليس من المسجد , ما لم يعلم بذلك فمعناه انه يجزى , ويمكن توجيه كلام الماتن (قده) : بان المكلف شاك في ان الواقف جعل المسجد بنحو يشمل سطح المسجد ومحاربه وسردابه جميعا ؟ او جعل المسجد بنحو لا يشمل سطح المسجد ولا سردابه ولا محاربه؟ الشك في سعه الجعل وضيقة وان الجعل مضيق او متسع , فهو شاك في سعه الجعل وضيقة , وفي مثل ذلك لا مانع من التمسك بالاصل العملي , فانه يشك في انه يتعين عليه الاعتكاف في داخل المسجد او انه مخير بين الاعتكاف في داخل المسجد او الاعتكاف على سطحه , او انه يتعين عليه الاعتكاف في داخل المسجد او مخير بين الاعتكاف فيه والاعتكاف في سردابه , فلا مانع من الرجوع الى اصاله البراءة عن التعيين وهو مخير بين ان يعتكف في داخل المسجد او ان يعتكف في سردابه او في سطح المسجد , مخير بينهما , فانه من دوران الامر بين التعيين والتخير واصاله البراءة تجرى عن التعيين , فوظيفه المكلف هي التخير . فيمكن تصحيح ما ذكره الماتن (قده) بذلك .

واما السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه : اعتبر العلم بانه من المسجد , اذا لم يعلم انه من المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه , واذا علم ان سردابه من المسجد جاز الاعتكاف فيه , واما اذا لم يعلم فلا يجوز , وكذلك سطح المسجد فانه اذا علم انه من المسجد جاز الاعتكاف فيه والأ فلا يجوز . وتمسك باصاله العدم ( اصاله عدم كونه مسجدا ) , والكلام في جريان هذه الاصاله ( اصاله العدم ) - اى اصاله عدم سعه الجعل لان المسجديه ليست ذاتيه فهي مجعوله . فهل هذه الاصاله تجرى وتثبت بان المسجد مضيق وان سطح المسجد ليس بمسجد وان سردابه ليس بمسجد ؟ او انها معارضه باصاله عدم ضيق الجعل ؟ او انها لا تجرى لأنها لا تثبت ان الجعل مضيق ألعلى القول بالاصل المثبت , فمن اجل ذلك لا تجرى , كما ان اصاله عدم الضيق لا تجرى لانه لا يثبت ان الجعل موسع , فلا بد من الرجوع الى اصاله البراءة عن التعيين عند دوران الامر بين التعيين والتخير , فلا محاله المرجع هو اصاله البراءة عن التعيين لان فيه كلفه زائده . والمرجع هو التخير فالمكلف مخير في ذلك .

المسألة (٢١) : اذا عين موضعاً خاصاً من المسجد محلاً لاعتكافه لم يتعين وكان قصده لغوا .

الامر كما افاده (قده) , ولا أثر لتعيين المحل في المسجد للاعتكاف .

المسألة (٢٢) : قبر مسلم وهانى ليس جزءاً من مسجد الكوفة على الظاهر .

وهو كما افاده (قده) .

### المسألة (٢٢) بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : المسألة (٢٢) : اذا شك في موضع من المسجد انه جزء منه او من مرافقه لم يجر عليه حكم المسجد .

هذا يتصور على نحوين :

الاول : على نحو الشبهه الموضوعيه . الثانى : على نحو الشبهه الحكيمه .

اما اذا كان بنحو الشبهه الموضوعيه كما اذا كانت حدود المسجد معلومه ولا يشك في حدود المسجد , ولكنه شك في ان هذه النقطه من المسجد او انها ليست من المسجد من جهة الاشتباه في الامور الخارجيه , كما لو كان المكلف أعمى ولا يدري ان هذه النقطه داخله في المسجد او انها خارجه عنه , او كان في الليل المظلم , ففي مثل ذلك لا يجوز الاعتكاف في هذه النقطه لاستصحاب عدم كونه مسجداً .

واما اذا كانت بنحو الشبهه الحكيمه كما اذا لم تكن حدود المسجد معلومه ولا تعلم سعه المسجد وضيقه , كما هو الحال في مسجد الكوفه , لذا فقد اعتبر بعضهم ان قبر مسلم بن عقيل (ع) وهانى بن عروه داخل في المسجد , وبعضهم اعتبر ان الغرف الموجوده في المسجد خارجه عن المسجد وليست داخله في المسجد , فحدود مسجد الكوفه غير معلومه , مردده بين السعه والضيقة , وهذا منشأ لجعل المسجد مردد بين السعه والضيقة , ففي مثل ذلك مفهوم مسجد الكوفه مجمل ومردد بين الأقل والأكثر , وفي مثل ذلك هل يمكن اثبات ان هذه النقطه ليست مسجداً بالاستصحاب ؟ أو لا يمكن إثبات ذلك ؟

ص: ٧٨

الظاهر انه لا يمكن اثبات ذلك لان استصحاب عدم سعه الجعل او استصحاب عدم سعه المسجد لا يثبت عدم دخول هذه النقطه في المسجد الا على القول بالأصل المثبت , فان استصحاب الكلى لا يثبت الفرد الا على القول بالأصل المثبت , او ان استصحاب عدم الكلى لا يثبت عدم الفرد الا على القول بالأصل المثبت , فاستصحاب عدم سعه المسجد لا يثبت عدم مسجديه هذه النقطه , فلا يمكن اثبات عدم كون هذه النقطه مسجداً بالأصل المحرز كالاستصحاب .

ودعوى : ان الوقف يتوقف على الملك {للاوقف الآ فى ملك} والمسجد وقف , فاذا شككنا فى ان هذه النقطه مسجداً او غير مسجدٍ , فان كانت مسجداً فهى خارجة عن ملك الوقف , وان لم تكن مسجداً فهى داخله فى ملك الوقف , ففي مثل ذلك لا مانع من استصحاب بقاء هذه النقطه فى ملك الوقف .

مدفوعه :

اولاً : ان المسجديه لا تتوقف على الملك , فانه يكفى اختصاص الارض به , فاذا كان مستولياً على الارض وكان له حق الاختصاص بها فانه يكفى فى جعل هذه الأرض مسجداً , ولا يتوقف على الملك . ثانياً : مع الغماض عن ذلك وتسليم انه يتوقف على الملك الا انا لا نعلم ان هذه النقطه داخله فى ملك الوقف , فهل خرجت عن ملكه او لا ؟ فان كانت هذه النقطه مسجداً فهى داخله فى ملك الوقف وقد خرجت عن ملكه , وان لم تكن مسجداً فلا نعلم انها داخله فى ملك الوقف وان الوقف مالك لها او لا ؟ فليست هناك حاله سابقه لكى يستصحب بقاء ملكيته .

ص: ٧٩

فالتتيجه انه ليس لنا اصول محرزة لأحراز عدم كون هذه النقطه مسجداً , فالمرجع هو الأصول الحكيمه فان الأمر يدور فى المقام بين التعيين والتخيير , فبالنسبه للأعتكاف فهل يتعين عليه مشروعيه الأعتكاف فى نقطه يعلم انها مسجداً , او انه مخيير بين الأعتكاف فى ها والأعتكاف فى هذه النقطه , فاذا دار الأمر بين التعيين والتخيير فالمرجع اصاله البراءه عن التعيين لان فيه كلفه زائده .

فالتتيجه هى التخيير وانه مخيير بين الأعتكاف فى تلك النقطه او فى هذه النقطه فلا مانع من التمسك باصاله البراءه عن التعيين فى المقام , لان الأمر يدور بين التعيين والتخيير .

ونظير ذلك ذكرنا فى مسأله ( منى ) فان ارض منى مجهوله ولم يتعين فى الروايات حدود عرضها , اما طولاً فهو محدد واما عرضاً فغير محدد فى الروايات , فاذا شككنا فى نقطه انها من منى او انها ليست من منى فهل يتعين عليه الاتيان باعمال منى فى النقطه التى يعلم انها من منى , او أنه مخيير بين الأتيان باعمال منى فى تلك النقطه او فى هذه النقطه المشكوكه ؟ فهى من دوران الأمر بين التعيين والتخيير فالمرجع أصاله البراءه عن التعيين . فالتتيجه هى التخيير .

وكيفما كان فلا مانع فى المقام من الرجوع الى أصاله البراءه عن التعيين وانه مخيير بين الأعتكاف فى تلك النقطه وبين الأعتكاف فى هذه النقطه المشكوكه . اذا كانت الشبهه حكميه كما هو المفروض .

المسأله (٢٣) : لايد من ثبوت كونه مسجداً او جامعاً بالعلم الوجدانى او الشياخ المفيد للعلم او البيئه الشرعيه , وفى كفايه خبر العدل الواحد إشكال .

المعروف والمشهور بين الأصحاب ان خبر العدل الواحد لا يكون حججه في الموضوعات, والحجه في الموضوعات هي البيئه ولكن الصحيح ان الأمر ليس كذلك فان سيره العقلاء الجاربه على حججه أخبار الثقة مطلقه , تشمل الأحكام الشرعيه في الشبهات الموضوعيه والحكميه معاً , فتدل على ان خبر الثقة كما انه حججه في الشبهات الحكميه , كذلك انه حججه في الشبهات الموضوعيه , وهذه السيره العقلانيه الممضاه شرعاً المرتكزه في اعماق النفوس فلا شبهه في انها مطلقه , فخبر الثقة حججه في الموضوعات وكذلك خبر العدل الواحد حججه في الموضوعات . نعم استثنى ذلك في مجموعه من الموارد التي يعتبر فيها شهادة العدلين , او شهاده عدل واحد مع ضم اليمين , او شهاده اربعة اشهود , او شهاده ثلاثه مع ضم شهاده أمرأتين , فهذا ثبت بدليل خاص يخصص ويقييد إطلاق سيره العقلاء بغير هذه الموارد , اما في غير هذه الموارد فلا دليل على عدم حججه خبر الثقة وخبر العدل . واما روايه مسعده بن صدقه [.....والأشياء كلها على هذا حتى تستبين او تقوم به البيئه (1) ] فهي : أولاً : ضعيفه من ناحيه السند . فان مسعده بن صدقه لم يرد توثيقه إلا في أسناد كامل الزيارات , وحيث انه لا يمكن الاعتماد عليه فالروايه ساقطه من ناحيه السند . ثانياً : مضافا الى انها ساقطه من ناحيه الدلاله , فانه ذكر أمثله ثلاثه : ١- {الثوب ولعله سرقة} فانه حكم بحليته من باب يد المسلم وانه اشتراه من المسلم .

ص: ٨١

٢- {أمرأه تحتك لعلها أختك أو رضيعتك} يمكن الحكم بذلك باستصحاب عدم النسب أو عدم الرضاع .

٣- {العبد ولعله حر قهر فيع} هذا محكوم بسوق المسلمين فان سوق المسلمين حجه وهو اشتراه من سوق المسلمين , وسوق المسلمين أماره على انه عبد وان البيع صحيح .

وفي ذيل هذه الروايه [والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيه ] حمل هذه البيه على الشهادتين , وشهادة شاهدين عدلين . والظاهر ان الأمر ليس كذلك فالمراد من البيه مطلق الحجه التي تشمل خبر العدل الواحد وخبر الثقة الواحد , وان البيه معناها اللغوى والعرفى مطلق الحجه , وهى بالمعنى الأصطلاحى عباره عن شهادة الشاهدين العدلين , وهذا المعنى ليس معنى عرفياً للبيه ولا معنى لغوياً , وكذلك ورد فى الآيات والروايات بمعناه اللغوى .

فالنتيجه أنه تثبت المسجديه بخبر العدل الواحد , وكذلك بخبر الثقة الواحد , ولا يحتاج الى البيه او الى الشياخ المفيد للعلم .

## المسأله (٢٥) بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

ذكرنا ان السيره القطعيه للعقلاء قد جرت على حجيه اخبار الثقة , وهذه السيره ممضاه من الشرع ولا رادع لها .

ودعوى : ان روايه مسعده بن صدقه رادعه عن هذه السيره , فان هذه الروايه تدل على ان الأشياء كلها على الأباحه حتى يستبين لك أو تقوم عليه البيه , فمعنى ذلك ان شهاده او اخبار العدل الواحد لا يكفى , او اخبار الثقة لا يكفى , فتكون هذه الروايه رادعه عن السيره فلا تكون السيره حجه فى اخبار الثقة فى الموضوعات , وفى حجيه اخبار العدل الواحد فى الموضوعات .

ص: ٨٢

والجواب عن ذلك :

اولاً : ان الروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الأعتداد عليها .

ثانياً : ان المراد من البيه ليست البيه المصطلحه , وان الحقيقه الشرعيه لم تثبت , والبيه فى مصطلح الشرع أسم لشهاده العدلين وهذا الأصطلاح لم يثبت , والبيه معناها اللغوى والعرفى مطلق الحجه , كما ورد فى الروايات والآيات كما فى قوله تعالى [لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ (١٧)]. المراد من البيه الحجه , او قوله تعالى [وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ (٢٤)]. المراد من البيه مطلق الحجه , وكذا فى قوله تعالى [فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (٣)]. فان المراد من البيه مطلق الحجه , وقد ورد فى الآيات والروايات البيه وليس المراد منها شهاده العدلين فقط .

هذا مضافا الى ان هذا الحصر غير صحيح , لو سلمنا ان المراد من البيه شهاده العدلين فان الحرمة كما تثبت بالبيه , تثبت بالأقرار , وحكم الحاكم , وبالشياخ المفيد للأطمئنان , وبالأستصحاب , وما شاكل ذلك , فان الحرمة كما تثبت بالعلم الوجدانى وبشهاده العدلين تثبت باقرار ذى اليد ايضا وبالشياخ المفيد للأطمئنان ايضا وبأستصحاب عدم التركيه ايضا , وهكذا .. فالحصر الوارد فى الروايه [ الأشياء كلها على ذلك حتى تستبين أو تقوم به البيه ] غير صحيح , فاذا لم يكن حصر فلا مانع من الحكم بان اخبار الثقة حجه وكذلك اخبار العدل الواحد .

ص: ٨٣

١- (١) سورة البيه / الآية ١ .

٢- (٢) سورة البيه / الآية ٤ .

٣- (٣) سورة آل عمران / الآية ١٨٤ .

فالتتيجه ان هذه الروايه على تقدير تسليم سندها لا يمكن ان تكون رادعه عن السيره .

ثم ذكرالماتن (قده) : والظاهر كفايه حكم الحاكم الشرعى .

وهذا مبنى على ان حكم الحاكم فى غير المرافعات والدعاوى هل هو نافذ وحجه او لا يكون حجه ؟ فان قلنا بحجيه حكم الحاكم ونفوذته فهل هو حجه فى المقام او لا يكون حجه فى المقام ؟ فانا بنينا على ثبوت الهلال بحكم الحاكم من جهه صحيحه محمد بن قيس (١) , فان ظاهر الصحيحه هو ان حكم الحاكم نافذ اذا شهد عدلان عند الامام , وذكرنا ان المراد من الامام من بيده الامر , وليس المراد من الأمام الأمام المعصوم (ع) بل شهد عند الأمام شاهدان انهما رأيا الهلال , فاذا حكم الحاكم حكم الأمام بذلك , ففيه عنايه زائده وألاً فالأمام (ع) يقول أفطر اذا شهد شاهدان برؤيه الهلال , فالمراد من الأمام من بيده الأمر وهو يشمل الحاكم الشرعى ايضاً , فمن أجل ذلك بنينا على ان الهلال يثبت بحكم الحاكم الشرعى .

واما فى المقام فهل ثبوت كون هذا المكان مسجداً مورداً لحكم الحاكم الشرعى او انه ليس مورداً لحكم الحاكم ؟ فان حكم الحاكم لايد من ان يكون فى المسائل العامه البلوى والمهمه مثل مسأله ثبوت الهلال وان هذا اليوم يوم العيد او ان هذا اليوم اول يوم من شهر رمضان او حكم الحاكم بالجهاد او ما شاكل ذلك اذا رأى مصلحه فى ذلك , واما فى المقام فهل هو مورد لحكم الحاكم او لا ؟ فاثبات كون ذلك مورداً لحكم الحاكم مشكل . فمن هذه الناحيه لا يمكن الجزم بثبوت كون المكان مسجداً بحكم الحاكم .

ص: ٨٤

المسأله (٢٥) : لو اعتكف في مكان باعتقاد المسجديه او الجامعيه فبان الخلاف تبين البطلان .

الامر واضح فان الاعتكاف لابد ان يكون في مكان يكون مسجدا واقعا ولا يكفى في مشروعيه الاعتكاف المسجد الأعتقادي الخيالي .

المسأله (٢٦) : لا فرق في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجل والمرأه فليس لها الاعتكاف في المكان الذي أعدته للصلاه في بيتها بل ولا في مسجد القبيله ونحوها .

باعتبار ما ورد في الروايات من كون مسجد المرأه بيتها , والظاهر ان نظر الماتن في هذه المسأله ليس من ناحيه الفرق بين الرجل والمرأه في وجوب الاعتكاف في المسجد كما هو الظاهر من تقرير السيد الأستاذ (قده) , فمن الواضح انه لا فرق بينهما , بل ان في بعض الروايات التصريح بذلك كما في صحيحه (داود بن سرحان) (١) فقد صرح بان المرأه مثل الرجل , بل نظر الماتن الى احتمال انه يجوز للمرأه الاعتكاف في بيتها في المكان الذي أعدته للصلاه , فالفرق من هذه الناحيه ونظر الماتن الى هذه الناحيه وهي جواز اعتكاف المرأه في بيتها فان هذا الأحتمال في الرجل غير موجود وفي المرأه موجود , او في مسجد القبيله اذا كان قريباً منها باعتبار انه مناسب لحال المرأه اذا كان المسجد الجامع بعيداً عنها , فنظر الماتن الى الفرق بينهما من هذه الناحيه لا في أصل الاعتكاف فانه لا فرق بينهما .

المسأله (٢٧) : الأقوى صحه اعتكاف الصبي المميز فلا يشترط فيه البلوغ .

ص: ٨٥



الكلام فى مشروعيه عبادات الصبى يقع فى موردين :

الاول : فى العبادات الواجبه كالصلاه والصيام والحج .

الثانى : فى العبادات المستحبه كالاتكاف وصلاته الليل والصوم المستحب وما شاكل ذلك .

اما الكلام فى الاول : فقد استدل جماعه منهم السيد الحكيم (قده) فى المستمسك على مشروعيه عبادات الصبى بان اطلاقات ادله الصلاه والصوم والحج والزكاه تشمل البالغ وغيره , فان هذه الاطلاقات تدل على امرين :

أحدهما : الوجوب . والآخر : المحبويه للفعل .

وحديث رفع القلم عن الصبى يرفع الوجوب فقط . واما اصل المحبويه فهى باقيه , فمن أجل ذلك تكون الصلاه محبوبه للصبى , وهكذا الصوم والحج .

ولكن هذا البيان غير تام , اذ لا شبهه فى ان لهذه الاطلاقات مدلولاً واحداً وهو الوجوب وهو ليس مركباً من ( طلب الفعل والمنع من الترك ) واما المحبويه فهى ملاك الوجوب , فالمصلحه والمحبويه هى ملاك الوجوب , نعم هذه الاطلاقات تدل على الوجوب بالمطابقه وعلى المحبويه بالالتزام , وليست دلالتها على المحبويه فى عرض دلالتها على الوجوب , بل دلالتها بالالتزام , فاذا كان حديث رفع القلم يرفع الوجوب فقد سقطت الدلاله المطابقه ومع سقوطها تسقط الدلاله الألتزاميه ايضاً , فلا طريق لنا الى ان الصلاه محبوبه او الصوم محبوب او الحج محبوب , فلا يمكن اثبات مشروعيه عبادات الصبى بهذه الاطلاقات لان دلالتها على محبويه الصلاه انما هى بالدلاله الألتزاميه وهى تسقط بسقوط الدلاله المطابقه . فبعد سقوط الوجوب لا طريق لنا الى ان الصلاه او الصوم او الحج محبوب .

انما ثبتت مشروعيتها بالروايات الخاصة الداله على أمر الأولياء صبيانهم بالصلاه والصيام ( مروا صبيانكم بالصلاه والصيام ) (1) فان امر شخص لشخص آخر أمر لهذا الشخص فالامر من المولى تعلق بصلاه الصبي وصومه وحجه , وهذا الأمر يدل على المشروعيه .

فالنتيجه ان مشروعيه عبادات الصبي انما هي ثابتة بالروايات الخاصه .

واما المورد الثانى : وهو العبادات المستحبه فان اطلاقها كافيه لمشروعيه العبادات المستحبه على الصبي , فان حديث رفع القلم لا يشمل المستحبات , كما ان حديث الرفع لا يشمل المستحبات وخاص بالأحكام الأثراميه , وأدله العبادات المستحبه مطلقه , وباطلاقها تشمل البالغ وغير البالغ . فهذه العبادات كما انها مستحبه للبالغ كذلك مستحبه لغير البالغ أيضاً .

## المسأله (٢٨) بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

تحصل مما ذكرناه ان مشروعيه عبادات الصبي انما ثبتت من جهه الروايات الخاصه كقولہ (ع) : ( مروا صبيانكم بالصلاه والصيام فى سبع أو ست ) (2) . وهذه الروايات واضحه الدلاله على الأستحباب , ولا يمكن اثبات الأستحباب من اطلاقات ادله العبادات كالصلاه والصيام او الحج وما شاكل ذلك , واما العبادات المستحبه فلا شبهه فى مشروعيتها للصبي كصلاه الليل وما شاكل ذلك , فانه يكفى فى اثبات مشروعيتها اطلاقات تلك الأدله الشامله لعبادات الصبي ولا يكون مقيداً بالبلوغ . فلا مانع من التمسك بادله العبادات المستحبه لاثبات مشروعيتها للصبي أيضاً .

ص: ٨٧

١- (٦) مستدرک الوسائل (النورى) / ج ٣ / ص ١٩ / باب ٤ / ابواب اعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢ , ٣ , ٤ .

٢- (١) مستدرک الوسائل (النورى) / ج ٣ / ص ١٩ / باب ٤ / ابواب اعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢ , ٣ , ٤ .

المسأله (٢٨) : لو إعتكف العبد بدون إذن المولى بطل .

والوجه فى ذلك واضح , لأن العبد ملك للمولى ولا يجوز له ان يتصرف فى ملك المولى إلا بأذنه وتصرفه بدون إذنه محرم ومغوض , فمن اجل ذلك لو اعتكف بدون اذن المولى بطل اعتكافه .

ثم ذكر الماتن (قده) : ولو اعتق فى اثنايه لم يجب عليه اتمامه .

وهذا أيضاً واضح , فان اتمام الاعتكاف غير واجب اذا كان بدون اذن المولى حتى ولو كان فى اليوم الثالث .

ثم ذكر الماتن (قده) : ولو شرع فيه باذن المولى ثم اعتق فى الاثنايه فان كان فى اليوم الاول او الثانى لم يجب عليه الاتمام الا ان يكون من الاعتكاف الواجب وان كان بعد تمام اليومين وجب عليه الثالث وان كان بعد تمام الخمسه وجب السادس .

وهذا ايضا واضح لا اشكال فيه .

المسأله (٢٩) : اذا اذن المولى لعبده فى الاعتكاف جاز له الرجوع عن اذنه ما لم يمض يومان وليس له الرجوع بعد بعدهما لوجوب اتمامه حينئذ .

فقد فصل (قده) بين ان يكون رجوع المولى عن اذنه فى اليوم الاول او الثانى فيجوز له ذلك ( اى الرجوع ) ولا يجوز له الرجوع عن اذنه فى اليوم الثالث , لانه فى اليوم الثالث يكون الاعتكاف واجب على العبد , ولا يجوز ترك الاعتكاف وترك الواجب اطاعه لسيده ومولاه اذ لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق , وأكد على ذلك السيد الاستاذ (قده) على ما فى تقرير بحثه .

وللمناقشه فى ذلك مجال : لان مشروعيه اعتكاف العبد تتوقف على اذن المولى , فاذا لم يأذن المولى او رجع عن اذنه انتهت المشروعيه بانتهاء موجبهاموضوعها , فاذا فرضنا ان الاعتكاف فى اليوم الثالث واجب ووجوبه من جهه مشروعيه هذا الاعتكاف من جهه اذن المولى , فاذا رجع المولى عن اذنه انتفت المشروعيه بانتفاء موضوعها وسببها , وعندئذ لا يكون رفع اليد عن هذا الاعتكاف معصيه لله تعالى حتى يقال بانه ( لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق ) ليس رفع اليد عن الاعتكاف فى اليوم الثالث من العبد عصيان للمولى , بل بطلان الاعتكاف من جهه عدم مشروعيتها من جهه عدم اذن المولى , فانتهاء الوجوب بانتفاء سببه وموضوعه وليس من جهه العصيان لكى يقال انه لا طاعه للمخلوق فى عصيان الخالق . ولا يمكن قياس ذلك بالفرائض اليوميه فانها لا تحتاج الى اذن المولى , فانه يجب على العبد الاتيان بالصلاه ولو منع المولى عن ذلك , ليس لمنع المولى أثر فضلاً عن اذنه , فان الفرائض تكليف ألهى على العبد ولا يتوقف هذا التكليف على اذن المولى ولا يقاس بالاعتكاف ونحوه .

ص: ٨٨

ثم ذكر الماتن (قده) : وكذا لا يجوز له الرجوع اذا كان الاعتكاف واجباً بعد الشروع فيه من العبد .

كما اذا فرضنا ان المولى اذن لعبده ان ينذر الاعتكاف , فصار الاعتكاف واجبا عليه وشرع في هذا الاعتكاف , فذكر الماتن انه لا يجوز للمولى الرجوع في اذنه .

واشكلك عليه السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه : بتقريب ان صحة النذر تتوقف على ان يكون متعلقه راجحاً , ومع رجحانه فالنذر محكوم بالصحة , واما اذا لم يكن راجحاً فلا يكون صحيحاً , وعلى هذا فاذا رجع المولى عن اذنه فلا يكون الاعتكاف راجحاً , واذا لم يكن راجحاً بطل نذره من جهه عدم رجحان متعلقه بقاءً , فلا معصيه للخالق حتى يقال (لا اطاعه للمخلوق في معصيه الخالق ) فان النذر ينتفى بانتفاء موضوعه ومتعلقه لان الرجحان معتبر في صحة النذر , فاذا لم يكن متعلقه راجحاً فالنذر باطل . ونظير ذلك ما ذكره السيد الأستاذ (قده) فيما اذا نذر شخص انه في كل سنه يزور الامام الحسين (ع) في يوم عرفه , ثم بعد ذلك استطاع للحج وجب عليه الحج فلا شبهه في بطلان نذره , لانه اذا وجب عليه الحج صار متعلق النذر مرجوحاً , ومع كونه مرجوحاً بطل نذره من جهه ان متعلقه مرجوحاً , فالسيد الأستاذ (قده) فرق بين ما اذا اذن المولى لعبده بنذر الاعتكاف ثم رجع , وبين ما اذا اذن بالاعتكاف ثم رجع , ففي هذا الفرض فصل بين اليوم الاول والثاني وبين اليوم الثالث , واما في النذر يجوز له الرجوع في اذنه , فاذا رجع بطل نذره من جهه عدم رجحان متعلقه .

والأمر كما افاده السيد الأستاذ (قده) وذلك لما ذكرناه من ان المستفاد من ادله وجوب الوفاء بالنذر , وادله الوفاء بالشرط , وبالعهد , واليمين , وما شاكل ذلك , فان الوارد في هذه الأدله أن شرط الله قبل شرطكم , والمراد من شرط الله هو (حكم الله) اي ان حكم الله قبل حكمكم , فاعتبار وجوب الوفاء بالنذر من قبل العبد حم العبد , وكذا وجوب الوفاء بالشرط او العهد او اليمين , فعندئذ وجوب الوفاء بالنذر مشروط بان لا يكون هناك شرط من الله , فاذا كان هناك حكم من الله فهو رافع له ووارد عليه , يرتفع بارتفاع موضوعه , فلا وجود له لان شرط الله قبل شرطكم , معناه انه لا شرط لكم مع وجود شرط الله تعالى , ولا حكم لكم مع حكم الله تعالى , فوجوب الوفاء بالنذر بصرف وجوب الحج عليه , وكذا في المقام ينتفى وجوب الوفاء بمجرد الرجوع , بمجرد ان متعلقه صار مرجوحاً , كما في النهي الوالد عن نذر ولده فمع نهيه عنه صار متعلقه مرجوحاً , ينتفى نذره بانتفاء رجحان متعلقه .

### المسألة (٣٠) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

ذكر السيد الأستاذ (قده) ان النذر مشروط صحته بكون متعلقه راجحاً , واما اذا رجح المولى عن اذنه صار مرجوحاً , ومعنه ينحل نذره ويبطل ولا شيء عليه , وذكر (قده) نظير ذلك فيما اذا نذر المكلف زياره الحسين (ع) في كل ليله عرفه في كل سنه ثم استطاع لوجوب الحج , فذكر (قده) على ما في تقرير بحثه ان وجوب الحج عليه يوجب مرجوحه النذر وينحل بذلك .

هذا الذي ذكره (قده) مخالف لما ذكره في الأصول : فانه يقع التراحم بين وجوب الوفاء بالنذر ووجوب بالحج , والسيد الماتن (قده) قد فصل بين ان يكون نذره قبل استطاعه وبين ان يكون بعد استطاعه , فان كان نذره قبل استطاعه فيجب عليه الوفاء بالنذر دون وجوب الحج , وان كان بعد استطاعه فيجب عليه الحج . واما السيد الأستاذ (قده) فقد ذكر وجوب الحج مطلقاً بلا فرق بين ان يكون نذره قبل استطاعه او بعد استطاعه , لاهميه وجوب الحج بالنسبه الى وجوب النذر , فان وجوب الحج من احد اركان الاسلام , واهم بكثير بالنسبه الى وجوب الوفاء بالنذر فلا بد من تقديمه عليه , فالتقديم من جهه اهميته مطلقاً , بلا فرق بين ان يكون نذره قبل استطاعه او بعده .

ص: ٩٠

ودعوى : ان وجوب الحج مشروط بالقدره الشرعيه , ووجوب الوفاء بالنذر مشروط بالقدره العقليه .

مدفوعه : فان وجوب الحج مشروط بالقدره التكوينييه المساوقه للعقلية , فان وجوب الحج مشروط بالاستطاعه , والاستطاعه مساوقه للقدره العقليه , فالقدره التكوينييه مساوقه للقدره العقليه . مضافاً الى ان وجوب الوفاء بالنذر لم يكن مشروطاً بالقدره العقليه , وانما هو مشروط بالقدره الشرعيه بمعنى عدم المانع , الأعم من المانع التكويني والمانع المولوى , فان مجرد وجوب شيء آخر في مقابل وجوب الوفاء بالنذر فهو مانع عن وجوب الوفاء بالنذر وهذا المعنى هو المستفاد من الروايات الداله على ان شرط الله قبل شرطكم , فالمستفاد من هذه الروايات ان وجوب الوفاء بالنذر ووجوب الوفاء بالعهد مشروط بعدم المانع , الأعم من عدم المانع التكويني وعدم المانع التشريعي , وثبوت وجوب شرعى مانع مولوى عن وجوب الوفاء بالنذر , فثبوت الحج بعد استطاعه مانع مولوى عن وجوب الوفاء بالنذر .

فالنتيجه ان ما ذكره السيد الأستاذ (قده) في هذه المسأله على ما هو ظاهر عبارته لا ينسجم مع مسلكه (قده) .

المسأله (٣٠) : يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لأقامه الشهاده او لحضور الجماعه اولتشييع الجنازه وان لم يتعين عليه هذه الأمور , وكذا في سائر الضرورات العرفيه او الشرعيه الواجبه او الراجحه سواء كانت متعلقه بامور الدنيا او الآخره .

باعتبار ان هذه المذكورات مما ورد النص عليها . وكل ذلك مما تقدم البحث عنه في ضمن المسائل المتقدمه .

المسأله (٣١) : لو أجنب في المسجد ولم يمكن الأغتسال فيه وجب عليه الخروج ولو لم يخرج بطل اعتكافه لحرمة لبثه فيه .

ص: ٩١

اما وجوب الخروج في صورته عدم التمكن من الأغتسال في المسجد فهو ظاهر , لأنه لا يجوز له المكث في المسجد وهو جنب فيجب عليه الخروج من المسجد . واما اذا تمكن من الأغتسال فيه فهل يجب عليه الخروج أيضاً اولاً يجب ؟ فلا بد من ملاحظه مقدار الخروج من المسجد , فان كان اقل من مقدار الغسل مثلاً ان الغسل يشغل من الزمن بمقدار عشر دقائق , وان الخروج يشغل من الزمن خمس دقائق فعندئذ يجب عليه الخروج , فان المكث الزائد على مقدار الخروج غير جائز , واما اذا كان مساوياً او كان زمان الغسل اقل من زمان الخروج , فعندئذ لا يجب عليه الخروج , ويجوز له الأغتسال في المسجد , بل يجب عليه الأغتسال في المسجد اذا كان زمان الخروج اكثر من زمان الغسل . بل قيل : انه في صورته التساوى لا يجوز له الخروج ايضاً , فان الخروج عن المسجد انما يجوز للضرورة وفي هذا الفرض ليست هناك ضروره للخروج , فانه متمكن من الغسل في المسجد , ومع تمكنه من الغسل في المسجد في زمان يكون مساوياً لزمان الخروج فليس الخروج ضرورياً , فاذا لم يكن ضرورياً فلا يجوز الخروج .

واما ما ذكره الماتن (قده) من انه اذا لم يخرج بطل اعتكافه لان مكثه في المسجد حرام , والحرام لا يمكن ان يكون مصداقاً للواجب , والمكث هو حقيقه الاعتكاف , فاذا كان المكث حراماً فلا يكون مصداقاً للمأمور به , ولا ينطبق عليه المأمور به , فمن هذه الجهه يكون اعتكافه باطلاً .

وأستشكل على ذلك السيد الأستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه : فان بطلان الاعتكاف باحد الأمرين :

أولاً : من جهه وجود المانع .

ثانياً : من جهه ترك الجزء او الشرط متعمداً .

اما المانع ففي المقام غير موجود , فان مجرد ارتكاب الحرام اذا لم يكن مانعاً فلا يكون مبطلاً للاعتكاف , كما اذا كذب او قام بغيبه شخص باظهار عيوبه , فانه ارتكب محرماً ومع ذلك لا يكون اعتكافه باطلاً , فالمبطل هو ايجاد المانع عن الاعتكاف , فاذا أوجد المانع فهو مبطل له , ومجرد ارتكاب الحرام في المسجد لا يكون مانعاً عن الاعتكاف , فلا يكون اعتكافه باطلاً , فمكته الزائد في المسجد وان كان حراماً إلا انه لا يكون مانعاً عن صحه الاعتكاف .هكذا ذكره (قده) , ولكن صحيح ان المكث في المسجد حرامٌ وليس بمانع إلا ان الحرام باعتبار انه لا يمكن ان يكون مصداقاً للمأمور به فالبطان من هذه الناحيه , فان الاعتكاف المأمور به لا- يمكن ان ينطبق على الفرد المحرم , والمفروض ان مكته في المسجد محرم , فاذا كان مكته في المسجد محرم فلا ينطبق عليه الاعتكاف المأمور به فيحكم بالفساد . فالفساد من هذه الناحيه لا من ناحيه وجود المانع .

واما ترك الجزء او ترك الشرط ففيه تفصيل نتكلم فيه ان شاء الله تعالى .

### المسأله (٣٢) بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

ذكر السيد الأستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه ان بطلان الاعتكاف باحد امرين :

اما بايجاد المانع , او بترك جزء او شرط عالمياً ملتفتاً . او بغير عمد وهو في بعض الموارد .

اما الأول فهو لم يتحقق , لان ارتكاب الحرام لا يوجب البطلان طالما لم يكن مانعاً , كما لو اغتاب احداً , او كذب , او هتك مؤمناً , او ما شاكل ذلك . فانه ارتكب محرماً ولكنه لا يوجب بطلان الاعتكاف , وكذلك بقاءه في المسجد جنباً فانه محرم ولكنه لا يوجب بطلان الاعتكاف لانه ليس بمانع ,

ص: ٩٣

ولكن ذكرنا ان بقاءه ومكته في المسجد وان لم يكن موجباً لبطلان الاعتكاف من جهه انه مانع , بل من جهه انه محرم فلا- يمكن انطباق الاعتكاف المأمور به عليه , فمن هذه الناحيه موجب لبطلان الاعتكاف فانه ليس مصداقاً للاعتكاف المأمور به , فان المبعوض لا يمكن ان يكون مصداقاً للمحبوب .

واما ترك الجزء او الشرط : فقد ذكر (قده) انه لا بد من التفصيل في المقام , فان حقيقه الاعتكاف هو المكث في المسجد ثلاثه ايام , وظاهر هذا الدليل استمرار المكث في المسجد ليلاً ونهاراً الى ان يتم ثلاثه ايام و ولكن قد ورد عليه الأستثناء بجواز الخروج من المسجد عند الضروره العرفيه او الشرعيه او لأجل تشييع الجنازه او لأجل الشهاده او لأجل عياده المريض او ما شاكل ذلك , فهذا المقدار ليس جزءاً من الاعتكاف , وكذلك الحال في الجنب فانه اذا تمكن من الغسل في المسجد بمقدار زمان الغسل وما يتوقف عليه من المقدمات كتحصيل الماء او غير ذلك من المقدمات , بمقدار هذا الزمان لا يكون جزءاً من الاعتكاف , فاذا فرضنا ان اعتكافه في مسجد الكوفه وتحصيل الماء من النهر بحاجه الى وقت - مثلاً - نصف ساعه اذا ذهب الى النهر واغتسل فيه ثم رجع الى المسجد , او ان يبعث شخصاً آخر ليجلب الماء له ويغتسل به يحتاج الى وقت مقداره نصف ساعه , فهذا المقدار من الوقت (نصف ساعه) ليس جزءاً للاعتكاف , ويجب على الجنب ان يخرج من المسجد وينتظر الى وقت المجيء بالماء , لان بقاءه في المسجد وان لم يكن جزءاً للاعتكاف ولكنه محرم , واما اذا ذهب الى النهر بنفسه واغتسل ثم ذهب الى مكان آخر لقضاء حاجه او للأكل او الشرب وهذا يستغرق من الوقت اكثر من نصف ساعه , فهذا الزائد يوجب بطلان الاعتكاف , لانه ترك جزءاً من الاعتكاف عمداً , وترك الجزء موجب للبطلان , لان المستثنى بمقدار نصف ساعه دون الأكثر من ذلك .

ص: ٩٤

هذا الذى ذكره (فده) صحيح . وانما الكلام فى ان الجنب اذا ارسل شخصاً لجلب الماء, ويجب عليه الخروج من المسجد والانتظار خارجه , فذكر انه اذا بقى فى المسجد فمكثه فى المسجد حرام ولكنه لا يوجب بطلان الاعتكاف لانه ليس مصداقاً للأعتكاف .

وهذا لا يخلو عن اشكال , فان من يجوز له الخروج من المسجد انما لحاجه ضروريه عرفيه او شرعيه , فاذا فرضنا انه لم يخرج ومكث فى المسجد فهل هذا المكث ليس جزءاً من الاعتكاف باعتبار انه يجوز له الخروج من المسجد لاجل حاجه ضروريه بمقدار نصف ساعه او اقل او اكثر, فاذا لم يخرج وبقى فى المسجد فلا شبهه فى ان هذا المكث جزء الاعتكاف , وان كان يجوز له تركه والخروج من المسجد لتشييع جنازه او شهاده او عياده مريض او ما شاكل ذلك بمقدار نصف ساعه , واما اذا لم يخرج فلا شبهه فى ان المكث فى المسجد جزء الاعتكاف , وكذلك الحال فى الجنب فيجب عليه الخروج من المسجد , واما اذا عصى ولم يخرج من المسجد ومكث فيه , فهذا المكث لو لم يكن جنباً فلا شبهه فى انه جزء الاعتكاف , ولكنه اذا صار حراماً فلا يكون مصداقاً له من جهه حرمة و ميغوضيته . ومن أجل ذلك لا يبعد الحكم بالبطلان اذا لم يخرج من المسجد وينتظر خارج المسجد. وفى هذا الفرض ( اذا لم يخرج وبقى فى المسجد ينتظر وار تكب الحرام ) ذكر السيد الأستاذ (فده) انه لا يوجب البطلان لان هذا الوقت مستثنى ويجوز له ترك الاعتكاف فيه , والمكث فى هذا الوقت ليس جزء الاعتكاف ,

ولكن اتمام ذلك مشكل كما هو الحال فى سائر الضروريات , فيجوز له الخروج بمقدار نصف ساعه فاذا لم يخرج فلا شبهه فى ان مكثه فى المسجد جزء الاعتكاف .

المسأله (٣٢) : اذا غصب مكاناً من المسجد سبق اليه غيره بان ازاله وجلس فيه فالاقوى بطلان اعتكافه , وكذا اذا جلس على فراش مغصوب .

وهذا مبنى على ان جلوسه فى المسجد للصلاه او لقراءه القرآن او ما شاكل ذلك من الاعمال العباديه يوجب ثبوت حقه فى هذا المكان , واذا زاحمه غيره وازاله عن هذا المكان وجلس فيه فقد تصرف فى حقه , وحيث ان التصرف فى حقه غير جائز فمكثه فى هذا المكان محرم لانه تصرف فى حق الغير ومبغوض ولا يكون مصداقاً للواجب ولا يكون مصداقاً للاعتكاف المأمور به , فلا محاله يكون اعتكافه باطلاً .

واما اذا قلنا انه لا يوجب حدوث حق له , ولكن لا يجوز مزاحمته تكليفاً , فاذا سبقه غيره الى مكان فى المسجد للصلاه او نحوها فلا يجوز مزاحمته تكليفاً , واما اذا ازاله وجلس فيه فعبادته صحيحه , وليس جلوسه حراماً بل ازالته حرامٌ لا تجوزه واما بعد الأزاله فالمقام مباح يجوز له الجلوس فيه والصلاه والاعتكاف وغير ذلك .

الظاهر ان الأمر الثانى هو الصحيح , وان مجرد جلوسه فيه لا يوجب اثبات حق له فيه , فحيث لا يجوز التصرف فيه اذا ازاله وجلس فيه , فهو تصرف فى حقه وجلوسه محرم , ليس الأمر كذلك وهو بحاجة الى دليل ولا دليل على ذلك ,

وقد استدل على ذلك بجمله من الروايات :

منها : مرسله محمد بن اسماعيل عن ابي عبد الله (ع) : قال : فقلت نكون بمكة او بالمدينه او الحيره او المواضع التى يرمى فيها الفضل فربما خرج الرجل يتوضأ فيجىء آخر فيصير مكانه , فقال : من سبق الى موضع فهو احق به يومه وليلته . (١)

ص : ٩٦



قد يستدل بهذه الروايه على ان من سبق الى مكان فهو احق به , لانه يوجب حدوث حق له فيه .

ولكن الروايه ضعيفه من ناحيه الأرسال فلا يمكن الأعتداد عليها , مضافاً الى ان الأخذ بدلالاتها مشكل , فان قوله (أحق به يومه وليلته ) لا يلتزم به أحد , فانه طالما يوجد في هذا المكان فله حق فيه , واما اذا رفع اليد عن هذا المكان فلا يبقى حقه فيه واما انه يبقى حقه يومه وليلته فهذا مما لم يقل به أحد , بل هو خلاف المرتكز في الأذهان . فان المرتكز ان من اخذ مكاناً في المسجد فله حق فيه طالما هو فيه واما اذا تركه فلا حق له فيه فيجوز لكل احد الجلوس فيه للصلاه او لقراءه القرآن وغيرهما لهذا لا يمكن الالتزام بدلاله هذه الروايه .

فالنتيجه ان هذه الروايه ضعيفه السند والروايه .

ومنها : روايه طلحه بن زيد عن ابي عبد الله (ع) : قال : قال امير المؤمنين (ع) : سوق المسلمين كمسجدهم , فمن سبق الى مكان فهو احق به الى الليل , وكان لا يأخذ على بيوت السوق كراء . (1)

فان هذه الروايه تدل على ان سوق المسلمين كمسجدهم , فمن سبق اليه فهو احق به الى الليل , وهذا مطابق للمتعرف باعتبار ان السوق باق الى الليل لاعمال التجاره وهذا امر متعارف , وفي المسجد كذلك فمن سبق اليه فهو احق به الى ان يرفع اليد عن المكان فيجوز لغيره الصلاه فيه , لانه يبقى الى الليل فانه لا ينطبق في المسجد كما انطبق في السوق .

ص: ٩٧

.Your browser does not support the audio tag

كان كلامنا فى احقيه السابق فى المسجد او فى السوق من الله , هل هو حق شرعى كحق الاختصاص مانع من تصرف الغير فيه كالمملك او انه ليس بحق شرعى وانما لا تجوز مزاحمه السابق اليه , فيه قولان فى المسأله , وتقدم ان الظاهر منهما هو الثانى , وانه لا تجوز مزاحمه السابق لانه يحدث له حق شرعى كحق الاختصاص , فلا يجوز التصرف فيه الا باذنه كما لو كان المكان ملكاً له , وقد استدل على ذلك بجمله من الروايات : منها : مرسله اسماعيل بن بزيع , وذكرنا ان هذه الروايه ضعيفه من ناحيه السند والدلاله , فان فيها قوله ( فهو احق به يومه وليلته ) وهذا غير محتمل , فان من صلى فى مكان من المسجد معناه انه لا يجوز لغيره ان يصلى فيه بعد تركه المكان ليومه وليلته , وهذا غير محتمل , فمن اجل ذلك لا يمكن الأخذ بهذه الروايه لا سنداً ولا دلاله .

ومنها : روايه طلحه بن زيد وفيها ورد ( سوق المسلمين كمسجدهم , فمن سبق الى مكان فهو احق به الى الليل ) اما سند هذه الروايه فالظاهر ان الروايه معتبره , فان الشيخ (رض) ذكر عند ترجمه (طلحه بن زيد) ان له كتاباً معتبراً , وهذا التعبير من الشيخ يدل على انه يعتمد روايه كتابه , وانه يرى انه ثق , وهو عباره اخرى عن توثيقه , ويؤيد ذلك وروده فى اسناد كتاب كامل الزيارات واسناد التفسير المنسوب الى على بن ابراهيم القمى . وكيفما كان فالروايه لا بأس بها سنداً وكذلك لا بأس بها دلاله . فان التقدير الى الليل فهو حسب المتعارف فان السوق مفتوح ومشغول بالعمل الى الليل وغالباً السوق كذلك , فالتقدير هو حسب الغالب والمتعارف ولا مانع منه , واما فى المسجد فحسب الحاجه فلو صلى فى مكان او يقرأ القرآن فى مكان طالما يكون مشغولاً بالعباده فهو احق به ولا يجوز مزاحمته , واما اذا تركه ورفع اليد عنه وذهب فقد انتهت احقيته , فلا حق له بعد ذلك , او انه ازاله عن المكان جبراً , فان ازالته وان كانت لا تجوز وهو ارتكب معصيه الا انه بعد ازاله اذا جلس فى المكان او جلس شخص آخر فيه فلا اشكال فيه , فالمراد من كونه احق به هو ( اولى به ) مادام انه موجود فيه فهو اولى به , لانه يحدث له حقاً شرعياً كحق الاختصاص ونحوه ,

ص: ٩٨

ونظير ذلك مضمون ما ورد فى الروايات ( ان اولى الناس بميراثه اولى الناس بصلاته ) (١) بالنسبه الى اولياء الميت , فلا يجوز لغير الاولياء ان تزاحم الاولياء فى الصلاه على الميت , واما اذا لم يصل الولي على الميت فيجوز لغيره الصلاه عليه , فلا حاجه الى الاذن وانه مبنى على الاحتياط , فمزاحمته لا تجوز . فمعنى كونه احق به انه اولى به طالما هو موجود فيه , واما اذا ذهب فقد انتهت احقيته بانتفاء الموضوع وعندئذ يجوز لغيره الانتفاع به .

وهنا روايه ثالثة : وهى مرسله ابن ابي عمير وقد ورد فى هذه المرسله نفس المضمون الوارد فى روايه طلحه بن زيد ( سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق الى مكان فهو احق به الى الليل ) (٢) . يعنى اذا سبق الى السوق كان له مثل المسجد , فان هذه الروايه بحسب الدلاله واضحه , ولا تدل على انه يحدث له حقاً شرعياً , ولا تدل الا على انه اولى بهذا المكان واحق به طالما انه موجوداً لا مطلقاً , الا ان هذه الروايه من جهه السند يشكل العمل بها , الا اذا قلنا بان مراسيل ابن ابي عمير كمسانيده كما هو المعروف والمشهور بين الاصحاب , بدعوى انه لا يروى الا عن ثق , وذكر السيد الاستاذ (قده) ان منشأ هذا القول هو اجتهاد الشيخ (رض) وانه ( لا يروى الا عن ثق ) وهى مبنيه على الحدس والاجتهاد منه (رض) وليست مبنيه على الحس فلو كانت مبنيه على الحس لامكن اعتبارها اذا كان فى اكثر الموارد لا يروى الا عن ثق , واما روايته عن غير الثقه فشاذ ونادر , فاذا فرضنا ان روايته عن الثقه بنسبه (٩٠٪) وروايتها عن غير الثقه بنسبه (١٠٪) فعلى هذا فبحساب الاحتمالات اذا شككنا فى روايه انه يروى عن الثقه او انه لا يروى عن الثقه فلا مانع من الحاقه بالغالب اذا كان الغالب موجبا للثبوت او الوثوق والاطمئنان .

ص: ٩٩

١- (١) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٣٣٠ / باب ٢٣ / ابواب من يصح منه الصوم / الحديث ٥ .

٢- (٢) الوسائل (آل البيت) / ج ١٧ / ص ٤٠٥ / باب ١٧ / ابواب آداب التجاره / الحديث ١ .

لكن هذه الشهادة لما كانت مبنيه على الاجتهاد والحدس فلا اثر لها , مضافاً الى ان ابن ابي عمير روى عن الضعفاء ايضاً في عدد من الموارد . وكيفما كان فالروايه ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها .

ثم ذكر الماتن (قده) : وكذا اذا جلس على الفراش المغصوب .

وقد اشكل عليه السيد الاستاذ (قد) : بانه لا وجه للبطلان فان الجلوس على الفراش المغصوب وان كان محرماً الا انه غير المكث في المسجد , والمكث في المسجد غير حقيقه الاعتكاف وان كانا متلازمين , ولكن الحرمة لا تسرى من احد المتلازمين الى الملازم الآخر , فلا مانع من الحكم بصحة الاعتكاف وان ارتكب محرماً من جهة الجلوس على الفراش المغصوب , وهذا نظير من اعتكف بلباس مغصوب فان تصرفه فيه محرم ومع ذلك لا يضر بصحة الاعتكاف .

ثم ذكر الماتن (قده) : بل الاحوط الاجتناب عن الجلوس على ارض المسجد المفروش بتراب مغصوب على وجه لا يمكن ازالته .

ذكر الماتن ان الاحوط بطلان اعتكافه , وان الاحوط الاجتناب عن الجلوس على التراب المغصوب المفروش في المسجد وكذلك الأجر .

وذكر السيد الاستاذ (قده) : انه ذكرنا ان المال اذا تلف سقط عن المملكه والماليه , فالتصرف الحرام انما موضوعه المال , فلا يجوز التصرف في مال المسلم , واما اذا سقط عن الماليه كما اذا غضب تراب شخص او غضب آجره وفرش به المسجد او البيت فانه قد اتلف مال الغير فلا شبهه في انه ضامن بعد الاتلاف , وهل يجوز تصرفه بهذا المال بعد اتلافه ؟ او تصرف شخص آخر به ؟ سيأتي الكلام عنه ان شاء الله تعالى .

ص: ١٠٠

Your browser does not support the audio tag.

تقدم الكلام فى ما ذكره الماتن (قد) من انه اذا ازال شخصاً من مكان وجلس فى مكانه بطل اعتكافه , وكذلك اذا جلس على فراش مغصوب ,

ولكن ذكرنا انه لا وجه للبطلان فى كلتا المسألتين , اما المسأله الاولى فان مجرد جلوس الشخص فى مكان معين لا يحدث له حقاً شرعياً كحق الاختصاص او ما شاكل ذلك , غاية الامر انه اولى بهذا المكان طالما هو موجود فيه , واما اذا ذهب فلا حق له اصلاً , واما اذا ازاله عن هذا المكان فالازاله محرمة وهو آثم ولكنه اذا جلس فى المكان لم يتصرف فى حقه وجلوسه مباح ولا شىء عليه واعتكافه صحيح , واما فى المسأله الثانيه فهو يختلف فان تصرفه فى الفرش المغصوب حرام واما تصرفه فى المسجد ومكثه فيه فليس بمحرم , وفرق بينهما فان مكثه على الفرش مباشره واما مكثه فى المسجد فبالواسطه وبغير المباشره فحرمه احدهما لا تسرى الى الآخر , فحرمه التصرف فى الفرش المغصوب لا تسرى الى اللبث فى المسجد والمكث فيه , وما ذكره الماتن (قده) لا يمكن المساعدة عليه .

ثم ذكر الماتن (قده) ان المسجد اذا كان مفروشاً بتراب او آجر مغصوب ولا يمكن ازالته فاحتاط بعدم الجلوس عليها , واما اذا امكن ازلتها فحالها حال الفرش فلا يجوز الجلوس عليها واذا جلس فاعتكافه باطل كما ان اعتكافه باطل اذا جلس على الفرش المغصوب , ولهذا قيّد بعدم التمكن من ازلتها عن المسجد او ان ازلتها من المسجد تؤدى الى تلفها وسقوط قيمتها الماليه ولا يبذل المال بازائها . وهنا مسألتان :

ص: ١٠١

المسأله الاولى : اذا عدّ هذا المال ( الآجر او التراب المغصوب المفروش به المسجد ) تالفاً بنظر العرف , ومع تلفها فتسقط ماليتها , ولا يبذل العقلاء المال بازائها .

المسأله الثانيه : ان الغاصب اذا كان ضامناً لها مع التلف , فاذا كانت قيمته فيضمن قيمه , واذا كانت مثليه فيضمن المثل , فهل يكون التالف من هذه الاشياء ملكاً للغاصب وخرج عن ملكيه المالك باعتبار ان المالك يملك بدلها ؟ واذا ملك بدل هذه الاشياء من قيمه او المثل فتنتقل هذه الاشياء الى ملك الغاصب لكن لا ماليه لها بل مجرد ملك لها , او متعلق لحق الغاصب فلا يجوز التصرف فيها ومزاحمه الغاصب فيها .

اما المسأله الاولى : فقد ذكر السيد الاستاذ (قده) على ما فى تقرير بحثه ان هذه الاشياء اذا عدّت تالفه عند العرف سقطت ملكيتها وماليتها معاً , فلا ماليه لها ولا ملكيه وخرجت عن ملك المالك .

الظاهر ان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره فى بحث الفقه من المكاسب , من انه فرق بين الملكيه والماليه , وسقوط الماليه لا يستلزم سقوط الملكيه فيمكن ان يكون الشىء مملوكاً ولا ماليه له , كحبه من الحنطه فانها مملوكه ولا ماهيه لها , او كأس من الماء بالقرب من النهر فانه مالك له وليس له ماليه ولا يبذل المال بازائه , فالتفكيك بين الملكيه والماليه واضح , فاذا تلفت هذه الاشياء وعدّت تالفه بنظر العرف سقطت ماليتها , واما حرمه التصرف فموضوعها المال وليس الملك , فاذا سقطت عن الماليه فيجوز التصرف فيها , كما اذا وقعت دار الشخص فى الطريق واصبحت شارعاً بامر من الحكومه او بستاناً او ما شاكل ذلك فقد خرجت عن الماليه ولكن ملكيتها باقيه فاذا عادت فالمالك يبقئ مالكاً لهذه الدار , ولهذا يجوز التصرف فى هذا الشارع بالمشى والجلوس فيه ولا يكون محرماً , لانها سقطت عن الماليه

ص: ١٠٢

واما هنا فقد ذكر (فده) انها سقطت عن الملكيه ايضاً وتبقى متعلقه لحقه , كما لو مات حيوانه فانه لا مال له ولا ملكيه ولكنه متعلق لحقه , فلا تجوز مزاحمته فيه , وكذلك اذا انكسر اناه فالكسور متعلق لحقه فلا- يجوز مزاحمته فيه . ولكن الظاهر انه مخالف لما ذكره في بحث المكاسب من ان سقوط الماله لا يستلزم سقوط الملكيه حتى وان وقعت داره في الشارع والملكيه تبقى واذا عاد الشارع عما عليه فهذا المقدار من الارض ملك له ولا يخرج عن ملكيته .

واما المسأله الثانيه : فاذا كان الغاصب ضامناً للتالف من المثل او القيمه فالظاهر ان المال التالف صار ملكاً للغاصب , اذ لا يمكن ان يبقى في ملك المالك لانه جمع بين العوضين معاً , فاذا ملك المالك بدل ماله من المثل او القيمه فالمال يخرج عن ملكه ويصير ملك للغاصب وان لم تكن له مال له , فلا يجوز التصرف فيه الا باذنه اذا قلنا ان جواز التصرف منوط بالملك , ولكن الامر ليس كذلك فان جواز التصرف وحرمة التصرف منوط بالمال , اذا كان مالاً فلا يجوز التصرف فيه الا باذن المالك , واما اذا لم يكن له مال له كحبه من الحنطه فلا يمنع من التصرف فيه ولا يكون التصرف فيه حراماً لعدم الدليل , فان الدليل دل على حرمة التصرف في مال الغير ولم يرد في اي دليل ان حرمة التصرف في ملك الغير , فالنتيجه ان البديل اذا انتقل الى المالك فالمبديل ينتقل الى الغاصب ويكون ملكاً له .

المسأله (٣٣) : اذا جلس على المغصوب ناسياً او جاهلاً او مكرهاً او مضطراً لم يبطل اعتكافه .

اما في فرض النسيان فلا شبهه فيه لما ذكرناه من ان الناسى خارج من عمومات الأدله ومستثنى منها , فاذا نسي ان هذا المكان مغسوب فهو حلال له واقعاً ومكثه فيه وتصرفه فيه حلال واقعاً , كما اذا نسي ان هذا الماء مغسوب وتوضأ به فلا شبهه ان وضوئه صحيح او اغتسل فيه فلا شبهه ان غسله صحيح , وكذا الحال في المكروه اذا كان مكرهاً على ارتكاب حرام او ترك واجب فلا شبهه انه يجوز له ذلك واقعاً وهو ايضا مستثنى من اطلاقات ادله التحريم , وكذلك المضطر , فالناسى والمكروه والمضطر والخاطيء والغافل كل ذلك خارج من اطلاقات الادله ومستثناه من الادله في الواقع , واما الجاهل فان كان جهله مركباً فهو داخل في الغافل فلا يكون مكلفاً بشيء وهو غافل حقيقه واطلاق الجهل المركب عليه مسامحه اذ لا معنى لكون الجهل مركباً , واما اذا كان جهله بسيطاً فان كان مقصراً فوظيفته وجوب الاحتياط والواقع منجز , فان كان الماء في الواقع مغسوباً فحرمة منجزه عليه ويجب عليه الاحتياط وترك الموضوع به ولو توضأ به فلا شبهه في بطلان وضوئه , فان كان جهله عن تقصير فلا شبهه في وجوب الاحتياط عليه ولا يجوز له التصرف في مشكوك الغصبيه كالماء والارض او ما شاكل ذلك , واما اذا كان جهله عن قصور فالمرجع الاصول المؤمته كاصاله البراءه او الاستصحاب او ما شاكل ذلك كقاعده اليد ونحو ذلك , ففي مثل ذلك هل يمكن الحكم بالصحة ؟ كما اذا كان جهله بان هذا الماء مغسوب , فهذا الجهل جهل بسيط ولكن من غير تقصير بل عن قصور فلو كان هذا الماء في الواقع مغسوباً لم تكن حرمة منجزه عليه فهل يصح الموضوع به او لا يصح ؟

المعروف والمشهور بين الاصحاب صحه الوضوء به , بل قد ادعى عليه الاجماع , ولكن اشكل عليه السيد الاستاذ(قده) بما سيأتي الكلام عنه .

#### المسأله (٣٤) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

ذكرنا ان الجهل اذا كان مركباً فهو في الحقيقه غافل فلا يكون مكلفاً بشيء , فان الغافل والناسى والمضطر والمكروه والخاطيء خارج عن عموام ادله التكليف ومن المستثنيات ولا يكونوا مكلفين في الواقع واما الجاهل اذا كان بسيطاً فان كان مقصراً فلا شبهه في انه مكلف في الواقع على تقدير ثبوته كما اذا كانت الشبهه قبل الفحص فان احتمال التكليف منجز ولا يمكن له التمسك باصالة المؤمن فيجب عليه الاحتياط في المقام , فلا يجوز له ارتكاب الجلوس في مشكوك الغصبيه او الوضوء او الغسل بالماء المشكوك الغصبيه او ما شاكل ذلك , واما اذا كان جهله عن قصور لا عن تقصير فلا يكون الواقع منجزاً عليه من جهه الاصول المؤمنه التي هي مانعه عن تنجز الحكم الواقعي في الواقع على تقدير ثبوته , كما اذا شككنا في ماء انه مغضوب او مباح ففي مثل ذلك اذا فرضنا انه لا مانع من الرجوع الى اصله البراهه عن حرمة او استصحاب عدم كونه ملكاً لغيره ففي مثل ذلك فالحرمة الواقعيه على تقدير ثبوتها لا تكون منجزه فلا يجب عليه الاحتياط .

وهل هذه الحرمة غير المنجزه مانعه عن صحه الوضوء ؟ فاذا توضحاً بهذا الماء فهل وضوئه فاسد او انه صحيح ؟ المعروف والمشهور بين الاصحاب ان وضوئه صحيح فالجاهل مثل الناسى , فكما ان وضوء الناسى من هذا الماء صحيح فكذلك وضوء الجاهل صحيح , بل قد ادعى عليه الاجماع ايضاً .

ص: ١٠٥

واشكل عليه السيد الاستاذ (قده) : انه لا مجال لدعوى الاجماع في المقام فان المسأله منبنيه على القواعد العقلية والشرعية ولا مجال لدعوى الاجماع فيها , ولو كان هناك اجماع فمدركه القواعد , وليس اجماعاً تعديداً , وكيفما كان فلا أثر لدعوى الاجماع . واما ان المسأله هل هي من مسأله النهي في العبادات او انها من مسأله اجتماع الامر والنهي ؟ ذهب المحقق صاحب الكفايه (قده) الى انها من مسأله الامر والنهي وليست من مسأله النهي عن العبادات , ولكن ذكر السيد الاستاذ (قده) انها من مسأله النهي في العبادات .

والظاهر ان الصحيح هو ما ذكره المحقق صاحب الكفايه (قده) : فان المال المشكوك الغصبيه لا نعلم انه مغضوب او مباح , فاذا توضحاً من هذا الماء نظير الارض مشكوكه الغصبيه فان الصلاة فيها صحيحه او فاسده , فالمسأله بين الامر بالصلاه والنهي عن الغضب لا محاله من مساله اجتماع الامر والنهي , وفي المقام بين الامر بالوضوء والنهي عن الغضب اذا كان في الواقع مغضوباً , وليس النهي متعلقاً بالعباده مباشره كما هو الحال في مساله النهي عن العبادات, فان النهي متعلق بالعباده مباشره , واما في المقام فالنهي تعلق بالتصرف الغصبي ولم يتعلق بالعبادات مباشره , واما تعلق النهي بالوضوء فمن جهه انه مصداق للغضب , فالمساله من اجتماع الامر والنهي .

الأ- ان الظاهر انه لا ثمره بين كون المساله من مساله اجتماع الامر والنهي او من مساله النهي في العباده , وعلى كلا التقديرين فالوضوء من هذا الماء منهي عنه وحرام اذا كان في الواقع مغضوباً , على تقدير حرمة التصرف في هذا الماء . وذكر السيد الاستاذ (قده) : ان المانع من صحه العباده والوضوء من هذا الماء هو ان المانع الحرمة الواقعيه الفعلية وان لم تكن منجزه في الواقع باعتبار ان الحرام لا يكون مصداقاً للواجب , وليس المانع عدم قصد القربه لامكان التقرب في المقام فان المانع عن التقرب انما هو الحرمة المنجزه والحرمة غير منجزه , وكذلك ليس المانع هو الحرمة المنجزه بل المانع هو الحرمة الفعلية وان لم تكن منجزه باعتبار ان الحرام لا- يمكن ان يكون مصداقاً للواجب , فمانعيه الحرمة لا- تتوقف على العلم بها وعلى كونها منجزه , نعم في باب التراحم المانعيه منوطه بالعلم بالحرمة , فاذا وقع التراحم بين الحرام والواجب , او بين الواجبين او بين الحرامين فالتراحم منوط بالعلم بالوجوب او العلم بالحرمة , واما اذا كان جاهلاً بخرمة احدهما فلا تراحم في البين واما في باب التعارض فلا يعتبر ذلك فلا تكون المانعيه مشروطه بالعلم بها فالحرمة الواقعيه الفعلية مانعه وان لم يعلم بها , وان لم تكن منجزه فهي مانعه .

ص: ١٠٦

ثم ذكر السيد الاستاذ (قده) : انه لا فرق في ذلك بين الواجب العبادى والواجب التوصلى , فاذا اطعم شخص زوجته من مال مغصوب لم تسقط نفقتها عن ذمته فانه ليس مصداق للانفاق الواجب على الزوج فلا يجزى .

وما ذكره السيد الاستاذ (قده) قابل للمناقشه : فان الحرمة اذا لم تكن منجزه فلا أثر لها ووجودها كالعدم , فان الاصول المؤمنة تجرى فى المقام وهى مانعه عن تنجزها , فاذا لم تكن منجزه لم تكن المفسده الموجوده فى متعلقها منجزه , فالمفسده اذا لم تكن منجزه فلا أثر لها ووجودها كالعدم , وكذلك الحرمة فمثل هذه الحرمة لا تصلح مانعه عن انطباق المأمور به على الفرد الماتى به , والفرد الماتى به وان كان فى الواقع حراما ولكن حرمة لا اثر لها ووجودها كالعدم , ومثل هذه الحرمة لا تصلح ان تكون مانعه , فاذا لم يكن لها اى اثر فكيف تكون مانعه عن انطباق المأمور به على الفرد الماتى به فى الخارج .

واما ما ذكره (قده) فى الانفاق فالظاهر الامر ليس كذلك فان الزوج اذا غضب مالا واطعم زوجته به فهو ضامن لهذا المال بالمثل او القيمة , ومع ضمانه له فهو يملك المال التالف , فاذا كان مالكاً فيسقط عن ذمته الانفاق , والانفاق ليس مصداقا للحرام فان ذمته مشغوله بالمثل او القيمة ومع اشتغالها بمثل هذا المال او قيمته فهذا المال خرج عن ملك المالك ودخل فى ملك الغاصب , وعندئذ لا مانع من كونه مصداقا للانفاق وسقوط ذمته عن الانفاق .

فالنتيجة ان ما ذكره (قده) قابل للمناقشه فان الحرمة اذا لم تكن منجزه فمجرد وجودها فى الواقع لا اثر له , ووجودها كالعدم ولا تصلح ان تكون مانعه عن الانطباق .



واما ما ذكره الماتن (قده) من انه اذا جلس على المغصوب ناسيا او جاهلا- فهذا مبنى على مسلكه (قده) من ان الجلوس على المغصوب مبطل للاعتكاف , واما بناءً على ما ذكرناه من انه لا يكون مبطلا للاعتكاف فالجلوس عالما عامدا لا يكون مبطلا للاعتكاف فضلا عن كونه ناسيا او جاهلا او مضطرا او مكرها , فان الجلوس على المغصوب لا يكون مبطلا للاعتكاف كما تقدم .

المسألة (٣٤) : اذا وجب عليه الخروج لاداء دين واجب الاداء عليه او لاتبان واجب اخر متوقف على الخروج ولم يخرج اثم ولكن لا يبطل اعتكافه على الاقوى .

ما ذكره (قده) من عدم بطلان الاعتكاف هو الصحيح لامور :

اولاً: من جهة الترتب : فان الامر بالاعتكاف مشروط بعدم الخروج , والخروج واجب ولا يتمكن من الجمع بينهما وامثال كليهما معاً , امتثال الامر بالاعتكاف وامثال الامر بالخروج , وبطبيعته الحال يكون الامر بالاعتكاف مشروطاً بعدم الخروج واذا خرج سقط اطلاق الامر بالاعتكاف , واما اذا لم يخرج فالامر بالاعتكاف ثابت ومرتب على عدم الخروج - بناءً على امكان القول بالترتب ولا مانع من الحكم بصحة الاعتكاف من جهة الترتب .

ودعوى : ان الامر بالشيء يقتضى النهى عن ضده , فالامر بالخروج يقتضى النهى عن الاعتكاف , فالاعتكاف يكون منهى عنه , فاذا كان منهياً عنه فيقع باطلاً .

مدفوعه : باننا لو سلمنا ان الامر بالشيء يقتضى النهى عن ضده , الا ان هذا النهى نهى غيرى وليس بمولوى , ولا اثر له ولا عقوبه على مخالفته , ولا مثوبه على موافقته , ولا ملاك فى متعلقه , فانه ناشىء من ملاك فى الخروج فان النهى الغيرى ناشىء من ملاك موجود فى الخروج , واما تعلقه بالاعتكاف لا يكشف عن وجود مفسده فيه , ومن هنا النهى الغيرى ليس بنهى مولوى شرعى ولا يترتب عليه اى اثر لا المثوبه ولا العقوبه ولا يكشف عن وجود ملاك فى متعلقه , فمن اجل ذلك وجود هذا النهى او عدم وجوده لا يمنع من الترتب , ولا يقتضى فساد متعلقه .

ص: ١٠٨

ثانياً: اذا لم نقل بالترتب فلا مانع من القول بصحة الاعتكاف . وسياتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى .

### المسألة (٣٥) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

لا شبهه في ان اطلاقات الادله تشمل الجاهل ولا يمكن تخصيصها بالعالم بها , اما انه مستحيل كما هو المعروف والمشهور , فان اخذ العلم بالحكم في موضوع نفسه مستحيل ولا يمكن ذلك , ولاجل ذلك لا يمكن تخصيص اطلاقات ادله التكاليف بالعالم بها , والألزم اخذ العلم في موضوع نفسه وهو مستحيل على المشهور , ولكن ذكرنا في مورد انه لا مانع منه فان اخذ العلم بالحكم في موضوع نفسه مستحيل في مرتبه واحده , واما اخذ العلم بالحكم في مرتبه في موضوع نفسه في مرتبه أخرى فلا مانع منه ولا يلزم منه اي محذور ولكنه بحاجة الى دليل , وهذا وان كان ممكناً ثبوتاً ولكنه في مقام الاثبات بحاجة الى دليل ولا دليل على ذلك , وعلى هذا فالحرمة اذا كانت في مرحله الجعل فلا اثر لها , واما اذا كانت في مرحله الفعلية بفعلية موضوعها في الخارج , او كانت لا موضوع لها في الخارج كالكذب والغيبه وما شاكل ذلك , فانها فعلية بمجرد جعلها في الخارج , فلا يتوقف على وجود موضوعها في الخارج , وموضوعها المكلف فاذا كان موجوداً فهو فعلي , واما اذا كانت الحرمة فعلية ولم تكن منجزه ايضاً فلا اثر لها , فان المفسده وان كانت موجوده إلا انها ليست تامه ولا تقتضى المبعوضيه , والمبعوضيه انما هي من اثار المفسده التامه التي توفرت شروط تأثيرها , وكذلك المبعوضيه من اثار المصلحه التامه التي توفرت شروط تأثيرها , واما اذا لم تكن تامه فلا تؤثر في المبعوضيه ولا في المحبويه .

ص: ١٠٩

وما ذكره الماتن (قده) من انه اذا وجب الخروج لاداء دين او لاتيان واجب يتوقف الاتيان به على الخروج . فقد ذكرنا ان وجوب الخروج لا يكون مانعاً عن صحة الاعتكاف , ويمكن تصحيح الاعتكاف بالترتب , فان الامر بالترتب مشروط بعدم الخروج من المسجد لاداء دين واجب عليه او لاتيان واجب يتوقف الاتيان به على الخروج من المسجد , فالامر بالاعتكاف يتوقف على عدم الخروج وعصيانه , فاذا عصى ولم يخرج فقد تحقق الامر بالاعتكاف لان الخروج من المسجد والاعتكاف من الضدين , فاذا لم يخرج وعصى الامر بالخروج يتحقق الامر بالاعتكاف مترتباً على عصيان الامر بالخروج , وعندئذ لا مانع من الاتيان بالاعتكاف بداعي امره , واما اذا فرضنا اننا لا نقول بالترتب فايضاً لا مانع من الحكم بصحة الاعتكاف فان وجوب الخروج عن المسجد لاداء دين او للاتيان بواجب داخل في الروايات المتقدمه التي تدل على الخروج لضروره شرعيه او عرفيه , فان الضروره الشرعيه تشمل مثل هذه الموارد ( الخروج لاداء الدين او الاتيان بالواجب ) وهذا المقدار من زمان الخروج وقضاء الحاجه الضروريه لا يضر بصحة الاعتكاف , فان هذا المقدار من الزمان مستثنى من الاعتكاف في المسجد فاذا خرج من المسجد ورجع فلا مانع من صحه اعتكافه , واما اذا لم يخرج وعصى الامر بالخروج فايضاً لا مانع من الحكم بصحة الاعتكاف ولا يحتمل ان تكون صحة الاعتكاف مشروطه بالخروج , وهو نظير التراحم بين ازاله النجاسه من المسجد وبين الصلاه , فاذا فرضنا ان الامر بالازاله اهم من الامر بالصلاه كما اذا كان في سعه الوقت , فاذا ترك الازاله وعصى الامر بها واتى بالصلاه فلا شبهه في صحه صلاته , سواء قلنا بالترتب او لا .

ص: ١١٠

ودعوى : ان الامر بشيء يقتضى النهى عن ضده وهذا النهى يوجب فساد الصلاه فان الامر بالازاله يوجب النهى عن الصلاه وهذا النهى يدل على فساد الصلاه .

مدفوعه : بان هذا النهى نهى غيرى ولا اثر له ولا يدل على فساد العباده , لانه لا يكون ناشئا عن وجود مفسده ومبغوضيه فى متعلقه , وانما هو ناشىء عن وجود مصلحه فى الازاله , فان المصلحه فى الازاله هى المنشأ لهذا النهى الغيرى , ومن هنا قلنا ان النهى الغيرى ليس بنهى مولوى ولا يترتب عليه اى اثر لا العقوبه على مخالفته ولا المثوبه على موافقته فلا مانع من الحكم بصحة الصلاه , واحتمال ان صحة الصلاه مشروطه بالترتب غير محتمل سواء قلنا بالترتب ام لا , وفى المقام ايضا كذلك فانه اذا ترك الخروج وعصى الامر به واعتكف فى المسجد فلا مانع من الحكم بصحة الاعتكاف , واحتمال ان النهى الغيرى يوجب فساد الاعتكاف مدفوع بان النهى الغيرى لا يصلح ان يكون موجبا لفساد العباده , واحتمال ان صحة الاعتكاف مشروطه بالخروج غير محتمل وبجابه الى دليل ولا دليل على ذلك .

فالنتيجه انه لا مانع من الحكم بصحة الاعتكاف سواء قلنا بالترتب ام لم نقل به .

المسأله (٣٥) : اذا خرج عن المسجد لضروره فالاحوط مراعاة اقرب الطرق , ويجب عدم المكث الا بمقدار الحاجه والضروره .

وذكر السيد الاستاذ (قده) انه الاقوى , الظاهر انه ليس لذلك ضابط كلى فان الواجب على من خرج لقضاء ضروره شرعيه او عرفيه لابد ان تكون بالمقدار المتعارف , لان المستثنى هو المقدار المتعارف , واختيار الطريق المتعارف وان كان اطول من الطريق غير المتعارف , كما لو فرضنا ان هناك طريقين متعارف وغير متعارف , كما اذا كان الطريق الجبلى غير متعارف والفرق بينهما عشر دقائق مثلا فاذا اختار الطريق المتعارف فلا مانع منه فان المستثنى هو المقدار المتعارف , واما اذا كان هناك طريقين وكلاهما متعارف ولكن احدهما اقصر من الآخر والتفاوت بينهما ثلاثين دقيقه فلا شبهه فى عدم جواز ذلك فانه يبقى فى خارج المسجد اكثر مما تقتضيه الضروره فلا يكون مستثنى فلا شبهه فى الاخلال باعتكافه اذا كان متعمداً , ومن هنا لا يجوز له ان يجلس فى الطريق تحت الظل , وقد منع من ذلك صريحا فى (صحيحه داود بن سرحان (١)) فان الجلوس عمداً وباختيار يوجب فساد الاعتكاف لان الضروره لا تقتضى ذلك .

ص: ١١١

فالنتيجه ان الواجب عليه هو المقدار المتعارف واختيار الطريق المتعارف وان كان اطول من الطريق غير المتعارف وهو غير مضر ولا يوجب بطلان الاعتكاف .

### المسأله (٣٥) بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

ذكرنا ان المستفاد من الروايات المتقدمه التي تدل على جواز الخروج من المسجد من اجل حاجه ضروريه شرعيه او عرفيه او من اجل تشيع جنازه او عياده مريض المتفاهم العرفى منها هو الخروج على النحو المتعارف فى المشى باختيار الطريق وفى قضاء الحاجه بحيث لا يكون متسامحا ومتساهلا فى قضاء الحاجه , فاذا فرضنا ان قضاء حاجه يستغرق من الوقت نصف ساعه مثلاً وهو يتسامح ويتساهل وأخذ من الوقت بمقدار ساعه فهذا لا يجوز فان تاخيره بمثل الساعه كان عمديا وهو موجب لبطلان الاعتكاف ولا يجوز له ان يبقى خارج المسجد , فان بقاءه خارج المسجد اكثر من المتعارف اذا كان عمديا فهو مبطل , وكذلك الحال فى المشى اذا كان متأنياً بحيث يكون المتعارف من المشى يمكنه طى هذه المسافه بربع ساعه مثلاً وهو يستغرق اكثر من نصف ساعه , فلا يجوز بقاءه فى خارج المسجد بهذا المقدار الزائد من الوقت فانه يبقى فى الخارج متعمداً وهو مبطل لاعتكافه . وكذلك الحال فى الطريقين اذا كان احدهما اقرب من الآخر , فاذا كان الطريق الاقرب طريقاً غير متعارف كما اذا كان طريقاً جبلياً ولا يذهب فيه بحسب المتعارف الا نادراً فلا يجب عليه اختيار هذا الطريق ويجوز له اختيار الطريق المتعارف الآخر وان كان اطول منه , ولا يجب عليه اختيار اقصر الطريقين , واما اذا كان هناك طريقان وكلاهما متعارف ولكن احدهما اقصر من الآخر لخصوصيه فهل يجب عليه اختيار الطريق الاقصر او لا يجب ؟ الظاهر عدم الوجوب فان يجوز له اختيار الطريق المتعارف فى المشى والوصول الى مكان حاجته وكلا الطريقين متعارف وان كان احدهما اقصر من الآخر فالمستفاد من الروايات المتقدمه اختيار الطريق المتعارف والمشى المتعارف ولا يجب عليه الاسراع فى المشى , فلا يجب عليه اختيار الطريق الاقصر اذا كان كلاهما متعارفاً , وعلى هذا فما ذكره الماتن (قده) من الاحتياط مطلقاً وكذلك ما ذكره السيد الاستاذ (قده) من الفتوى مطلقاً بوجوب اختيار الطريق الاقصر لا يتم على اطلاقه بل لابد من التفصيل فى المقام .

ص: ١١٢

ثم ذكر الماتن (قده) : ويجب ايضاً ان لا يجلس تحت الظلال مع الامكان .

هذا منصوص ودلت عليه صحيحه داود بن سرحان (١٧) , واما الماتن (قده) فقد قيده بالامكان وهذا القيد لم يرد فى الروايات , والظاهر ان مراده (قده) به الامكان العرفى - اى اذا لم تكن هناك حاجه او ضروره للجلوس فلا يجلس تحت الظلال , واما مع الحاجه او الضروره فلا بأس - .

ثم ذكر الماتن (قده) : بل الاحوط ان لا يمشى تحته ايضاً .

وذكر صاحب الوسائل (قده) انه لا يجوز ان يجلس تحت الظلال ولا يمشى تحته (٢٤) , اما المشى تحت الظلال فلا دليل عليه اصلاً ولم يرد فى شىء من الروايات . والوارد هو عدم جواز الجلوس تحت الظلال والنهى عنه , ولا يمكن قياس المعتكف بالمحرم , فان المحرم لا يجوز له المشى تحت الظلال المتحرك واما الظلال الثابت كجدران البيوت او ظلال الاشجار او الجبال او النفق او الجسر فلا مانع من ان يمشى تحته , فالنتيجه ان ما ذكره صاحب الوسائل (قده) من عدم الجواز , وما ذكره الماتن (قده) من الاحتياط فلا دليل عليه .

ثم ذكر الماتن (قده) : بل الاحوط عدم الجلوس مطلقاً الا مع الضروره .

الاحوط عدم الجلوس مطلقاً تحت الظلال او لا , وتدلى على ذلك روايتان :

ص: ١١٣

١- (١) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ١ .

٢- (٢) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٥١ / الباب ٨ / كتاب الاعتكاف .

الروايه الاولى : صحيحه داود بن سرحان عن ابي عبد الله (ع) في حديث : قال : ولا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الجامع الا لحاجه لابد منها , ثم لا يجلس حتى يرجع , والمرأه مثل ذلك (١).  
تدل على عدم جواز الجلوس مطلقاً سواء تحت الظلال او لا .

الروايه الثانيه : صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله(ع) قال : لا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الا لحاجه لابد منها , ثم لا يجلس حتى يرجع , ولا يخرج في شىء الا لجنازه , او يعود مريضاً , ولا يجلس حتى يرجع , قال : واعتكاف المرأه مثل ذلك (٢).

( . فان هاتين الصحيحتين تدلان على عدم جواز الجلوس تحت الظلال مطلقاً . واما السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه فقد ذكر انه لابد من رفع اليد عن هذا الاطلاق باحد امرين :

الامر الاول : ان خروجه لتشييع الجنازه يمكن ان يكون بلا جلوس , واما عياده المريض فغالباً لا يمكن ان تكون بلا جلوس , فتستلزم الجلوس بحسب المتعارف كخمس دقائق او اكثر او اقل , فلا بد من رفع اليد عن اطلاق عدم جواز الجلوس بمثل عياده المريض فانه لابد من الجلوس عرفاً , وعياده المريض بلا جلوس غير متعارف .

الامر الثاني : حمل المطلق على المقيد لا بملاك حمل المطلق على المقيد فان هذا الحمل لا يجرى في النواهي كما في تقرير بحثه بل من جهه ما ذكره (قده) في الاصول من الالتزام بمفهوم الوصف , بمعنى انه لابد ان يكون الحكم غير ثابت للطبيعي على نحو الاطلاق فانه ورد في صحيحه الحلبي ( لا يجلس ) مطلقاً , وورد في صحيحه داود بن سرحان ان ( لا يجلس تحت الظلال ) فانه قرينه على ان هذا الحكم غير ثابت للجلوس تحت الظلال مطلقاً والآن لكان قيد (الظلال ) لغوياً , فلو لم يجز الجلوس تحت الظلال مطلقاً لكان التقييد بتحت الظلال لغوياً , فمن اجل ذلك لابد من رفع اليد عن الاطلاق , لا من باب حمل المطلق على المقيد فانه لا يجرى في باب النواهي .

ص: ١١٤

١- (٣) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ١.

٢- (٤) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢.

ما ذكره (قده) قد تقدم في باب الاصول انه ليس من المفاهيم في شيء , بل هو انتفاء شخص الحكم بانتفاء القيد . وكيفما كان فان حمل المطلق على المقيد لا يجرى في النواهي من جهة ان الحكم انحلالى , ولا يجرى حمل المطلق على المقيد , لا ان للنهي خصوصيه , وكذلك الحال في المثبتين من الاوامر اذا كان الحكم انحلالى كما اذا قال المولى (أكرم العلماء ) ثم قال (أكرم العلماء العدول ) فانه لا يحمل المطلق على المقيد بل يحمل المقيد على افضل الافراد اذ لا تنافي بينهما , وكذلك الحال في النواهي , فلا مانع من ان يكون الجلوس تحت الظلال غير جائز , والجلوس مطلقاً غير جائز ايضاً ولا تنافي بينهما , غايه الامر ان عدم جواز الجلوس تحت الظلال اهم من عدم جواز الجلوس مطلقاً , فالمقيد محمول على الاهم , لا انه يحمل المطلق على المقيد . فما في عبارته التقرير من ان حمل المطلق على المقيد لا يجرى في باب النواهي فهو من هذه الناحيه اذ لا موجب لحمله بل يحمل المقيد على الاهم كما هو الحال في الاوامر.

### المسأله (٣٦) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag.

المسأله (٣٦) : لو خرج لضروره وطال خروجه بحيث إنمحت صورته الاعتكاف بطل .

الامر كما افاده (قده) بل اطلاق البطلان عليه مبنى على التسامح لان شئيه الشىء انما هي بصورته لا بمادته او بهيولاه , فان فعلية الشىء انما هي بصورته , فاذا انمحت صورته الاعتكاف فلا اعتكاف حتى يحكم بصحته او بطلانه فالاعتكاف غير موجود , فما ذكره الماتن (قده) من الحكم بالبطلان مبنى على التسامح والأ فلا اعتكاف في البين .

ص: ١١٥

المسأله (٣٧) : لا فرق في اللبث في المسجد بين انواع الكون من القيام والجلوس والنوم والمشى ونحو ذلك فاللازم الكون فيه باى نحو ما كان .

فان كل هذه الافعال مصداق للمكث في المسجد , فان المعبر في الاعتكاف هو اللبث والمكث في المسجد سواء كان بشكل القيام او بشكل الجلوس او المشى او النوم او ما شاكل ذلك فان كل هذه الافعال الخاصه مصداق للمكث في المسجد .

المسأله (٣٨) : اذا طلقت المرأه المعتكفه في اثناء اعتكافها طلاقاً رجعيّاً وجب عليها الخروج الى منزلها للاعتداد وبطل اعتكافها . ويجب استينافه اذا كان واجباً موسعاً بعد الخروج من العده , واما اذا كان واجباً معيّنّاً فلا يبعد التخيير .

اما اذا كان الطلاق بائنّاً او مات زوجها فلا يوجب بطلان اعتكافها , ويجوز لها اتمام اعتكافها ولا يكون باطلا , لان الطلاق يوجب البينونه بينها وبين زوجها وكذلك الموت , واما اذا كان الطلاق رجعيّاً وكان الاعتكاف مستحبّاً كما في اليومين الاولين او واجباً موسعاً مع عدم اذن الزوج بالبقاء في المسجد فيجب عليها الخروج من المسجد الى بيتها للاعتداد , لان الواجب على الماه المطلقه الرجعيه ان تعتد في بيت زوجها ولا يجوز لها الخروج منه كما لا يجوز لزوجها اخراجها من بيته الا اذا اتت بفاحشه فعندئذ يجوز له اخراجها , واما مع اذنه لها بعد الطلاق باتمام اعتكافها فالظاهر انه لا مانع منه واعتكافها صحيح ولا باس به ولا يجب عليها الخروج من المسجد الى بيت زوجها , ويؤكد ذلك ما ورد في الروايات من انه يجوز للمراه المطلقه الرجعيه ان تحج باذن زوجها حجّاً مستحبّاً (١) , وعندئذ يجوز للمطلقه الرجعيه الخروج من البيت باذن زوجها للاعتكاف والزياره والحج , وحالها حال زوجته ولا فرق بينها وبين زوجته في الاحكام المترتبه على الزوجه فترتب على المطلقه الرجعيه ايضاً , واما اذا كان الاعتكاف واجباً عليها كما في اليوم الثالث او واجباً بالاجاره في وقت معين او بالنذر او ما شاكل ذلك ففي مثل ذلك هل يجب عليها اتمام الاعتكاف او يجب عليها الخروج من المسجد ؟ فاذا فرضنا ان زوجها لم ياذن بالبقاء في المسجد فهل يجب عليها الخروج من المسجد الى بيت زوجها والاعتداد فيه او يجب عليها اتمام الاعتكاف ؟

ص: ١١٦

١- (١) الوسائل (آل البيت) / ج ١١ / ص ١٥٨ / الباب ٦٠ باب جواز حج المراه تطوعاً مطلقاً ان كان الحج واجباً وعدم جواز التطوع منها به في الرجعيه بدون اذن الزوج .

ذكر الماتن (قده) بل لعله المعروف بين الاصحاب انه تقع المزاحمة بين الواجبين بين الاعتكاف الواجب عليها وبين الخروج والذهاب الى بيت زوجها والاعتداد فيه , وحيث انه لا ترجيح في البين اذ ليس لنا علم باهميه احدهما دون الاخر حكم الماتن بالتخيير وانها مخيره بين ان تتم اعتكافها وبين ان تخرج من المسجد الى بيت زوجها للاعتداد فيه , وذكر السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه ان المراه المطلقه الرجعيه هي زوجته حقيقه ولم تنقطع العلقه الزوجيه بينهما , فلهذا لها ان تتزين امام زوجها , كما يجوز للزوج الاستمتاع بها , بل لو قاربها باعتقاد انه زناً فهذا مرده الى انه رجوع الى الزوجه وهي ترجع زوجته , وان علقه الطلاق قد انتهت بهذا العمل , فالطلاق انما يكون مؤثراً بعد العده , وطالما تكون في العده فالعلقه الزوجيه بينهما موجوده , وتام الاثار الزوجيه مترتبه على المطلقه الرجعيه , فالطلاق وان كان انشاؤه من الآن الا ان تأثيره بعد اتمام العده , كما هو الحال في بيع الصرف والسلم او الهبه فان انشاؤها وان كان من اليوم الا ان صحته منوطه بالقبض , فطالما لم يقبض الموهوب له المال فالهبه محكومته بالبطالن فلا تحصل الملكيه - وهي انتقال المال الموهوب من الواهب الى الموهوب- وهو منوط بالقبض , وهكذا الحال في المقام فالطلاق انشاؤه وان كان من الآن الا ان تأثيره بعد انتهاء العده , فاذا انتهت العده حصلت البيئونه بينهما وانتهت العلقه الزوجيه . هكذا ذكره السيد الاستاذ (قده) .

والظاهر ان ما ذكره (قده) هو الصحيح وهو المستفاد من الروايات وانها تبقى في بيت زوجها وانها تتزين امام زوجها لكسب رغبته اليها وما شاكل ذلك , وهذه الاثار اثار الزوجيه والا فلا يجوز للاجنبي ان تتزين امام الاجنبى , وهذه الاثار تكشف عن ان العلقه الزوجيه باقيه , كما ان للرجل ان يستمتع بها متى شاء سواء قصد الرجوع ام لم يقصد , غايه الامر انه في الجماع لا حاجه الى قصد الرجوع فان نفس الجماع رجوع وان لم يكن بقصد الرجوع , واما سائر الاستمتاعات فهي بحاجه الى قصد الرجوع . وكيفما كان فالمستفاد من الروايات ان العلقه الزوجيه باقيه وانما تنتهي هذه العلقه بعد انتهاء العده , فاذا انتهت العده حصلت البيئونه بينها وبين الزوج . فلا تراحم في البين فانه يجب على المراه اتمام اعتكافها ولا يجوز لها تركه , اذ لا طاعه للمخلوق في معصيه الخالق , فالاعتكاف واجب عليها فلا يجوز لها تركه اطاعه لزوجها , وبعد الانتهاء من الاعتكاف تخرج الى بيت زوجها للاعتداد فيه .

فالنتيجه ان المراه المطلقه الرجعيه ان لم تكن زوجه له فهذه الاثار اثار العده لا اثار الزوجيه , والعده لابد ان تكون فى بيت زوجها , وفروجها من بيت زوجها لا يجوز الا باذن الزوج , فاذا كانت من اثار العده فيقع التزام بين الواجبين ولا بد من الرجوع الى مرجحات باب التزام ان كانت , وان كانت هذه الاثار من اثار الزوجيه فلا تزامم فى البين فيجب على المراه ان تتم اعتكافها ولا يجوز لها ترك الواجب (الاعتكاف) اطاعه لزوجها فانه معصيه للخالق , ولا يجوز معصيه الخالق اطاعه للمخلوق.

فالنتيجه ان هذين القولين مبنيان على ذلك .

### المسأله (٣٩) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

المسأله (٣٩) : قد عرفت ان الاعتكاف اما واجب معين او واجب موسع واما مندوب , فالاول يجب بمجرد الشروع بل قبله ولا يجوز الرجوع عنه , واما الاخيران فالاقوى فيهما جواز الرجوع قبل اكمال اليومين واما بعده فيجب اليوم الثالث. لكن الاحوط فيهما ايضا وجوب الاتمام بالشروع خصوصا الاول منهما .

الاعتكاف ان كان واجبا مضيقا فيجب الشروع فيه ولا يجوز الرجوع عنه , واما اذا كان موسعا فيجوز الرجوع فى اليومين الاولين , نعم لا يجوز له الرجوع فى اليوم الثالث لان الاعتكاف فى هذا اليوم واجب عليه , وكذلك الحال اذا كان الاعتكاف مندوبا فيجوز له رفع اليد عن الاعتكاف فى اليومين الاولين ولكن لا- يجوز له ذلك اذا بدأ اليوم الثالث , فيجب عليه اتمامه , فحال الاعتكاف المندوب كحال الواجب الموسع فلا فرق بينهما فيجوز الرجوع فى اليومين الاولين ولا يجوز فى اليوم الثالث

المسأله (٤٠) : يجوز له ان يشترط حين النيه الرجوع متى شاء حتى فى اليوم الثالث , سواء علق الرجوع على عروض عارض او لا , بل يشترط الرجوع متى شاء حتى بلا سبب عارض .

ص: ١١٨

اما اصل جواز الاشتراط فلا شبهه فيه وانه يجوز اشتراط الرجوع فى الاعتكاف , وانما الكلام فى موردين :

المورد الاول : هل يجوز هذا الاشتراط فى اليوم الثالث الذى هو واجب ؟

ذهب بعضهم الى عدم الجواز بدعوى انه لا- يجوز اشتراط ترك الواجب , فرفع اليد عن الواجب لا- يجوز, فلا- يجوز الاشتراط فى اليوم الثالث لانه واجب , واما فى اليومين الاولين فلا مانع منه وان كان لا فائده من الاشتراط فيهما , فانه فى نفسه يجوز الرجوع فيهما ورفع اليد عن الاعتكاف والاشتراط فيهما يكون تأكيد لذلك ولا فائده له . ولكن الصحيح جواز الاشتراط حتى فى اليوم الثالث بمقتضى صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : اذا اعتكف يوما ولم يكن اشترط فله ان يخرج ويفسخ الاعتكاف , وان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثه ايام. (١) فالمراد من هذا الشرط شرط الاستمرار , وهى تدل بمفهوم الشرط على انه يجوز له مع الشرط , فان مضى يومين ولم يشترط فليس له رفع اليد عن الاعتكاف فى اليوم الثالث حتى تمضى ثلاثه ايام , واما اذا اشترط الرجوع فيجوز له الرجوع فى اليوم الثالث عن الاعتكاف ولا يجب عليه اتمام ثلاثه ايام . فهذه الصحيحه واضحه الدلاله على جواز فسح الاعتكاف حتى فى اليوم الثالث اذا اشترط الرجوع حين نيه الاعتكاف متى شاء .

المورد الثانى : هل يعتبر فى صحه هذا الاشتراط ان يكون لسبب عارض كما هو الحال فى الاحرام ؟ فان اشتراط التحليل فى الاحرام اما هو لعروض عارض كالجس وما شاكل ذلك , فيشترط التحليل من الاحرام والخروج منه . فهل يعتبر ذلك فى الاعتكاف ايضا اشتراط الرجوع عن الاعتكاف منوط بعروض عارض او حاجه - ؟

ص: ١١٩



ذهب جماعه الى انه لا بد له من ذلك , وهذا الاشتراط انما يصح لعروض سبب او عارض , كما هو الحال في الاشتراط الاحرامى , ولكن مقتضى صحيحه محمد بن مسلم جواز هذا الاشتراط بلا اى سبب كان فان الوارد فيها ( اذا اعتكف يوما ولم يكن اشترط ) فالاشتراط مطلق وهو اشتراط الاستمرار سواء اكان هناك سبب ام لم يكن , ولم يكن اشترط الاستمرار فيجوز له الرجوع وفسخ الاعتكاف والخروج , وان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثه ايام , مقتضى اطلاق الصحيحه جواز اشتراط الرجوع بلا اى سبب كان كما هو مقتضى فتوى السيد الماتن (قده) , ولكن هناك روايتان قد يستفاد منهما ان الاشتراط لا بد ان يكون لسبب او من اجل عروض عارض :

الروايه الاولى : صحيحه ابى بصير عن ابى عبد الله (ع) فى حديث قال : ينبغي للمعتكف اذا اعتكف ان يشترط كما يشترط الذى يحرم (١). اشتراط الاحرام لا بد ان يكون بسبب , فاشتراط التحليل منوط بعروض عارض و سبب عارض عليه , فتشبيه اشتراط الرجوع من الاعتكاف بالتحليل من الاحرام يدل على ان الاشتراط فى الاعتكاف كالاتراط فى الاحرام ولا فرق بينهما .

الروايه الثانيه : صحيحه عمر بن يزيد عن ابى عبد الله (ع) فى حديث قال : واشترط على ربك فى اعتكافك كما تشترط فى احرامك ان يحللك من اعتكافك عند عارض ان عرض لك من عله تنزل بك من امر الله تعالى (٢). فان هذه الصحيحه اوضح من الصحيحه الاولى فانها تدل على ان تشترط فى اعتكافك كما تشترط فى احرامك الذى يحللك عند عروض عارض او عند وجود سبب , فهى تدل على ان الاشتراط لا بد ان يكون بسبب , فالحاق الاشتراط فى الاعتكاف بالاشتراط فى الاحرام يدل على انه لا بد ان يكون بسبب , فلا يصح هذا الاشتراط بلا سبب وبدون عروض عارض .

ص: ١٢٠

١- (٢) الوسائل ج ١٠ : ص ٥٥٢ : الباب ٩ : ح ١ .

٢- (٣) الوسائل ج ١٠ : ص ٥٥٣ : الباب ٩ : ح ٢ .

فهاتان الصحيحتان تدلان على جواز الاشتراط , بل استحباب الاشتراط فان قوله (ينبغي لك ) يدل على الاستحباب , وكذا الصحيحه الاخرى تدل على استحباب الاشتراط , واما صحيحه محمد بن مسلم فلا تنافي استحباب هذا الشرط وتدل على الجواز وهو ينسجم مع استحباب هذا الشرط .

وانما الكلام في انه هل يعتبر في صحه هذا الشرط ان يكون معلقا على عروض سببه ؟ كما اذا عرضت عليه حاجه وليست ضروريه فهل يرفع اليد عن هذا الاعتكاف ويفسخه ويخرج من المسجد ؟ او ان هاتين الصحيحتين لا تدلان على ذلك ؟

الظاهر ان الصحيحه الثانيه لا باس بدلائنها على ذلك , فانها تدل على انه لا بد من احراز ذلك , تشتترط في اعتكافك الرجوع كما تشتترط في احرامك ان يحللك عند عروض عارض , فان مقتضى سياق هذه الصحيحه ان هذا السبب معتبر في صحه اشتراط الرجوع في الاعتكاف ايضاً , واما بدون عروض عارض وبدون التعليق فيشكل الحكم بصحه اشتراط الرجوع من هذا الاعتكاف بلا اي سبب وعارض عرض عليه.

## المسأله ٤٠ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : المسأله ٤٠ : ذكر الماتن (قده) : ولا يجوز له اشتراط جواز المنافيات كالجماع ونحوه مع بقاء الاعتكاف على حاله .

اولاً انه لا دليل على ذلك , فان الدليل منحصر بما اذا اشترط الرجوع اما مطلقا او عند عروض عارض , ولا دليل في المقام على جواز اشتراط جواز الايتان بمنافيات الاعتكاف , هذا مضافا الى ان مثل هذا الشرط داخل في الشرط المخالف للكتاب والسنة فلا يكون مثل هذا الشرط نافذاً , فان كل شرط يكون محللا للحرام فهو غير نافذ ومردود ولا اثر له . فمثل هذا الشرط غير جائز ولا يعتنى به .

ص: ١٢١

ثم ذكر الماتن (قده) : ويعتبر ان يكون الشرط حال النيه فلا اعتبار بالشرط قبلها او بعد الشروع فيه وان كان قبل الدخول في اليوم الثالث .

فان ما ذكره (قده) موافق لمعنى الشرط عرفا ولغه , فان معنى الشرط هو الارتباط بالشيء والالتصاق به , والزام الشيء والالتزام به في ضمن عقد او ايقاع , والشرط معناه الارتباط عرفا ولغه , ومن هنا لا معنى لتفسير الشرط من انه التزام في التزام آخر فانه ليس معناه الالتزام كما يطلق عرفا شريط البحر او شريط النهر او شريط المساحه بمعنى الالتصاق , ومن هنا اطلاق الشرط على الشرط الابتدائي مشكل فان الشرط الابتدائي مجرد وعد ولا يجب الوفاء بالوعد وليس هو شرط لكي يجب الوفاء به , وليس عدم وجوب الوفاء به من جهة الاجماع , لان الشرط لا يصدق عليه حتى يجب الوفاء به , فانه من قبيل السالبه بانتفاء الموضوع , فالشرط بمعنى الارتباط بالشيء , ولهذا يعتبر بهذا الشرط ان يكون حال نيه الاعتكاف واما اذا كان قبلها فهو شرط بدائي ولا اثر له , او بعد الشروع فيه وهو ايضا شرط بدائي ولا اثر له ولا بد ان يكون حين النيه , ومن اجل ذلك قيده الماتن (قده) بانه حين النيه .

ثم ذكر الماتن (قده) : ولو شرط حين النيه ثم بعد ذلك اسقط حكم شرطه فالظاهر عدم سقوطه وان كان الاحوط ترتيب آثار السقوط من الاتمام بعد اكمال اليومين .

يقع الكلام في ان هذا الشرط هل هو من الحقوق حتى يكون قابلا للاسقاط ؟ او ليس من الحقوق بل هو حكم شرعي غير قابل للاسقاط ؟ او حال هذا الشرط كحال الشروط في ضمن العقد فان تلك الشروط من الحقوق وقابله للاسقاط وهذا الشرط ايضا كذلك او انه ليس كذلك ؟ فيقع الكلام هنا في مقامين :

ص: ١٢٢

المقام الاول : فى هذا الشرط فانه شرط العقد مع الله تعالى فى عباده كالاتكاف ونحوه فهل هذا الشرط من الحقوق وقابل للاسقاط او انه ليس من الحقوق ؟ الظاهر انه لا دليل على انه من الحقوق وان ما دل عليه الدليل هو الشروط فى ضمن العقد وهو الشروط بين المتعاقدين لا بين العبد وربيه , فان هذا الشرط من الحقوق وقابل للاسقاط , واما هذا الشرط الذى هو بين العبد وربيه فى عباده كالاتكاف ونحوه فلا دليل على انه من الحقوق وقابل للاسقاط , فما ذكره الماتن (قده) من انه لا يسقط بالاسقاط فهو الصحيح وانه غير قابل للاسقاط , واما الشروط فى ضمن العقد كما اذا باع بشرط خياطه ثوب او اشترى عبدا بشرط كونه كاتباً او ما شاكل ذلك فمرجع هذا الشرط ليس الى تعليق العقد عليه فان المعروف والمشهور ان تعليق البيع على الشرط غير صحيح , فان تعليق الانشاء على الشرط غير صحيح فان تعليق الانشاء فى نفسه غير معقول , لان الانشاء يدور امره بين الوجود والعدم , فهو اما موجود او معدوم وهو غير قابل للتعليق , فان القابل للتعليق وجوده مطلق تاره واخرى معلق , واما الانشاء فلا يعقل وجوده معلقاً لانه اما موجود او معدوم ولا- ثالث لهما , فالانشاء غير قابل للتعليق حتى يقال ان تعليقه باطل , واما المنشأ فهو ايضا غير قابل للتعليق بوجوده الانشائي فان وجوده الانشائي قد تحقق وهو غير قابل للتعليق الا ان ينشأ معلقاً بان ينشأ الملكيه معلقه على شىء , واما بوجوده الفعلى فلا مانع منه ثبوتاً واثباتاً , فلا مانع من ان تكون فعليه المنشأ معلقه , كما اذا انشأ ملكيه مالٍ لزيدٍ بعد شهرٍ فانه لا مانع من ذلك , فان الانشاء وان كان من الآن والمنشأ بوجوده الانشائي من الآن لكن وجوده الفعلى معلق الى ما بعد شهر , كما هو الحال فى الوصيه التملكيه فان الانشاء فيها من حين الوصيه وانشاء الملكيه من هذا الحين , والمنشأ بوجوده الانشائي تحقق من هذا الحين , واما وجوده الفعلى فهو انما يتحقق بعد الموت , فالمعلق هو وجوده الفعلى واما وجوده الانشائي فهو متحقق ولا يعقل ان يكون معلقاً , فالانشاء والمنشأ الذى هو عين الانشاء ولا اختلاف بينهما الا- بالاعتبار لا- بتصوره فيه التعليق , فالتعليق انما يتصور فى الوجود الفعلى للمنشأ ولا مانع منه ثبوتاً واثباتاً , فلا وجه لدعوى الاجماع على بطلان التعليق بهذا المعنى اى تعليق الملكيه الفعليه لزمان متأخر كما فى الوصيه وبيع الصرف والسلم والهبة فان الملكيه الفعليه انما تتحقق بالقبض , واما قبل القبض فالملكيه موجوده بوجودها الانشائي فقط لا بوجودها الفعلى , وكذلك الحال فى بيع الصرف والسلم , وعلى هذا فاذا باع زيدٌ داره واشترط على المشتري خياطه ثوبه او اشترط عليه زياده الامام الحسين (ع) فمرجع هذا الشرط ليس الى التعليق فى فعليه المنشأ , بل مرجعه الى ان التزام البائع بهذا البيع مشروط بهذا الشرط , فان المشتري اذا أتى بهذا الشرط ووفى به فالبائع ملتزم بهذا البيع , واما اذا لم يأت به فبئس للبائع الخيار من جهه تخلف المشتري عن الشرط , فتخلفه عن الشرط يوجب الخيار , وتخلفه مطلقاً سواء اكان الشرط اختيارياً او لم يكن اختيارياً فتخلفه يوجب الخيار فقط , كما اذا باع او اشترى عبداً بشرط ان يكون كاتباً ثم تخلف وظهر انه ليس كاتباً ثبت للمشتري خيار تخلف الشرط , ولا فرق فى ذلك بين ان يكون الشرط منصوباً فى ضمن العقد او شرطاً ضمناً بان يكون العقد مبنياً عليه ارتكازاً , فتخلف الشرط مطلقاً يوجب الخيار فقط ولا يوجب بطلان العقد , لان العقد غير معلق , واما تعليق الانشاء والمنشأ بوجوده الانشائي غير معقول , واما بوجوده الفعلى فهو بحاجة الى دليل , فهذه الشروط مرجعها الى ثبوت الخيار عند تخلفها وليس مرجعها الى تعليق المنشأ عليها , وان ورد فى بعض كلمات تقرير السيد الاستاذ (قده) تعليق المنشأ على هذا الشرط , وقسم هذا الشرط الى قسمين احدهما مرجعه الى جعل الخيار كشرط الكتابه والخياطه والزياره وما شاكل ذلك , والاخر مرجعه الى تعليق المنشأ على هذا الشرط , ومرجعه الى الزام الشارط او البائع المشتري الى الوفاء بالشرط , والظاهر ان مرجع الشرط ليس الى تعليق المنشأ بوجوده الانشائي فانه غير معقول , واما بوجوده الفعلى فهو بحاجة الى دليل كما فى الوصيه وما شاكل ذلك كبيع الصرف والسلم والهبة . واما فى العقود المتعارفه فليس الامر كذلك .

فالتنتيجه ان هذه الشروط الموجوده فى العقد مرجعها الى ان تخلفها يوجب الخيار , لا ان الخيار مجعول كما ورد فى تقرير السيد الاستاذ (قده) , فانه ورد فى تقريره ان المجعول فى هذه الشروط فى الحقيقه هو الخيار , والظاهر ان الامر ليس كذلك وان المجعول هو الشرط غايه الامر تخلفه يوجب الخيار , لان التزام البائع بهذا العقد مشروط بهذا الشرط فان وفى المشتري بهذا الشرط فهو ينفى بهذا العقد والأ لم يلتزم بهذا العقد ومعناه ثبوت الخيار .

## المسأله (٢١) بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag.

كان كلامنا فى الشروط , وقد ذكرنا ان مرجع هذه الشروط ليس الى تعليق العقد عليها, فان تعليق الانشاء وكذلك تعليق المنشأ بوجوده الانشائي غير معقول فى نفسه , واما تعليق المنشأ بوجوده الفعلى فهو امر معقول ولكن فى مقام الاثبات بحاجه الى دليل كما فى باب الوصيه او باب الصرف والسلم وما شاكل ذلك , واما الشروط فى العقود فيمكن تقسيمها الى ثلاثه اقسام :

القسم الاول : ما اذا فرضنا ان المشتري يشتري فرساً من البائع ويشترط عليه شروطاً ووصافاً له , او يشتري عبداً ويشترط عليه ان يكون كاتباً او عالماً او ثقه او ما شاكل ذلك , فمثل هذه الشروط مرجعه الى جعل الخيار , فلا يمكن ان يكون التزام المشتري بالوفاء بالعقد منوطاً بالتزام البائع بهذه الاوصاف لانها خارجه عن تحت قدره البائع , فلهذا مرجع هذا الاشتراط الى جعل الخيار فاذا لم يكن المبيع واجداً لهذه الصفات ثبت الخيار للمشتري , واما مرجع هذا الاشتراط الى تعليق الملكيه الفعليه فهذا وان كان ممكناً الا انه بحاجه الى دليل ولا يستفاد من هذه الشروط .

ص: ١٢٤

القسم الثانى : ما اذا اشترط البائع على المشتري او المشتري على البائع فعلاً , كما اذا اشترط البائع فى ضمن العقد خياطه الثوب او الكتابه او ما شاكل ذلك , او ان المشتري يشترط على البائع ذلك , ومرجع هذا الشرط الى ان التزام البائع بالوفاء بهذا العقد مشروط بالتزام المشتري بهذا العمل اى بالكتابه او الخياطه فاذا قام بهذا العمل فالبائع ملتزم بالوفاء بهذا العقد , واما اذا لم يعمل بهذا الشرط ثبت للبائع خيار تخلف الشرط فله ان يفسخ المعامله وله ان يمضيها .

القسم الثالث : معنى الشرط الالتزام فى ضمن الالتزام العقدى - اى فى العقود التى لا تقبل الخيار كما فى النكاح او الطلاق او ما شاكلهما - فان النكاح لا يقبل الخيار وانما ثبت الخيار للزوج فى العيوب الخاصه بالمرأه كما ثبت الخيار للمرأه فى العيوب الخاصه بالرجل , واما الخيار المطلق فلا يدخل فى النكاح كخيار تخلف الشرط او ما شاكل ذلك , او يشترط الخيار فى ضمن العقد نصاً فلا يجوز فى النكاح والطلاق والخيار انما هو ثابت بالعيوب الخاصه , ففى مثل ذلك اذا اشترط الزوج على زوجته ان تشتغل فى البيت للتنظيف او الطبخ وما شاكل ذلك فليس معناه ان الزوج ملتزم بالوفاء بعقد النكاح شريطه ان تكون المرأه ملتزمه بهذه الاعمال لان كلاهما الزوج والزوجه ملتزمان بالوفاء بهذا العقد سواء تحقق هذا الشرط او لم يتحقق , فالعقد لازم على كليهما سواء اشترط الزوج على الزوجه او بالعكس , بل معنى هذا الشرط هو الوفاء بهذا الشرط بدليل الشرط وهو [المؤمنون عند شروطهم] فان الزوج اذا اشترط على الزوجه يجب على الزوجه العمل بالشرط بمقتضى ادله الشروط واما اذا لم تعمل بالشروط فلا أثر له غير العصيان فلا يترتب عليه اى أثر , وكذلك الحال اذا اشترطت الزوجه على الزوج فانه اذا لم يعمل الزوج ولم يأت بالشرط فهو آثم فقط ولا يترتب عليه اى أثر آخر . وهل يجوز تعليق الزوجيه على هذا الشرط او لا- يجوز ؟ ذكر السيد الاستاذ (قده) على ما فى تقرير بحثه ان تعليق الزوجيه يجوز بالشرط اذا كان حاصلأ فعلاً وموجوداً فعلاً , كما اذا فرضنا انه علق الزوجيه على ان يكون هذا اليوم يوم الجمعه وقال [ انكحتك هذه المرأه ان كان هذا اليوم يوم الجمعه ] هذا التعليق صحيح , ولكن فى الحقيقه هذا ليس تعليقاً بل مجرد لقله لسان وان الزوجيه ليست معلقه على كون هذا اليوم يوم الجمعه , واما اذا كان الشرط متأخراً فلا يجوز التعليق عليه , ولكن ذكرنا انه لا مانع من التعليق ثبوتاً بان تكون الزوجيه الفعليه معلقه على امر مستقبل ولكنه بحاجه الى دليل فى مقام الاثبات طالما لم يكن دليل فلا يمكن الأخذ به . هذا فى الشروط الموجوده فى العقود وهذه الشروط حقوق يجوز اسقاطها . واما الشرط فى المقام الذى هو بين العبد وربيه فى اعتكافه فالظاهر انه لا يجوز اسقاطه ولا يسقط بالاسقاط لانه لم يثبت كونه حقاً , ولا دليل على سقوطه بالاسقاط .

ص: ١٢٥

المسألة (٤١) : كما يجوز اشتراط الرجوع في الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه في نذره كأن يقول لله على ان اعتكف بشرط ان يكون لى الرجوع عند عروض كذا او مطلقاً , وحينئذ فيجوز له الرجوع .

ما ذكره الماتن (قده) هو المشهور بين الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع ايضاً , ولكن اتمامه بالدليل مشكل ولا دليل عليه فان الشرط المشروع انما هو شرط الرجوع في الاعتكاف واما في النذر ولو كان متعلقه الاعتكاف بحاجة الى دليل , فان متعلق النذر قد يكون اعتكافاً وقد يكون غيره ولا دليل عليه .

وبعبارة اخرى الاعتكاف على قسمين : الاعتكاف المطلق , والاعتكاف المشروط الرجوع فيه , وكلاهما مشروع , والنذر اذا تعلق بالاعتكاف المطلق فلا يجوز اشتراط الرجوع فيه , وهو بحاجة الى دليل , بل هو من الشروط التي تكون محلله للحرام فلا تكون صحيحة ونافذه , وحينئذ فان اشترط الرجوع بنذر الاعتكاف المطلق فهو غير مشروع , وان اشترط الرجوع في الاعتكاف المشروط فهو لغو فان النذر لم يتعلق بالاعتكاف المشروط فيه الرجوع وانما تعلق بالاعتكاف المطلق , فمن اجل ذلك ظهر عبارة الماتن (قده) تعلق النذر بالاعتكاف المطلق , وصحة اشتراط الرجوع في النذر - اى جواز الرجوع في المنذور وفسخه ونقضه - مثل الاشتراط في العقد . فما ذكره الماتن (قده) لا يمكن المساعده عليه . ومن هنا حمل السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه ان مراد الماتن (قده) تعلق النذر بالاعتكاف المشروط لا بالاعتكاف المطلق . ولكن هذا الحمل بعيد جداً فان ظاهر عبارته ان الشرط انما هو في نذر الاعتكاف , وان النذر تعلق بالاعتكاف والشرط انما هو في هذا النذر - ومعنى الشرط في نذر الاعتكاف هو جواز فسخ المنذور وجواز رفع اليد عن المنذور - فحمل كلام الماتن (قده) على ما ذكره السيد الاستاذ (قده) بعيد , بان يكون مراد الماتن (قده) نذر الاعتكاف المشروط بعيد جداً .

فالتبتيجه ان ما ذكره الماتن (قده) بظايره لا يمكن المساعده عليه الا ان يحمل على ما ذكره السيد الاستاذ (قده)

## الشرط اذا كان في ضمن نذر الاعتكاف بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : الشرط اذا كان في ضمن نذر الاعتكاف

تحصل مما ذكرناه ان الشرط اذا كان في ضمن نذر الاعتكاف لا دليل على صحته , فان الروايات التي تدل على صحة هذا الشرط انما هو فيما اذا كان في ضمن اعتكاف , واما اذا كان في ضمن نذر متعلق بالاعتكاف فلا دليل على صحته فان الاعتكاف المشروع على قسمين احدهما مطلق والآخر مشروط بشرط الرجوع فاذا تعلق النذر بالاعتكاف المطلق فلا دليل على صحة هذا الشرط شرط الرجوع واما اذا تعلق بالاعتكاف المشروط فلا مانع منه فان معنى تعلق النذر بالاعتكاف المشروط انه يجب عليه ان ينوي الاعتكاف المنذور اي حين اليه يشترط هذا الشرط فاذا نوى الاعتكاف وحين نيته اشترط شرط الرجوع فقد وفي بنذره وحصل الوفاء بالنذر , لانه نذر الاعتكاف المشروط وهذا هو الاعتكاف المشروط , واما الشرط في ضمن هذا النذر فهو لغو ولا اثر , فالنذر تعلق بالاعتكاف المشروط فاذا اشترط الرجوع في ضمن هذا النذر ايضا فهو لغو ولا اثر لهذا الشرط . وهذا هو ظاهر عبارته الماتن (قده) من تعلق النذر بالاعتكاف المطلق , واما حملة على تعلق النذر بالاعتكاف المشروط فهو خلاف الظاهر وان حملة السيد الاستاذ (قده) على ذلك .

المسأله (٤٢) : لا يصح ان يشترط في اعتكاف ان يكون له الرجوع في اعتكاف آخر له غير الذي ذكر الشرط فيه , وكذا لا يصح ان يشترط في اعتكافه جواز فسخ اعتكاف شخص آخر من ولده او عبده او اجنبى .

ص: ١٢٧

ما ذكره (قده) صحيح اذ لا دليل على صحة هذا الشرط فان الدليل انما دل على صحة هذا الشرط في ضمن اعتكافه , واما اذا اشترط في ضمن اعتكاف بجواز الرجوع في اعتكاف آخر فلا دليل على صحة هذا الشرط , وكذلك اذا اشترط في ضمن اعتكاف جواز فسخ اعتكاف شخص آخر كولده او عبده او ما شاكل ذلك فلا دليل على صحة هذا الشرط , وتمسك بعضهم بدليل [ المؤمنون عند شروطهم ] في غير محله , فان معنى المؤمنون عند شروطهم نفوذ الشرط على المؤمن فان الشخص اذا اشترط شىء على نفسه فهو نافذ لغيره , اي شروط المؤمنون نافذه على انفسهم لغيرهم , واما في المقام فقد يكون اشترط شيئاً بالنسبة الى غيره فلا دليل على نفوذه , فانه في المقام اشترط على الله الرجوع فاذا امضاه صح هذا الشرط فهذا الشرط خارج عن عموم المؤمنون عند شروطهم ولا دليل على صحة هذا الشرط .

المسأله (٤٣) : لا يجوز التعليق في الاعتكاف فلو علقه بطل الا اذا علقه على شرط معلوم الحصول حين النيه فانه في الحقيقة لا يكون من التعليق .

كما اذا اعتكف على ان يكون هذا اليوم يوم الجمعة وهو في الواقع يوم الجمعة , واما اذا كان التعليق على امر استقبالي فهو غير صحيح , اما التعليق بالنسبة الى المكث واللبث فهو غير متصور فان الفعل الخارجى غير قابل للتعليق كالمكث واللبث في المسجد والقيام والقعود والضرب وما شاكل ذلك كما اذا ضرب شخصاً معلقاً على انه بكر فلا معنى له فان الضرب وقع في الخارج فهذا التعليق لا اثر له , فالافعال الخارجيه غير قابله للتعليق وامرها يدور بين الوجود والعدم , وكذلك الانشاء غير قابل للتعليق كما ذكرنا وامره يدور بين الوجود والعدم , وكذلك المنشأ بوجوده الانشائي فانه بوجوده الانشائي عين الانشاء ولا فرق بينهما الا بالاعتبار كالايجاد والوجود في الامور التكوينييه , واما بوجوده الفعلى فلا مانع من التعليق كما اذا انشا ملكيه مال بعد شهر او بعد سنه فان الانشاء من الآن قد تحقق والمنشا بوجوده الانشائي قد تحقق من الآن ولكن فعليه الملكيه بعد سنه فهذا في نفسه لا مانع منه وقد دل الدليل على ذلك في مقام الاثبات في بعض الموارد كما في الوصيه التمليكيه وهكذا في بيع الصرف والسلم وما شاكل ذلك , او فرضنا ان المرأه علققت زوجيتها من شخص بعد شهر فلا مانع من ذلك في نفسه فان انشاء الزوجيه قد تحقق من الآن والمنشأ بوجوده الانشائي تحقق من الآن لكن بوجوده الفعلى يتحقق بعد شهر فهذا في نفسه لا مانع منه ولكن في مقام الاثبات بحاجه الى دليل , وذكر السيد الاستاذ (قده) ان بطلان ذلك لا يحتاج الى الاجماع الذى ادعى على ان التعليق في العقود والايقاعات باطل بل هو في نفسه باطل لانه غير معهود عند العقلاء , فان تمليك مال بعد شهر او بعد سنه فهو غير معهود عند العقلاء وغير متعارف , وكذلك الحال في الزوجيه والنكاح فانه غير معهود عند العقلاء وغير متعارف فلا يكون مشمولاً لأدله الامضاء [ او فوا بالعقود ] و [ حل الله البيع ] وما شاكل ذلك .

ص: ١٢٨

الظاهر ان مثل هذا البيع وان لم يكن معهوداً سابقاً إلا انه في الوقت الحاضر متعارف عند العقلاء كما في الاسواق الماليه وفي البورصات فان هذه المعاملات متعارفه عند العقلاء وتترتب عليها آثار الصحة , بل في الاسواق الماليه الثمن والمئمن كلاهما غير موجود بيوع عشره اطنان من الحنطه باوصاف مذكوره بعد خمسه اشهر والحنطه غير موجوده في الوقت الحاضر , او بيوع عشره اطنان من النفط بعد خمسه اشهر والنفط غير موجود في الوقت الحاضر , وفي وقته يحضر المبيع من الحنطه او النفط ويسلمه الى المشتري , فهذه المعاملات المتبادله الواقعه في الاسواق الماليه المتعارفه غالباً مبنيه على ذلك , مع ان المعروف عند الفقهاء بطلان مثل هذا البيع فان المبيع اذا كان معدوماً فلا يجوز بيعه ولا دليل على صحه بيعه , فان المعروف عند العقلاء بطلان مثل هذا البيع , ولكننا صححنا مثل هذه البيوع بدليل قوله [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا سوره النساء / الآيه ٢٩ ] فلا شبهه في كونها تجاره والتراضى ايضاً موجود وان لم يصدق عليها عنوان البيع ولكن عنوان التجاره عن تراضٍ يصدق عليها , وهذا العنوان عنوان عام فعندئذ لا مانع من صحه هذه المعاملات بهذا العنوان , وفي المقام كذلك لا مانع من تملك مالٍ للغير بعد اشهرٍ او بعد ثلاثه اشهر , وفي المقام ايضاً كذلك فان انشاء الالتزام بالاعتكاف غير قابل للتعليق , واما المنشأ وهو الالتزام بوجوده الفعلي فهو وان كان قابلاً للتعليق إلا ان الحكم بصحته مشكل بان يكون اعتكافه معلقاً على مجيء زيد او على امر آخر , فهذا لا دليل عليه ولا يستفاد من الروايات ولا دليل على صحته , والمستفاد من الروايات ان يكون الالتزام بالاعتكاف , واما الالتزام بالاعتكاف معلقاً على شيء فلا دليل على صحته .

هذا تمام الكلام فى الاعتكاف وشرايطه ويقع الكلام فى احكام الاعتكاف ان شاء الله تعالى.

## فصل فى احكام الاعتكاف بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فصل فى احكام الاعتكاف

يحرم على المعتكف امور : احدها : مباشره النساء بالجماع فى القبل او الدبر .

ولا شبهه فى حرمة وتدل على ذلك مضافاً الى دعوى الاجماع فى المسأله الذى مز انه لا يمكن الاعتماد عليه مجموعه من الروايات :

الروايه الاولى : موثقه الحسن بن فضال عن الحسن بن الجهم عن ابى الحسن (ع) قال سألته عن المعتكف ياتى اهله , فقال لا ياتى اهله ليلاً او نهاراً وهو معتكف (١). فان هذه الموثقه تدل بوضوح على عدم جواز الجماع لا ليلاً ولا نهاراً اذا كان الشخص معتكفاً .

الروايه الثانيه : صحيحه زراره : قال سالت ابا جعفر (ع) عن المعتكف يجمع ؟ قال اذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر (٢). اى عليه كفاره الظهار فهذه الصحيحه تدل على حرمة الجماع وانه موجب للكفاره ايضاً .

الروايه الثالثه : موثقه سماعه : قال : سالت ابا عبد الله (ع) عن معتكف واقع اهله ؟ فقال : هو بمنزله من افطر يوماً من شهر رمضان (٣). اى بمعنى ان عليه الكفاره والحرمة , فان الافطار فى نهار شهر رمضان محرم وموجب للكفاره وهذا بمثابة من افطر فى نهار شهر رمضان .

ص: ١٣٠

١- (١) الوسائل / ج ١٠ / ص ٥٤٥ / باب ٥ / كتاب الاعتكاف / ح ١ .

٢- (٢) الوسائل / ج ١٠ / ص ٥٤٦ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ١ .

٣- (٣) الوسائل / ج ١٠ / ص ٥٤٧ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢ .

الروايه الرابعه : موثقه سماعه : قال سألته عن معتكف واقع اهله قال : عليه ما على الذى افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً عتق رقبه او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً (٤) .

فلا شبهه فى ان الجماع محرم على المعتكف وعليه الكفاره .

ثم ذكر الماتن (قده) : وباللمس والتقبيل بشهوه .

وقد ادعى عليه الاجماع بان لمس المعتكف النساء او التقبيل بشهوه محرم , ولكن لا دليل عليهما ما عدا دعوى الاجماع فى المسأله , فان تم الاجماع فهو والآ فلا دليل على حرمة , واما قوله تعالى [وَلَا تُبَايِعُوا مَنْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ فِي الْمَسَاجِدِ لِتُكَلِّمُوا كَلِمَاتٍ لَّيْسَ بِهِنَّ حُرْمَةٌ لَكُمْ وَهُمْ لَمْ يَحْسُبُوا] (٢) لا تدل على ان المراد باللمس والتقبيل , والظاهر ان المراد من لفظ المباشرة فى الآيه المباركه هو الجماع والمواقع ولا تشمل اللمس والتقبيل وما شاكل ذلك , اذ لو حملناها على ذلك فمعناه ان مطلق التقبيل واللمس حرام وان لم يكن بشهوه ولم يقل بذلك احد , فالآيه المباركه اشاره الى الجماع كما ان فى بعض الايات كآيه الوضوء التعبير باللمس [أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ] (٣) فاللمس كناية عن الجماع , وكذلك المباشرة فى الآيه المباركه كناية عن الجماع ولا تشمل اللمس والتقبيل , فلا دليل على حرمة اللمس والتقبيل للزوجه عن شهوه وهو معتكف .

ثم ذكر الماتن (قده) : لا فرق فى ذلك بين الرجل والمرأه فيحرم على المعتكفه ايضاً الجماع واللمس والتقبيل بشهوه .

ص: ١٣١

١- (٤) الوسائل / ج ١٠ / ص ٥٤٧ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٥ .

٢- (٥) سورة البقره / الآيه ١٨٧ .

٣- (٦) سورة النساء / الآيه ٤٣ .



كما ان الجماع حرام على الرجل فهو حرام على المراه ايضا , وكما ان على الرجل كفاره فكذلك عليها الكفاره ايضاً وتدل على ذلك مضافا الى الروايات - قاعده الاشتراك في التكليف بين الرجل والمراه اذا لم يؤخذ في موضوع التكليف النساء كما في الحيض والنفاس والاستحاضه وما شاكل ذلك , فحكم الاعتكاف مشترك بينهما ولا فرق بينهما , واما الروايات :

الروايه الاولى : صحيحه الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : لا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الا لحاجه لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شيء الا لاجتازه او يعود مريضا , قال : واعتكاف المراه مثل ذلك (١). فان هذه الصحيحه تدل على ان اعتكاف المراه مثل اعتكاف الرجل في جميع ما يترتب على اعتكاف الرجل يترتب على اعتكاف المراه ايضاً سواء الاحكام المذكوره في هذه الروايه او الاحكام غير المذكوره فيها ولا يختص هذا التنزيل بالاحكام المذكوره في نفس الصحيحه فان مقتضى اطلاق هذا التنزيل ان اعتكاف المراه يشترك مع اعتكاف الرجل في جميع الاحكام المذكوره فيها وغيرها .

الروايه الثانيه : صحيحه داود بن سرحان عن ابي عبد الله (ع) في حديث قال : ولا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الجامع الا لحاجه لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع والمرأه مثل ذلك (٢).

وناقش في دلاله ذلك السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه , بان التنزيل هنا هو تنزيل المرأه بمنزله الرجل لا تنزيل اعتكاف المرأه بمنزله اعتكاف الرجل كما في صحيحه الحلبي , فان مقتضى عموم تنزيل اعتكاف المرأه بمنزله اعتكاف الرجل هو الاشتراك في جميع الاحكام اى جميع ما يترتب على اعتكاف الرجل يترتب على اعتكاف المرأه , اما في هذه الصحيحه فهو تنزيل المرأه بمنزله الرجل , غاية الامر هذا لا يدل على اكثر من ان الاحكام المذكوره في هذه الصحيحه فهي احكام مشتركه بينهما , والظاهر انه لا فرق بين هذه الصحيحه وصحيحه الحلبي , لان المراد ان المرأه المعتكفه كالرجل المعتكف , فالتنزيل ليس تنزيل المرأه بمنزله الرجل ولا شبهه في ان تنزيل المرأه المعتكفه بمنزله الرجل المعتكف , وظاهر هذا التنزيل واطلاقه ان جميع ما يترتب على الرجل المعتكف من الاحكام فهو مترتب على المرأه المعتكفه بلا فرق بين ان تكون تلك الاحكام مذكوره في نفس هذه الصحيحه او لم تكن مذكوره , فلا فرق بين هذه الصحيحه وصحيحه الحلبي .

ص: ١٣٢

١- (٧) الوسائل / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢.

٢- (٨) الوسائل / ج ١٠ / ص ٥٤٩ / باب ٧ / كتاب الاعتكاف / الحديث ١.

الروايه الثالثه : صحيحه ابي ولاد : قال سالت ابا عبد الله (ع) عن امرأه كان زوجها غائباً وقدم وهى معتكفه باذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد الى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعها , قال : ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تقضى ثلاثه ايام ولم تكن اشترطت فى الاعتكاف فان عليها ما على المظاهر (1). والكلام فى هذه الصحيحه فى ان الكفار على الجماع او انها على خروجها من المسجد؟ ذكر السيد الاستاذ (قده) على ما فى تقرير بحثه ان الكفار على الجماع وليس الكفار على الخروج فان هذا المقدار من الخروج مشمول للادله وهو خروج لحاجه ضروريه ولو كانت لاختبار زوجها انها بعد فى الاعتكاف , فان هذا المقدار من الخروج لا يضر , فحينئذ هذه الكفار انما هى على المواقع وليست على الخروج .

الظاهر من هذا انه يمكن حمل الروايه على ذلك وان كانت فى نفسها ظاهره فى ان الكفار على الخروج , ولكن مناسبه الحكم والموضوع بملاحظه ان خروجها ليس من جهه الاشرط اي لم تشترط رجوعها متى شاءت او عند عروض عارض لها وكان خروجها فى اثناء الاعتكاف ولم تتم ثلاثه ايام فحكم عليها بالكفار ظاهره ان الكفار على الخروج لا على المواقع , ولكن ان مناسبه الحكم والموضوع تقتضى ان الكفار على المواقع لا- على الخروج فان هذا المقدار من الخروج لحاجه مستثنى ولا- يضر باعتكافها ولكن الجماع فى اثناء الاعتكاف موجب لثبوت الكفار عليها لانه كما يحرم على الرجل المعتكف كذلك يحرم على المرأه المعتكفه , وكما على الرجل المعتكف الكفار كذلك على المرأه المعتكفه .

ص: ١٣٣

الموضوع : الاعتكاف

ذكرنا ان الماتن (قده) ذكر انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة , وقد استدل على ذلك بامور :

الاول : قاعده الاشتراك في التكليف وقد تقدم الكلام فيها .

الثاني : صحيحه الحلبي فانها تدل على تنزيل اعتكاف المرأة بمنزله اعتكاف الرجل , واطلاق التنزيل يقتضى ان جميع ما يترتب على اعتكاف الرجل فهو مترتب على اعتكاف المرأة ايضاً من الحرمة والكفاره وما شاكل ذلك , وكذلك صحيحه داود بن سرحان فانها تدل على تنزيل المرأة المعتكفه بمنزله الرجل المعتكف , وذكرنا ان مقتضى اطلاق هذا التنزيل ان جميع ما يترتب من الاحكام على الرجل المعتكف تترتب على المرأة المعتكفه , وبصحيحه ابى ولاد ايضاً . فلا شبهه من هذه الناحيه ,

ومن ناحيه اخرى قد ورد في صحيحه ابى ولاد وصحيحه زراره ان كفاره الجماع في حال الاعتكاف كفاره الظهر وهي الترتيب بين العتق وبين الصوم وبين الاطعام , فيجب عليه العتق اذا امكن , واذا لم يمكن فيجب عليه الصوم اذا امكن , واما مع عدم التمكن فتنقل النويه الى الاطعام : وقد ورد في روايتين لسماعه ان كفاره الجماع كفاره الافطار :

الروايه الاولى : صحيحه زراره : قال سالت ابا جعفر (ع) عن المعتكف يجامع ؟ قال اذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر (١) . فان هذه الصحيحه تدل على ان كفارته كفاره الظهر .

الروايه الثانيه : صحيحه ابى ولاد : قال سالت ابا عبد الله (ع) عن امرأه كان زوجها غائباً وقدم وهي معتكفه باذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد الى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعها , قال : ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تقضى ثلاثه ايام ولم تكن اشترطت في الاعتكاف فان عليها ما على المظاهر (٢) . فهذه الصحيحه ايضاً تدل على ان كفاره الجماع في حال الاعتكاف كفاره الظهر .

ص: ١٣٤

١- (١) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٦ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ١.

٢- (٢) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٨ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٦.

وفي مقابل ذلك :

الروايه الاولى : موثقه سماعه : قال : سالت ابا عبد الله (ع) عن معتكف واقع اهله ؟ فقال : هو بمنزله من افطر يوماً من شهر رمضان (١) . اي كفاره الافطار , وفي موثقه الاخرى قد صرح في ذلك :

الروايه الثانيه : موثقه سماعه : قال سالت عن معتكف واقع اهله ؟ قال : عليه ما على الذي افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً عتق رقيه او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً (٢) .

فتقع المعارضه بين الصحيحتين اللتين تدلان على ان كفاره الجماع في الاعتكاف كفاره الظهر وبين الموثقتين اللتين تدلان على ان كفاره الجماع في حال الاعتكاف كفاره الافطار في شهر رمضان وهي التخيير , وكفاره التخيير معناها ان الواجب هو الجامع بين الخصال الثلاثه , والتخيير بين افراد الواجب عقلياً كالتخيير بين افراد الصلاه فالمكلف مخير بين ان يصلي اول الوقت او في وسط الوقت , ومخير بين ان يصلي في البيت او في المسجد , فبناءً على ان كفاره الجماع في حال الاعتكاف هي كفاره الافطار في شهر رمضان فيكون الواجب عليه هو الجامع فهو مخير بين العتق وبين الصيام وبين الاطعام , واما اذا كانت كفاره الجماع في حال الاعتكاف هي كفاره الظهر فالواجب هو الفرد بنحو الترتيب فالاول العتق لكن مشروطاً بالتمكن فلا يجوز الانتقال الى الصوم مع التمكن من العتق ولا يجزى الصوم , واما مع عدم التمكن من العتق فتنقل وظيفته الى الصوم واما مع التمكن من الصوم فلا يجزى الاطعام , ومع عدم التمكن من الصوم تنتقل وظيفته الى الاطعام , فالواجب هو الفرد بحده الفردى لكن بنحو الترتيب , فكل من الطائفتين تدل بالمطابقه على مدلولها وبالالتزام على نفي مدلول الآخر فان الطائفه الاولى مثلا تدل على ان الواجب هو الجامع بالمطابقه وعلى نفي وجوب الفرد بالالتزام , والطائفه الثانيه تدل على ان الواجب هو الفرد بنحو الترتيب بالمطابقه وتدل بالالتزام على نفي وجوب الجامع , فتقع المعارضه بينهما , وحيث لا ترجيح في البين , ولا يمكن الجمع الدلالي العرفي بينهما فتسقطان معاً عن الحجيه ولا يكون شئ من الطائفتين مشمولاً لدليل الحجيه فالمرجع هو الاصل العملي وهو اصاله البراءه عن وجوب الكفاره , وان كان الاولى والأجدر ان يحتاط في المسأله بالترتيب بالاتبان بالعتق اذا امكن او الصوم اذا امكن وإلاّ فالأطعام , فان بالترتيب يجمع بين الخصال سواء أكان الواجب من الاول الترتيب او الواجب من الاول التخيير فعملاً يجمع بينهما , فاذا اتى بالعتق سواء كان الواجب الترتيب او التخيير سقطت عن ذمته .

ص: ١٣٥

١- (٣) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٧ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢.

٢- (٤) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٧ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٥.

ثم ذكر الماتن (قده) : والاقوى عدم حرمة النظر بشهوه الى من يجوز النظر اليه وان كان الاحوط اجتنابه ايضاً .

الامر كما افاده (قده) اذ لا دليل على حرمة ذلك , حتى لو قلنا ان المراد من المباشرة في الآية المباركة [وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ] (البقره / ١٨٧) الأعم من الجماع لكنه لا يشمل النظر فلا يصدق على النظر عنوان المباشرة , نعم يشمل اللمس والتقبيل وما شاكل ذلك , فلا دليل على حرمة النظر .

ثم ذكر الماتن (قده) : الثاني : الاستمنا على الاحوط , وان كان على الوجه الحلال كالنظر الى حليلته الموجب له .

حيث لا دليل على حرمة الاستمنا ولا على وجوب الكفاره على المعتكف فان النصوص خاليه عن ذلك , وان كانت المسأله معروفه بين الاصحاب بل ادعى عليها الاجماع , فالاصحاب قد اعتمدوا على حرمة الاستمنا في الاعتكاف على الاجماع , فانهم الحقوا الاستمنا بالجماع في الحكم بالاجماع , وحيث انه لا يمكن الاعتماد على الاجماع فلا دليل عليه , واما السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه فقد ذكر ان موثقه سماعه تشمل الاستمنا في حال الاعتكاف ايضاً [ بل ورد هذا ايضاً في مجموعه من الروايات منها صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله (ع) قال:سألته عن رجل يعبث بامرأته حتى يمني وهو محرم من غير جماع او يفعل ذلك في شهر رمضان؟ فقال (ع) عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى يجامع (١) . فهذه الصحيحه وان لم تشمل الاعتكاف لكنه الحق الاستمنا بالجماع [ وموثقه سماعه هي : سألته عن رجل لزم باهله فانزل , قال :عليه اطعام ستين مسكيناً مد لكل مسكين (٢) . فقد استدل باطلاق هذه الموثقه , فانها لم ترد في خصوص الصوم ومقتضى اطلاقها تنزيل الاستمنا منزله الجماع وان حال الاستمنا حال الجماع كما ان الجماع يوجب الكفاره فكذلك الاستمنا فهي تدل على انه في كل مورد يكون الجماع موجبا للكفاره فالاستمنا ايضاً يوجب الكفاره , وحيث ان الجماع يوجب الكفاره في باب الصوم وفي باب الاحرام وفي باب الاعتكاف فالاستمنا ايضاً يوجب الكفاره في هذه الابواب , فهذه الموثقه تدل على ان الاستمنا كالجماع وفي كل مورد يكون الجماع سبباً وموجباً للكفاره فالاستمنا ايضاً كذلك , وهكذا ذكره السيد الاستاذ (قده) .

ص: ١٣٦

١- (٥) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٤٠ / باب ٤ / ابواب ما يمسك عنه الصائم عن الجماع / ح ٤ .

٢- (٦) الوسائل (آل البيت) / ج ١٠ / ص ٤٠ / باب ٤ / ابواب ما يمسك عنه الصائم عن الجماع / ح ٣ .

الظاهر ان هذه الموثقة ليست في مقام البيان من هذه الجهة - اى الحاق الاستمنا بالجماع - بل في مقام بيان ان في باب الصوم كفاره الصوم لا تختص بالجماع , فكما ان هذه الكفاره ثابتة في الجماع فكذلك ثابتة في الاستمنا ايضاً , سواء أكان الاستمنا من جهة اللصوق باهله او من جهة المماسه معها او من جهة النظر اليها بشهوه او ما شاكل ذلك , كما ورد في نظير هذه الروايه ان الاستمنا في باب الصوم ملحق بالجماع ولا نظر فيها الى ان الاستمنا كالجماع مطلقاً , بل في مقام بيان ان الاستمنا في باب الصوم كالجماع , فكما ان الجماع في باب الصوم يوجب الكفاره فكذلك الاستمنا .

فالنتيجه انه لا دليل على ان الاستمنا ملحق بالجماع في باب الاعتكاف الا الاجماع وهو ايضاً غير تام .

### كتاب الاعتكاف بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : كتاب الاعتكاف

ذكرنا ان مجموعه من الروايات قد وردت في ان الاستمنا كالجماع , ولكن مورد هذه الروايات الصوم , وفي بعضها قد صرح بالصوم وفي بعضها لم يصرح بذلك كما في موثقه سماعه فلاستدلال على اطلاق هذه الموثقه لا يمكن كما ذكره السيد الاستاذ (قده) على ما في تقرير بحثه من ان مفاد الموثقه ان في كل مورد يكون الجماع حراماً وموجباً للكفاره فالاستمنا ايضاً كذلك , فلا يستفاد من هذه الموثقه هذه الكبرى الكليه , فان هذه الكبرى الكليه لا تكون متبادره ومتفاهمه من هذه الموثقه , بل حال هذه الموثقه حال سائر الروايات في هذا الباب كصحيحه ابن الحجاج وغيرها , ومرسله ابن ابي عمير وروايه ابي بصير وما شاكل ذلك , فالنتيجه ان موثقه سماعه لا يكون المتفاهم العرفي منها الاطلاق والكبرى الكليه , وعلى هذا فلا دليل على حرمه الاستمنا في باب الاعتكاف ولا انه موجب الكفاره اذا كان الاستمنا محللاً كما اذا نظر الى زوجته فانزل او لامس زوجته او ما شاكل ذلك , فلا دليل على حرمة ولا دليل على انه يوجب الكفاره كالجماع وان كان الاحوط .

ص: ١٣٧

ثم ذكر الماتن (قده) : الثالث : شم الطيب مع التلذذ وكذا الريحان , واما مع عدم التلذذ كما اذا كان فاقداً لحاسه الشم مثلاً فلا بأس به .

هذا هو المتفاهم العرفي من صحيحه ابي عبيده عن ابي جعفر عليه السلام قال : المعتكف لا يشم الطيب , ولا يتلذذ بالريحان , ولا يمارى , ولا يشتري , ولا يبيع (١). فان النهى عن شم الطيب والريحان فيها هو من جهة الالتذاذ , والا مجرد الشم من دون الالتذاذ لا يكون المتفاهم من هذه الصحيحه انه حرام , فالحرام انما هو شم الطيب , وكذا الريحان للالتذاذ والاستفاده من رائحته , واما اذا لم يستفد من رائحته كما اذا كان الشخص فاقداً لحاسه الشم , او كان الطيب والريحان فاقداً لرائحته فعندئذ لا بأس بشمه , فالمتفاهم العرفي من النهى عن شم الطيب والريحان في صحيحه ابي عبيده بمناسبه الحكم والموضوع هو النهى عن الشم للالتذاذ برائحه , لا من جهة ان المنصرف من هذه الروايات ذلك بل هو المتفاهم العرفي , وكيفما كان فالظاهر ان المتفاهم العرفي من النهى في هذه الصحيحه هو الشم للالتذاذ برائحه , واما اذا كانت فاقده للرائحه او كان الشخص فاقداً لحاسه الشم فلا اثر لذلك وشمه لها كشمه لسائر الاشياء التي لا رائحه لها .

ثم ذكر الماتن (قده) : الرابع : البيع والشراء بل مطلق التجاره مع عدم الضروره على الاحوط .

لا يحتمل ان صرف وجود البيع محرم او صرف وجود الشراء محرم فهذا غير محتمل او صرف وجود التجاره محرم فغير محتمل , فالمحتمل في المقام احد امرين :

ص: ١٣٨

الاحتمال الاول : انه يشتغل بالبيع والشراء بحيث يصدق عليه ان شغله البيع والشراء لا الاعتكاف بالمسجد , فان مكثه في المسجد للبيع والشراء وللتجاره , فمن اجل ذلك فالبيع والشراء محرم .

الاحتمال الثاني : من جهة ان البيع والشراء منافي للغرض الاصلى من الاعتكاف فان حقيقه الاعتكاف هو المكث في المسجد والغرض الاصلى من المكث هو المناجاة مع الله تعالى والذكر والدعاء وقراءة القرآن والصلاه ومذاكره العلم وما شاكل ذلك, واما اذا كان شغله البيع والشراء والتجاره فهذا منافي للغرض الاصلى من الاعتكاف فمن اجل ذلك يكون محرما , والأ فصرف وجود البيع لا يحتمل ان يكون محرماً , او صرف وجود الشراء او صرف وجود التجاره , وكذلك الحال في سائر الامور المباحه كالخياطه والنساجه وما شاكل ذلك فان الخياطه انما تكون محرمة اذا كانت منافية للغرض الاصلى من الاعتكاف , او كان منافيا للاعتكاف بحيث لا يصدق عليه عنوان المعتكف فهذا يصدق عليه انه خياط وليس بمعتكف , ففي مثل ذلك لا يجوز الاشتغال بالخياطه او النساجه او ما شاكل ذلك من الامور المباحه في نفسها ,

فالنتيجه ان الحرام هو البيع والشراء المنافي للغرض الاصلى من الاعتكاف , او بحيث لا يصدق عليه عنوان المعتكف بل يصدق عليه عنوان التاجر او البائع او المشتري ففي مثل ذلك يكون محرما , والأ فمجرد البيع كما اذا باع كتبه في المسجد لشخص او داره او بستانه او محلته فلا مانع من ذلك او اشترى كتابا من شخص او اشترى داره او ارضه فلا مانع من ذلك. وهذا هو المتفاهم العرفي من صحيحه ابي عبيده .

ثم ذكر الماتن (قده) : الخامس : المماراه اى المجادله على امر دينوى اودينى بقصد الغلبه و اظهار الفضيله و اما بقصد اظهار الحق ورد الخصم من الخطأ فلا بأس به بل هو من افضل الطاعات فالمدار على القصد والنيه .

فهذه المجادله تختلف باختلاف القصد فان كان القصد منها اظهار الغلبه على غيره او اظهار الفضيله على غيره فهى محرمة , و اما اذا كان القصد منها اظهار الحق و بيانه و ابطال الباطل فهو امر محبوب بل هو من افضل الطاعات عند الله تعالى .

ثم ذكر الماتن (قده) : والاقوى عدم وجوب اجتناب ما يحرم على المحرم من الصيد وازاله الشعر ولبس المخيط ونحو ذلك وان كان احوط .

لا- شبهه فى انها غير محرمة على المعتكف فان هذه الاحكام من احكام الاحرام و محرمات الاحرام وليست من محرمات الاعتكاف و يظهر من الروايات الواردة فى اعتكاف الرسول الاكرم (ص) و كذا فى اعتكاف الأئمة (ع) جواز لبس المخيط ولا يجب عليه لبس ثوبى الاحرام فى الاعتكاف .

فالنتيجه انه لا شبهه فى ان لبس المخيط غير حرام على المعتكف وكذلك التظليل والصيد ونحوها فهى محرمة على المحرم .

المسأله (١) : لا فرق فى حرمه المذكورات على المعتكف بين الليل والنهار , نعم المحرمات من حيث الصوم كالأكل والشرب والإرتماس ونحوها مختصه بالنهار .

الامر كما افاده (قده) .

## المسأله (٢) : يجوز للمعتكف الخوض فى المباح والنظر فى معاشه مع الحاجه وعدمها بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : المسأله (٢) : يجوز للمعتكف الخوض فى المباح والنظر فى معاشه مع الحاجه وعدمها .

ص : ١٤٠

تقدم الكلام فى ذلك وانه يجوز للمعتكف الاشتغال بالمباح ولا مانع منه .

المسأله (٣) : كلما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف اذا وقع فى النهار من حيث اشتراط الصوم فيه فبطلانه يوجب بطلانه . وكذا يفسد الجماع سواء كان فى الليل او النهار وكذا اللمس والتقبيل بشهوه بل الاحوط بطلانه بساير ما ذكر من المحرمات من البيع والشراء وشم الطيب وغيرها مما ذكر .

يقع الكلام هنا تاره فى ان حرمه هذه الامور هل هى حرمه تكليفيه او انها حرمه وضعيه ؟ مثلا حرمه شم الطيب او الريحان او البيع والشراء او التجاره هل حرمتها حرمه تكليفيه او ان حرمتها حرمه وضعيه ؟ يقع الكلام تاره فى الجماع واخرى فى سائر المحرمات ,

اما الجماع : فلا شبهه فى ان حرمته تكليفيه ووضعيه معاً , فانه لا شبهه فى حرمته سواء كان فى الليل او فى النهار سواء كان فى المسجد او خارجه فى جميع الحالات لا يجوز للمعتكف الجماع مع اهله , فانه موجب لبطلانه وهو محرم , فحرمته تكليفيه ووضعيه , ونقصد بالحرمه الوضعيه انه مانع عن صحه الاعتكاف وعدمه قيد له فان عدم المانع قيد وشرط للصحه ويمكن الاستدلال على ذلك ( حرمه الجماع التكليفيه ) بامرین :

الاول : ترتب الكفار عليه فان ترتب الكفار على الجماع فى حال الاعتكاف دليل على انه حرام فلو كان جائزاً فلا مقتضى للكفار .

الثانى : موثقه سماعه : قال : سالت ابا عبد الله (ع) عن معتكف واقع اهله ؟ فقال : هو بمنزله من افطر يوماً من شهر رمضان (الوسائل آل البيت) / ج ١٠ / ص ٥٤٧ / باب ٦ / كتاب الاعتكاف / الحديث ٢ (١) . فان هذا التنزيل يدل على ان الجماع محرم , كما انه فى نهار شهر رمضان محرم فكذلك فى الاعتكاف محرم , فهذا التنزيل يدل على الحرمه .

ص : ١٤١

١- (١) .

وهل يمكن الجمع بين الحرمة التكليفية والحرمة الوضعية فى دليل واحد؟ وهل يمكن استفاذه كلتا الحرمتين من دليل واحد؟ فقد جاء فى تقرير السيد الاستاذ (قده) انه لا يمكن فان الحرمة اذا كانت وضعية فمفاد الدليل الارشاد , والارشاد معناه الاخبار عن شىء , والاخبار لا- يمكن ان يجتمع مع الانشاء فى دليل واحد , فاذا ورد فى الدليل (لا يجوز للمعتكف المواقعه مع اهله) لا يمكن ان يراد منه الحرمة التكليفية والوضعية معاً , لان معنى الحرمة الوضعية اخبار , ومعنى الحرمة التكليفية انشاء , والجمع بين الانشاء والاخبار لا يمكن , هكذا جاء فى تقرير بحث السيد الاستاذ (قده) ,

اما على مسلكه (قده) فالظاهر انه لا مانع من الحكم فانه يرى ان الانشاء عباره عن اظهار الامر الاعتبارى النفسانى , فيمكن للمولى ان يعتبر كلا الامرين فى نفسه اعتبار الحرمة التكليفية واعتبار الحرمة الوضعية فاعتبر كلا الامرين فى نفسه ويبرز ذلك فى الخارج بمرز ولا مانع من ذلك ولا يبرز منه اى محذور , هذا مضافا الى ان الحرمة الوضعية ليست مفاد الدليل الارشاد بمعنى الاخبار , فان الحرمة الوضعية حكم وضعى مولوى ومجعول من قبل المولى غايه الامر تاره يكون المجعول الحرمة التكليفية واخرى يكون المجعول مانعيه الشىء او شرطيه الشىء , فالارشاد انما يكون اخبارا اذا لم يكن متكفلاً لاي جعل كالامر بالطاعة والنهى عن المعصيه فانه فى الحقيقه اخبار والنهى ارشاد محض ولا يتكفل اى جعل للحكم , فالامر بالطاعة اخبار فى الحقيقه , واما فى المقام فالحرمة الوضعية معناها جعل المانعيه , فالشارع جعل الجماع مانعاً عن صحه الاعتكاف , وجعل عدم الجماع شرطاً فى صحه الاعتكاف , ومعنى الارشاد هنا فى مقابل جعل الحرمة التكليفية اى جعل الحرمة الوضعية لا جعل الحرمة التكليفية , وعلى هذا فلا مانع من الجمع بينهما على مسلك السيد الاستاذ (قده) , فان المولى فى نفسه اعتبر امران اعتبر مانعيه الجماع واعتبر الحرمة التكليفية ويبرزهما فى الخارج بمرز , فلا مانع من ذلك , غايه الامر فى مقام الابرار بحاجه الى قرينه تدل على انه اعتبر فى نفسه امرين احدهما الحرمة التكليفية والآخر الحرمة الوضعية فعلى مسلكه (قده) لا مانع من الجمع بينهما , وليس الجمع بينهما كالجمع بين الانشاء والاخبار , اذ ليس فى المقام اخبار , بل جعل , اما جعل الحرمة التكليفية او جعل المانعيه , وكيفما كان فلا شبهه فى ان الجماع مانع عن صحه الاعتكاف كما انه لا شبهه فى انه محرم تكليفاً وعليه عقوبه وأثم , بلا فرق بين ان يكون فى الليل او النهار او فى المسجد او خارجه فلا فرق من هذه الناحيه .



واما سائر المحرمات : اما التقبيل واللمس بشهوه فقد تقدم انه لا دليل على حرمة , واما البيع والشراء والتجارة فقد ورد النهى عنهما , ونهى عن شم الطيب والريحان , ولا شبهه في ان هذا النهى ظاهر في المانع فان النهى الوارد في ابواب العبادات وابواب المعاملات من العقود والايقاعات ظاهر في الارشاد الى المانع , انقلب ظهوره من الحرمة الى الارشاد الى المانع فان النهى في نفسه ظاهر في الحرمة , واما اذا كان في العبادات مثل ما لو ورد ( لا تصلى في ما لا يأكل لحمه ) فان هذا النهى ارشاد الى مانع لبس ما لا يأكل في الصلاة او ( لا تصلى في الثوب النجس ) فان هذا النهى ارشاد الى مانع لبس النجس في الصلاة , فالنهي في باب العبادات وكذلك في باب المعاملات كالنهي عن البيع الغررى ارشاد الى مانع الغرر عن صحة البيع , فالنهي الوارد في باب العبادات وفي باب المعاملات انقلب عن الظهور الاصلى الى الظهور الثانوى وهو ظهوره في الارشاد الى المانع , والامر الوارد في باب العبادات والمعاملات ايضاً كذلك , فان الامر في نفسه ظاهر في الوجوب واما اذا ورد في باب العبادات والمعاملات انقلب ظهوره عن الوجوب الى الشرطيه كما اذا ورد في دليل ( صلّ مستقبل القبله ) فانه ارشاد الى ان استقبال القبله شرط في صحة الصلاة , او( صلّ في ساتر مباح ) فانه ارشاد الى شرطيه الاباحه في الساتر , او( صلّ في ثوب طاهر ) ارشاد الى شرطيه طهاره الثوب في الصلاة وهكذا . فالامر ظاهر في الارشاد الى الشرطيه , فالامر الوارد في باب العبادات وكذلك في باب المعاملات من العقود والايقاعات ظاهر في الارشاد الى الشرطيه , وعلى هذا فالبيع والشراء مانع عن صحة الاعتكاف , فاذا باشر البيع والشراء في حال الاعتكاف فهو مانع عن صحة الاعتكاف , او شم الطيب او الريحان فهو مانع عن صحة الاعتكاف , وكذلك الاستمنااء اذا ثبت حرمة (فانه حلال), فاذا ثبت حرمة فهو كذلك مانع عن صحة الاعتكاف , فمحرمات الاعتكاف تختلف عن محرمات الاحرام , فمحرمات الاحرام حرام فقط وليست مانعه عن صحة الاحرام , واما محرمات الاعتكاف فهي مانعه عن صحة الاعتكاف .

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ هجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخاصة والدؤوية لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهدم الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمى البحث للمصادر والمعلومات  
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات  
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب  
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية  
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية  
افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)  
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...  
الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها  
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة ( sms )  
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس  
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين  
إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

إعداد 4 الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

1.ANDROID

2.IOS

3.WINDOWS PHONE

4.WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021-88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.



مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩